طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

آب | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | 2026

فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

الشهيد القائد
صدام حسين

لبنان بين الجراح والأمل:
هل من خلاص بعد السنوات العجاف؟

في 8/ 8/ 1988 يوم النصر العظيم في العراق

حزب البعث في تونس يعقد مؤتمره القطري الثالث

كلمة الطليعة

الهيئات الناظمة والهدر المشرّع

لكثرة ما فاحت روائح الفساد التي بلغت مستوى غير مسبوق في ادارة الشأن العام بكل مرافقه واداراته، تفتح "الذهن السياسي" اللبناني عن ابتداع صيغٍ واطر جديدة للإشراف على ادارة بعض القطاعات الحيوية والتي تعتبر مرافقها ذات اهمية في ادارة قطاعات انتاجية وخدماتية ودور منتظر منها في تقوية مرتكزات الاقتصاد الوطني من ناحية، وتقديم خدمة أفضل للمواطنين من جهة ثانية. هذه الاطر أطلق عليها اسم "الهيئات الناظمة ". ومنها الهيئة الناظمة للنفط التي تشكلت بعدما تبين ان الشاطئ اللبناني يحتوي على مخزون واعدٍ من النفط والغاز في قعر المياه الاقليمية وان استخراجه وتسويقه، من شأنه يجعل لبنان دولة نفطية وحال استخراجه سيدخل البلد في بحبوحة اقتصادية وسيعاد التوازن الى موازنته العامة. وبعد فترة أعلن تشكيل الهيئة الناظمة للاتصالات، ومن ثم الهيئة الناظمة للكهرباء املاً بأن تحل هذه المشكلة المستعصية التي لم تجد حلولاً لها رغم كثرة المبادرات التي تقدمت بها شركات اجنبية ودول شقيقة وصديقة لتفعيل هذا القطاع واعادة تشغيله ولكن تحت اشرافها.

ومن النفط الى الاتصالات والكهرباء، والشراء العام، يطرح اليوم في التداول تشكيل الهيئة الناظمة لزراعة "القنب الهندي" والمعروف شعبياً باسم زراعة الحشيش، والذي شرّعت زراعته ضمن ضوابط محددة ولغايات محددة ايضاً، منها الاستخدام الطبي. ويبدو ان الحبل على الجرار لتشكيل هيئات ناظمة لكل المرافق ذات الصلة بالقطاعات الخدماتية والاقتصادية.

هذه الهيئات الناظمة المكتملة التشكيل بهيئاتها الادارية، لم يتبين انها قامت بوظائفها وفق ما حددته الاسباب الموجبة لمراسيم انشائها.

فالهيئة الناظمة للنفط، هي حتى الان هيكل اسمي متشكل من رئيس واعضاء مجلس ادارة، فيما النفط لم يستخرج، والآمال التي كانت معلقة على تحسين الواقع الاقتصادي واستطراداً الاجتماعي، بقي وعوداً معسولة وحبراً على ورق. فيما العدو الصهيوني ومنذ اللحظة التي تمت فيها عملية الترسيم البحري، بدأ استخراج النفط والغاز، ولبنان في موقع المتفرج، حيث لم يحقّق اية مكاسب، بل على العكس من ذلك أقدم على تقديم تنازلات في مسارات خطوط الترسيم البحري بحيث تنازل لبنان ١٨٦٤ كلم٢ بحري في الحوض الذي يحتوي على اعلى مخزون من النفط. والكاسب الاخر من صفقة الترسيم البحري هو النظام الايراني الذي كان يدير المفاوضات تحت الطاولة مع العدو وبإشراف اميركي، وقبض ثمناً تمثل بفك الانسداد السياسي في التشكيل الحكومي في العراق بحيث رجحت حصته على الاميركي في إطار تقاسم النفوذ في ادارة العملية السياسية التي افرزها الاحتلال.

ان كل ما تحقق على هذه الهيئة، هو تشكيل الهيئة ووضع لائحة داخلية لإدارة عملها وتحديد مخصصات اعضائها التي تراوحت بين ١٥ ألف دولار للعضو و٢٥ الفاً لرئيسها. وهذه المخصصات التي تدفع لأعضائها ورئيسها اقرت في الوقت الذي كان الانهيار النقدي والازمة المالية قد وصلت الى مرحلة الخروج عن السيطرة لتداعياتها وانعكاساتها على جميع جوانب الحياة.

اذاً، توجد هيئة ناظمة للنفط، ويتقاضى اعضاؤها مخصصات عالية جداً جداً، دون ان يكون هناك نفط او مجرد بارقة امل بقرب استخراج للنفط.

وكما النفط، فإن قطاع الاتصالات تديره هيئة ناظمة لكن الفرق بينها وبين هيئة النفط، ان قطاع الاتصالات يعمل وإن بتعثر، ومخصصات اعضائها تكاد تكون ثلث مخصصات هيئة النفط، اذ ان مخصص رئيسها ٨ الاف دولار فيما مخصص العضو فيها هو ٥ الاف دولار اميركي.

واما الكهرباء، فالمواطنون لم يروا من خيرها شيئاً، بل مازال القديم على قدمه، حيث التقنيين القاسي، وبقاء الناس أسري ابتزاز اصحاب المولدات، وفوحان روائح الصفقات المشبوهة حول الفيول الفاسد الذي خرّب معامل الانتاج لعدم مطابقته للمواصفات.

والهيئة الناظمة لزارعة القنب الهندي، ماتزال تتجاذبها مراكز النفوذ لتعيين رئيس لها، وقس على الهيئة الوطنية للطيران.

هذه الهيئات الناظمة للعديد من القطاعات الحيوية، انشئت اصلاً لتفعيل العمل في هذه القطاعات واخراجها من دائرة المحاصصة السياسية التي تتحكم بتقاسم المواقع في السلطة، فإذ في الممارسة العملية، تصبح خاضعة لنظام المحاصصة في توزعها كما في تعيين مجلس ادارتها. والأنكى من كل ذلك، ان المخصصات التي تدفع لأعضاء مجلس الادارة، تبدو مخصصات خارج المعقول بالقياس الى رواتب القطاع العام والاسلاك العسكرية ومنهم من هو مصنف في خانة موظفي الفئة الاولى.

ان المخصصات المرتفعة التي تدفع لأعضاء مجالس ادارات الهيئات الناظمة غير الفاعلة اصلاً وغير المنتجة، اضافت عبئاً على الموازنة العامة وهي التي تعاني اصلاً من اختلالات عميقة بين ابواب وارداتها ونفقاتها. واذا كان من توصيف يطلق على المبالغ الكبيرة التي تدفع كمخصصات ومصارفات ادارية ، فاقل ما يقال فيها انها هدر موصوف للمال العام ، اذ بدل ان تكون هذه الهيئات اداة ضبط وحوكمة لإدارة المرافق الحيوية التي تشرف على ادارتها وانتاجها ، تحولت الى مزاريب هدر رديفة للهدر الذي ارهق الموازنة العامة واوقعها في عجز خانق من جراء الصفقات المشبوهة التي كانت تجريها الهيئات والادارات ذات الصلة بالقطاعات الخدماتية وخاصة قطاع الكهرباء في ظل تعطيل المراقبة والمحاسبة وعدم تمكين الهيئات الرقابية والتفتيش من القيام بالواجبات الوظيفية الملقاة على عاتقها والتي لأجلها انشئت اصلاً . وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإن تشكيل الهيئات الناظمة وتوزع مواقعها على قواعد نظام المحاصصة المعمول به في ادارة الشأن بكل مرافقه السياسية والاقتصادية والادارية، انما يعيد الى الاذهان العقلية السياسية التي تفتحت سابقاً على تشكيل المجالس، من مجلس الانماء والاعمار الى مجلس الجنوب، ومجلس المهجرين والهيئة العليا للإغاثة. فتلك المجالس كانت مخصصات اعضاء مجالس ادارتها تفوق المعقول وتوزعت حسب نظام المحاصصة الطائفية، والذي بات نهجاً ثابتها للحكم وعرفاً يرتقي حد "العرف الدستوري" ومعمول به على "قاعدة المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً".

ان الارهاق الذي تعاني منه الموازنة العامة، وحصر مواردها بالضرائب والاقتطاع من رواتب الموظفين، سيزيد من عبء الضغط على هذه الموازنة التي تعد في ظل واقعها الحالي عاجزة عن تلبية الحد الادنى من استدامة تسيير المرافق الوظيف في حدودها الدنيا. وما زاد الطين بلة، هو المبالغ التي تقدر بملايين الدولارات شهرياً وتنفق في غير سياقاتها الانتاجية وعلى هيئات خضع التعيين فيها للمحاصصة واصبحت اسيرة لأولي الامر واولياء النعمة.

ان هذا التخبط في ادارة المرافق الحيوية ، وعدم الولوج الفعلي في اعادة هيكلة القطاع العام الذي يعاني تضخماً في ملاكاته من جراء الزبائنية التي حكمت التعيين فيها لسنوات طويلة ، لم يعد يقتصر على الجانب الاجرائي في ادارة شؤون الحكم والسلطة ، بل امتد ليطال المرفق التشريعي ، الذي تحول من هيئة مهمتها الاساسية التشريع وفق المعايير الدستورية والقانونية والرقابة على اداء السلطة التنفيذية ، الى هيئة يغلب على ادائها طابع التشريع العشوائي والشعبوي دون النظر الى الانعكاسات السلبية لهذا المنحى في اداء

السلطة التشريعية التي يبدو انها فقدت وظيفتها الاصلية ، وباتت اسيرة الاهواء السياسية لمنظومة المحاصصة ، التي لا تنظر الى القضايا المطروحة الا من منظار مصالحها التي تشرّع لحمايتها تشريعاً يغلب عليه الطابع الشعبوي ولو كان الامر على حساب المصالح الحيوية للمواطنين ، وكما حصل في تشريع الغاء الامتحانات الرسمية ، والعفو العام ، وقانون الاعلام ، وهذه على سبيل المثال لا الحصر. ولعل الفضيحة الكبرى التي تلك تمخض عنها العقل التشريعي، هي التحايل على القانون الذي يحدد راتب عضو المجلس النيابي، بجعل راتب النائب ٥ الاف دولار اميركي استناداً الى تبرير بان هذا المبلغ لا يدخل في اساس راتبه. وبهذه الزيادة التي منحت للنواب، في وقت ماتزال الميزانية العام تعاني من مضاعفات سلسلة الرتب والرواتب، جعل من المجلس النيابي هيئة ناظمة للتشريع تمارس من خلالها عملية هدر للمال العام اسوة بما حاصل مع مجالس ادارات الهيئات الناظمة والمجالس التي وزعت على امراء الطوائف والمناطق.

لقد انطلق العهد الجديد، بسلة وعود واهمها وعد اعادة الاعتبار للدولة، وليس اية دولة، بل الدولة التي تؤدي وظائفها الرعائية والحمائية كوظائف اصلية والتي لات ستقيم الا بأداء دورها طبقاً لأحكام الدستور والقوانين النافذة. لكن بعد اكثر من سنة ونصف على ما سمي بانطلاق عجلة استعادة الدولة لدورها ، فإن تعثرها لم يقتصر على عدم تمكينها من بسط سيادتها على كامل التراب الوطني وامتلاكها لقرار الحرب والسلم ، وتهيئة الارضية الوطنية لمواجهة التحديات الكبرى بدءاً من تحدي تحرير الارض من الاحتلال ، واعادة الاعمار ، واعادة الانتظام للحياة السياسية على قاعدة ديموقراطيتها ، بل باتت ادارة الحكم تقارب الملفات الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بأسلوب اداراتها ، وهذا ما ادى الى تراجع الزخم الذي انطلقت متزودة به السلطة السياسية الجديدة ، وعادت الى المربع الاول بجعل مهمتها تقتصر على ادارة الازمة وليس حلها.

وهذه ليست مسؤوليتها لوحدها وحسب، وانما من يتحمل المسؤولية معها، الذين وضعوا العصي في دواليب تمكين ماكينة الدولة من الاقلاع ويصرون على ربط معطى الساحة اللبنانية بمعطى الصراع الاقليم آيا كانت انعكاسات هذا الربط شديدة السلبية والخطر والضرر على لبنان ومصلحته الوطنية. فهل وعت القوى الوطنية هذه الحقيقة وبادرت الى توحيد صفوفها وتقديم نفسها مرجعية وطنية، وحاملة لمشروع وطني للتغيير والتغيير ام تبقى في موقع المتفرج على تواجهه الدولة من تعثر وما يتعرض له المال من نهب وهدر منظمين ومشرعين؟

إن احداً لم يعد معفياً من مسؤولية ادامة ومضاعفات الازمة السياسية الاقتصادية الاجتماعية، من هم في موقع السلطة، ومنهم في موقع التعطيل ورهن المصير الوطني بأجندات اقليمية ومن هم في موقع المعارضة الوطنية ، وكل بحسب دوره ان من موقع العاجز او من موقع المعطل اومن موقع عدم المبادرة وهذه حال قوى الاعتراض الوطني.

القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

لإعادة التصويب التشريعي وحماية الحريات العامة

-التشريع العشوائي يحكم اداء المجلس النيابي والشعبوية تنتصر على المعايير القانونية

-المحاصصة تتسرب الى اروقة المجلس والتعددية النقابية سيف مسلط على نقابات المهن الحرة

-لإطلاق أوسع تحرك شعبي ونقابي لإعادة التصويب التشريعي وحماية الحريات العامة.

اعتبرت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، ان المناخ الذي خيّم على المجال التشريعي في المجلس النيابي، يشكل طعنه للتشريع القانوني بفعل العشوائية والشعبوية والمحاصصة التي حكمت اداء المجلس فضلاً عن المخاطر تتهدد الحريات العامة بعد تمرير قانون الاعلام الذي ضيّق من مساحة حرية الصحافة والصحفيين وفتح الباب امام استهداف النقابات الحرة من خلال التأشير على التعددية النقابية. ودعت الى إطلاق اوسع تحرك شعبي ونقابي لإعادة التصويب التشريعي وحماية الحريات العامة .

جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية في ما يلي نصه .

بعد طول انتظار واخذ ورد حول مشاريع واقتراحات قوانين تتعلق بالإعلام والعفو العام والمصارف والغاء عقوبة الاعدام فضلاً عن مسائل اخرى، خرجت تلك المشاريع والاقتراحات من أروقة المجلس بصيغة قوانين، وهي ستأخذ طريقها الى التنفيذ إذا لم تُعَدْ الى المجلس لإعادة النظر بها، أو إذا لم يتم التقدم بمراجعات طعن بها أمام المجلس الدستوري .

ان القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، ترى ان القوانين التي صدرت عن المجلس النيابي في جلساته التي انعقدت يومي الثلاثاء والأربعاء، ١١و١٢ آب، هي قوانين مشوبة بعيوب جوهرية كونها لم تعتمد على المعايير القانونية التي تحكم الاداء التشريعي، بل اعتمدت على الشعبوية والمحاصصة ليس السياسية وحسب وانما الطائفية أيضاً.

والسلطة التشريعية بدل أن تدفع باتجاه تعزيز قيم الديموقراطية، وتعزز الضمانات للهيئات النقابية وخاصة المهن الحرة المنظمة بقانون، أقدمت على تشريع قانون للإعلام لم يُسقط ما سبق، وتوفر للعاملين في حقل الصحافة من ضمانات قانونية وحماية حرية الرأي والتعبير ومنها عدم جواز الحكم على الصحافي بالحبس وحصر المقاضاة بمحكمة المطبوعات، بل أقدمت عبر القانون الجديد على تجريم الصحفيين بالسجن ما بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات، ورفعت سيفاً مسلطاً على رقاب المهن الحرة عبر ما أسمته بالتعددية النقابية .

إن القيادة القطرية للحزب ترى أن ما صدر عن المجلس النيابي من قوانين تتعلق بقضايا حيوية ذات ابعاد وطنية ونقابية وانسانية واجتماعية، إنما يساهم في اضعاف مقومات البناء الوطني، ويعيق إعادة الاعتبار للدولة ومرافقها الدستورية التي باتت المحاصصة تتجاوز تركيبتها البنيوية إلى أدائها الذي بات غب الطلب في محاكاة لمصالح القوى التي تمسك بمفاصل السلطة وتدير شؤون البلاد والعباد بما يخدم مصالحها الخاصة أياً كانت التداعيات السلبية على الواقعين الشعبي والمجتمعي .

وإنه في وقت، كان يفترض فيه ان ترتقي المؤسسات الدستورية ومنها المؤسسة التشريعية الى مستوى مواجهة التحديات الوطنية الكبرى وأولها تحدي الاحتلال الصهيوني وما يترتب على استمراريته من نتائج كارثية، كما تحدي مواجهة حالة النزوح التي باتت قضية وطنية بامتياز واعادة الاعمار وتحرير الاسرى، وكشف مصير المفقودين وزيادة رزمة الضمانات الاجتماعية، نراها تنزلق الى الغرق في مستنقع المحاصصة المقيتة، وتغلّب المصالح الفئوية على المصلحة الوطنية العليا غير عابئة بحجم المعاناة الشعبية، وثقل الازمة بكل عناوينها الوطنية والاجتماعية والمعيشية .

ان القيادة القطرية للحزب، ترى أن السلطة التشريعية التي أدخلت تعديلاً على قانون العقوبات بإلغاء عقوبة الاعدام، ومنه يستفيد أفراد محددون لارتكابهم جرائم كبرى، أقدمت على سن تشريع إعدام جماعي للحريات العامة، ومنه حرية الصحافة والاعلام. كما ان بإصدارها قانون العفو العام وبالصيغة والمضمون اللذان انطوى عليها، عملت بعكس ما تمليه فلسفة التشريع لهذه الناحية بكل اسبابها الموجبة ومبرراتها الوطنية .

ان الدول تقدم عادة على اصدار قوانين عفو عام، بعدما تكون البلاد خارجة من حروب أهلية، وتسعى لإعادة تأهيل المجتمع وطنياً واجتماعياً وسياسياً، عبر فتح صفحة جديدة من العلاقات بين مكوناته تقوم على إسقاط رواسب الحرب الاهلية. أما ان يكون العفو العام مشروعاً مبنياً على قاعدة المحاصصة وخاصة الطائفية منها، فإنه بذلك لا يكون قانوناً محكوماً بوحدة المعايير التي تقوم على قاعدة المساواة بين المواطنين، بل مجرد صفقة سياسية حيكت في كواليس قوى المحاصصة السياسية والطائفية لتمكين مواقعها وتهيئة الارضية لإعادة انتاج نفسها في دورات إعادة تشكيل السلطة انطلاقاً من انتخابات نيابية يحكمها قانون سُنَّت أحكامه على قياس قوى المحاصصة وليس على قياس معايير المواطنة الحقيقية .

والأنكى من كل ذلك، إن اقرار قانون إصلاح المصارف لم يأت على ذكرى الجريمة الكبرى التي ارتكبت بحق المودعين الذين تمت عملية السطو على ودائعهم دون ان يرجف جفن للسلطة التي تواطأت مع لوبي المصارف وهي جريمة موصوفة بكل المعايير القانونية والوقائعية .

لقد كان أولى بالسلطة التشريعية، أن تعزز من ضمانات الحريات العامة، لا ان تضيّق عليها، وكأننا امام استحضار اداء السلطة في تعاملها مع الاتحادات العمالية، ومنها الاتحاد العمالي العام، الذي اغرقته بالهيئات النقابية الصورية وعمدت الى تعدد اطاراته، وهو ما مكّن السلطة السياسية من استيعابه والسيطرة عليه وتحويله من اداة ضغط على السلطة لتحسين سلة الضمانات الاجتماعية الى ملحق يدور في فلكها، وبما أفقده دوره وانحرف عن المسار الذي حكم مسيرته قبل ان يتم احتواؤه. كما كان بإمكان السلطة وعبر مؤسساتها ذات الصلة ان تسرع من إجراء المحاكمات، وان تطبق القوانين النافذة بما يتعلق بجرم التعامل مع العدو . وعندئذ بإمكان كل ذي حق ان يصل الى حقه، وما كان الوضع بحاجة الى إضافة مثلبة جديدة الى مثالب الأداء السلطوي، وهذه المرة من بوابة التشريع .

ان القيادة القطرية للحزب وامام المخاطر التي تهدد الحريات العامة، وما يلوح في الافق من تهديد بتفريخ "نقابات حرة" جديدة، تدعو الى إطلاق أوسع تحرك سياسي وشعبي ونقابي للحؤول دون تمادي السلطة في تشريعها العشوائي والذي يحكمه البعد الشعبوي على حساب وحدة المعايير التي تحكمها قاعدة المساواة لجهة المفاعيل القانونية للقوانين النافذة. وإن القوى النقابية التي اكتوت بنار السيطرة على هيئاتها النقابية يجب ان لا تلدغ من الجحر مرة اخرى من خلال ما يتهدد النقابات الحرة، وأول غيثها قانون الإعلام الجديد، الذي دس السم في العسل، وهذا ما يملي عليها التحرك وتحويل قضية الدفاع عن الحرية ووحدة النقابات واعتماد المعايير القانونية في التشريع الى قضية رأي عام، وهو القادر أن يحدَّ من اندفاع السلطة الى زيادة حدة الاختناقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي .

بيروت في ٢٠٢٦/٨/١٣

كتب المحرر السياسي

السنة السادسة على تفجير الرابع من آب:
لِمَ التأخير في اصدار القرار الظني!

هل يكفي ان يُصدِر رئيس مجلس الوزراء مذكرةً ادارية، تقضي بإعلان الحداد الوطني يوم الثلاثاء في 4 آب 2026، إحياءً لذكرى انفجار مرفأ بيروت، تضامنًا مع عائلات الشهداء والجرحى وتنكيس الأعلام فوق الإدارات والمؤسسات العامة وإقفال الإدارات الرسمية، بالتوازي مع تعديل البرامج العادية في محطات الإذاعة والتلفزيون بما ينسجم مع رمزية المناسبة وحجم المأساة الوطنية التي خلّفها الانفجار! (1)

وماذا يقول اهالي الضحايا بعد مرور ستة أعوام على جريمة تفجير مرفأ بيروت وهم الذين فرضوا على الحكومة اللبنانية، بنضالهم الدؤوب وعدم التفريط بدماء ضحاياهم ان يكون الرابع من آب من كل عام مناسبة وطنية، لا لتحريك الضمير العالمي والإنساني وحسب، وانما لتذكير السلطة اللبنانية المتعاقبة بان اي تقصير في انهاء هذا الملف وانجاز التقرير الاتهامي، يشكّل قتلاً جديداً متعمّداً للضحايا مرةً جديدة تِلوَ الأخرى:

-واحدة، عندما أعلن رأس الدولة عقب التفجير بساعات قليلة ان الحقيقة ستظهّر كاملة في مدة اقصاها خمسة ايام، فرحل ورحلت معه احدى جوانب التواطؤ الرسمي حول التعتيم الممنهج على هذه الجريمة،

-وواحدة ، عندما نال المحقق الجريء في هذه القضية من الاتهام والتشكيك للتخلي عن مهمته بعد التدخُّل المباشر لدى اهالي الضحايا من قِبَل سياسيين متهمين في القضية وشطرهم إلى مجموعتين لحرف الاهتمام بهذه الجريمة فلم يفتُّ ذلك من عزم الغالبية العظمى من أهالي الضحايا سواء من خلال سلسلة التحركات الشعبية التي لم تقتصر على الرابع من شهر آب وانما امتدت إلى اليوم الرابع من كل شهر على مدى الأعوام الست الماضية دون الاكتفاء بمطالبة السلطة القضائية المعنية بإصدار القرار الظني فحسب، بل بإصدار "مذكرات توقيف بحق تسعين شخصاً يتهمونهم بالتقصير والمسؤولية عن هذا الملف، على أن يطالبوا أحد القضاة الذي يتولى الملف بالإسراع بدراسته وتقديم رأيه القانوني، قبل إحالته الى المجلس العدلي".(٢)

ووفق مصادر رسمية فإن ما يؤخر صدور القرار الظني هو التحسب لتداعياته القانونية والسياسية والطائفية في ظل التوتر الداخلي الذي يسود البلاد، فضلاً عن ضخامة حجم الملف وتقنياته المعقدة، ودراسته حالياً من قبل النيابة العامة التمييزية، إضافة إلى الحذر من التداعيات والخشية من أي كباش قانوني جديد (٣).

الى ما تقدّم ولإضفاء المزيد من الشفافية والموضوعية لهذا الملف، ينبغي الوقوف بجدّية امام ما صدر مؤخراً عن قوات اليونيفيل حول عثورها على اربعة أطنان من نيترات الأمونيوم في حولا جنوب لبنان، وهذه المواد هي نفس المواد التي تسببت بانفجار مرفأ بيروت وكانت قد أظهرت التحقيقات السابقة ان كميات كبيرة منها فُقِدَت من المستودعات قبل انفجار المرفأ، (٤)،

ذلك، بالتزامن مع ما نشرته صحيفة (الاندبندنت عربية) اندبندنت عربية https://www.independentarabia.com نترات الأمونيوم عن مصدر مطلع لوكالة الصحافة الفرنسية طلب عدم كشف هويته إن "كتابات باللغة العبرية" كانت على حاويات النيترات، مرجحاً أنه كان يتم استخدامها "في عمليات الهدم" التي تنفذها إسرائيل (٥).

فما سر وجود هذه المواد المتفجرة ولماذا تركها العدو وراءه دون اتلافها واية عملية تمويه يُراد منها التزامن مع قرب اصدار القرار الاتهامي ولمصلحة من!

انها الحقيقة ولا شيء غيرها ما يجب ان يعرفه اللبنانيون وما يُفتَرَض ان يتناوله القرار الاتهامي في قضية تفجير مرفأ بيروت استناداً على كل ما أحاط بهذه القضية من معطيات ومفاجآت وتدخلات وعلى الحكومة العتيدة التي يرأسها قاضٍ دولي غير مشكوك بنزاهته وموضوعيته وحزمه ان تذلّل كل ما يعترض اصدار القرار من عقبات، لا لتسكين آلام اهالي الضحايا وتبريدها وحسب وانما كي لا تلعننا ارواح من فقدناهم فتموت الحقيقة معهم وتموت قضيتهم إلى الابد.

*١،٢،٣،٤،٥، الصحف اللبنانية والوكالات.

في الذكرى السادسة لزلزال مرفأ بيروت:

لبنان بين بناء الدولة المركزية الوطنية أو الاستسلام لاستهدافات الخارج الدولي والاقليمي

د. محمد مراد، باحث في التاريخ السياسي والشؤون الدولية

جاء الانفجار – المأساة الذي ضرب العاصمة بيروت في الرابع من آب 2020، لا ليكون فقط بمثابة كارثة وطنية بحجم ما خلفه من ضحايا بشرية بريئة وخسائر مادية وتداعيات اجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية ، وإنما ليكون أيضا حدثا مفصليا في التطور المساري لمسلسل الأزمات اللبنانية التي تلاحقت على مدى السنوات الماضية التي أعقبت تسويات الحرب الأهلية عبر ميثاقية الطائف لعام 1989 ، وهي الميثاقية التي جاءت مخرجاتها لتكرس دستوريا وقانونيا لنظام طائفي سياسي كبديل سلطة حاكمة للدولة ومؤسساتها لمرحلة ما قبل الحرب، في وقت راح يشهد الاقطاع السياسي القديم سقوطه المدوي كنتيجة افرزتها الحرب التي تواصلت لأكثر من خمس عشرة سنة بين عامي 1975 – 1990 . أرست ميثاقية الطائف نظاما سياسيا بمرتكزات أربعة أساسية:

الأول: تكريس الطائفية السياسية دستوريا في مؤسسات الدولة ومرافقها العامة بعد أن كانت عرفا تقليديا سابقا، الأمر الذي باتت معه الدولة عبارة عن شركة توزيعية للإدارات والوظائف والخدمات على قاعدة المحاصصة الطائفية والمذهبية بين الأحزاب والقوى السياسية الجديدة.

الثاني: صياغة حياة سياسية تقوم على تثبيت النظام الحاكم للدولة عبر آليات تكفل إعادة إنتاجه في كل دورة انتخابية نيابية، وفي كل تشكيلة وزارية لسائر الوزارات التي تألفت بعد الطائف اي بعد التوقف الميداني للحرب الأهلية المشؤومة.

الثالث: على مستوى بناء السلطة الحاكمة للدولة كرّس النظام الجديد معادلة جديدة انتقلت معها الحياة السياسية من إقطاع الطائفة السياسي الذي ساد مرحلة ما قبل الحرب اي قبل العام 1975 الى حزب الطائفة السياسي لمرحلة ما بعد الحرب اي بعد العام 1990.

الرابع: الولاء الشديد للخارج الاقليمي والدولي، بحيث كان لكل أحزاب وحركات المنظومة السياسية لما بعد الحرب تفاعلات ولائية شديدة للخارج على غير مستوى سياسي وايديولوجي ومذهبي ومالي واعلامي وعسكري.

لقد تمكّن النظام المحاصص للدولة من السيطرة على كل شيء، على المؤسسات والادارات والمرافق العامة، ووضع اليد على مالية الدولة، وراح يعتبر أنّ كل شيء هو ملكية خاصة يتصرف بها في السر والعلن. مع هذا النظام الريعي التسلطي على المال العام، باتت المديونية على الدولة ومجتمعها هي السياسة الثابتة المعتمدة مع كل الحكومات المتعاقبة، الى أن وصل إجمالي هذا الدين الى أكثر من مئة مليار دولار أميركي، ووصلت معه الموازنة الى عجز غير مسبوق، الأمر الذي أدخل الدولة في دائرة الفشل المالي والنقدي، وأغرق المجتمع اللبناني تحت ضغط الأزمات الخانقة معيشيا وحياتيا.

جاء انفجار العاصمة بيروت في الرابع من آب 2020 لا ليكون أزمة مضافة على مسلسل الأزمات المتراكمة تاريخيا وحسب، وإنما ليشكّل حدثا فاصلا في اداء النظام السياسي التسلطي على الدولة والمصادر لوظيفتها الطبيعية في حماية مؤسساتها ومرافقها العامة. جاء هذا الانفجار- الزلزال ليدلل بصورة قاطعة على الانكشاف الكلي لهذا النظام وتعريته على غير مستوى في الادارة والسياسة والحكم.

وجد الخارج الدولي والاقليمي في الانفجار – الحدث، وفي انكشاف النظام الفرصة المؤاتية للدخول على خط الأزمات الساخنة في محاولة مكشوفة لإيجاد نقاط ارتكاز لاختراق المجال اللبناني وتوظيفه في أجندات جيوسياسية واستراتيجية تستجيب لمشروعات الخارج لجهة قيام نظام اقليمي شرق أوسطي جديد يأتي محاكيا لقيام نظام القرن العالمي – القرن الحادي والعشرين.

على المستوى الدولي: برزت ثلاثة مواقف أساسية:

الأول، الموقف الأميركي، الذي رأى في توظيف الحالة اللبنانية في الاتجاه الذي يخدم المنظور الأميركي للوطن العربي عموما من حيث تميز موقعه الجيواستراتيجي كدائرة – قلب للشرق

الأوسط، ومن ثمّ كدائرة – قلب للعالم. وحسب نظرية ماكيندر من أنّ الذي يمسك بقلب العالم يستطيع الامساك بكل العالم. الأوسط، ومن ثمّ كدائرة – قلب للعالم. وحسب نظرية ماكيندر من أنّ الذي يمسك بقلب العالم يستطيع الامساك بكل العالم.

الثاني، الموقف الروسي، في سعيه للامساك بمرافئ الساحلين السوري واللبناني من اجل تأمين ممرات ساحلية على المتوسط الشرقي لنقل الغاز الروسي باتجاه البلقان في شرق أوروبا.

الثالث، الموقف الفرنسي، الذي يرى في لبنان الموقع الفرنكفوني المتقدم في العالم من جهة، ومن جهة أخرى أنّ الدخول الفرنسي الى الوطن العربي والشرق الأوسط، إنما يكون من البوابة اللبنانية.

أما المواقف الاقليمية فأبرزها ثلاثة اساسية:

الأول، الموقف الايراني، الذي وجد في تصدّع النظام الاقليمي العربي المنهمك في حروب أهلية منذ مطلع العشرية الثانية للقرن الحالي، وجد فرصة مؤاتية للتمدّد في الداخل العربي محاولا تأمين حضور اقليمي وازن يجمع بين عناصر القوة لهلال شيعي يمتد من الخليج العربي الى المتوسط مدفوعا بتلازم الربط العضوي بين الأيديولوجية الدينية – المذهبية، والتوظيفات الجيوسياسية في استعادة أمجاد الامبراطورية الفارسية القديمة.

الثاني، الموقف التركي، في سعي حزب العدالة والتنمية الذي صعد الى سدة السلطة الحاكمة منذ العام 2002، والذي آثر خيار الأسلمة السياسية في علاقاته مع المنطقة العربية، وأيضا مع جمهوريات القوقاز الاسلامية الخارجة من الحقبة السوفياتية السابقة. فقد ظهرت مؤشرات المشروع التركي من جراء التدخل المباشر في ساحات العراق وسوريا وليبيا وايضا في اطلالاته على الساحة اللبنانية من البوابة الشمالية في عكار وطرابلس.

الثالث، الموقف الصهيوني، الذي كان المستفيد الأكبر من تشظي النظام العربي وحرمانه من عناصر قوته الأساسية، لا سيّما بعد احتلال العراق وإسقاط نظامه الوطني الأكثر التزاما بقضية تحرير فلسطين وبسائر القضايا القومية الأخرى، وبعد إخراج مصر الناصرية وتحييدها في كامب ديفيد، وضرب المقاومة الفلسطينية ومعها الحركة الوطنية اللبنانية وسائر حركات التحرر الوطني في غير قطر عربي. سارع العدو الصهيوني الى تنفيذ أجندته الاستراتيجية لقيام دولته اليهودية المزعومة من الفرات الى النيل ، وقد وجد في انفجار مرفأ بيروت، وفي تدخّلات الدول الخارجية الداعمة لمشروعه الاستعماري، وجد فرصة ذهبية لتحقيق خطوات متقدّمة لإنجاز هذا المشروع، وما الاتفاقيات الأخيرة مع الامارات العربية المتحدة والمغرب والسودان والبحرين سوى استكمال لاتفاقيتي كامب ديفيد مع مصر (١٩٧٨)، ووادي عربة مع الأردن (١٩٩٤)، وتسجيل انتصار تاريخي للصهيونية في تطبيع علاقات الكيان الغاصب لفلسطين مع محيطها العربي، وتأمين أمن دولته اليهودية ليس على أرض فلسطين وحدها، وإنما في المجال الجغرافي العربي برمته.

إنّ بناء الدولة الوطنية المستدامة يكمن في اعتماد الاستراتيجية التأسيسية المرتكزة الى مبدأ التراكم الخطي الايجابي انطلاقا من الآتي:

1-المواطنة كهوية ثابتة في الانتماء الى الوطن اللبناني، مقابل انتفاء خصوصيات الانتماء الطائفي والمذهبي والمناطقي. إنّ انجاز المواطنة اللبنانية يبدأ مع تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية وفق أحكام الدستور، على أن تضمّ فاعليات وطنية، ورموزا نخبوية فكرية وثقافية وأكاديمية تمثل التيار اللاطائفي، لمباشرة الخطوات الإجرائية باتجاه العبور من دولة الطوائف والمذاهب الى دولة المواطنين – دولة الشعب اللبناني الواحد.

2–إقرار قانون انتخاب جديد للتمثيل النيابي يأتي تفصيله على قياس الدولة والشعب، وليس على قياسات المصالح الزعاماتية والطائفية. من مواصفات هذا القانون الانتخابي اعتماد جغرافية انتخابية على أساس دوائر الاندماج الوطني، والتمثيل النسبي خارج القيد الطائفي، وعلى نحو يضمن فرصا متكافئة بين القوى المتنافسة على ضوء البرامج الانتخابية الهادفة الى تطوير الدولة والمجتمع بصورة عامة وليس على أساس المنافع الخاصة والمحسوبيات الضيقة.

3–إصدار قانون عصري للأحزاب السياسية يعزّز التوجهات الفكرية والسياسية الوطنية والديمقراطية. إنّ مثل هذا القانون يساهم في إغناء الحياة السياسية، ويعزّز الروح الوطنية، وإليه يعود الدور الأكبر في قيام جماعة الدولة على أساس وضع الدولة فوق سائر الجماعات الطوائفية، وليس كما هو حاصل اليوم، من حيث وقوف الجماعات الطوائفية فوق الدولة.

4–تفعيل الهيئات الرقابية وتحديث الإدارة، واعتماد مبدأ الأهلية والكفاءة في التوظيف، وكسر احتكار زعامات السلطة للوظائف العامة، ومكافحة الزبائنية السياسية الحامية لكل أشكال الفساد الإداري والمالي المستشري في غير إدارة ومؤسسة عامة في القطاع العام الحكومي أي قطاع الدولة.

5–اعتماد الانتظام الدوري في إجراء الانتخابات البلدية، الأمر الذي يؤسس لإنتاج سلطات ديمقراطية قاعدية أي على مستوى قاعدة الهرم السلطوي، ذلك أنّ تأسيس الديمقراطية القاعدية هو بمثابة المدخل الضروري لتأسيس الديمقراطية الرأسية أي على مستوى القيادات المركزية للدولة من نيابية وحكومية وسواها.

6–العمل على تضييق فجوة الاختلالات القطاعية أي بين قطاعات الانتاج الزراعة، الصناعة، الخدمات والتجارة. ينبغي على الدولة اعتماد خطط استراتيجية للتنمية الاقتصادية تقوم على تشجيع الاستثمار في القطاعات الانتاجية الثلاثة، وعلى إيلاء أهمية للتدخلات الايجابية لتنمية المناطق الطرفية والأرياف الزراعية، وذلك بهدف الوصول الى توازن انمائي على مستوى القطاعات المنتجة من جهة، والمناطق اللبنانية المختلفة من جهة أخرى. وفي هذا المجال تبرز الحاجة الى تفعيل المشروع الأخضر الذي أنشئ في العام 1963، وقد قام بإنجازات مهمة في مجالات استصلاح الأراضي الزراعية، وزيادة الانتاج، وفي الحدّ من هجرة الأرياف ومن النزوح الى المدن.

7–التخطيط لسياسة اجتماعية تسهم في اتساع شبكات الأمان والضمانات الاجتماعية، لا سيّما في ميادين السكن والاستشفاء والتعليم والشيخوخة، وحماية مؤسسة الضمان الاجتماعي والسعي لتطويرها وتحديثها من أجل التقدم باتجاه التنمية البشرية المستدامة، والخروج من الدولة المغانمية القائمة على المحسوبية والزبائنية الخدمية.

خلاصة: إنّ أسباب تعثر النهوض اللبناني تكمن أولا وأخيرا في السياسات التي اعتمدت في معالجة الأزمات المتلاحقة، والتي هي أزمات معادة الانتاج رافقت قيام الدولة اللبنانية الحديثة منذ العام 1920 حتى اليوم. فلم تفض المعالجات الى ايجاد الحلول الدائمة لتلك الأزمات، وانما كانت في معظمها محاولات لتأجيل الأزمة الناشئة وليس الى الغاء أسبابها ومحاصرة تداعياتها.

ثمّة جدلية تاريخية حكمت المسار التطوري للبنان الحديث والمعاصر هي جدلية الأزمة – التسوية، وذلك عبر دورية تعاقبية لإنتاج وإعادة إنتاج سلسلة متواصلة من الأزمات – التسويات، بحيث أنّ كلّ أزمة كانت تنتهي الى تسوية مؤقتة ثمّ تعود التسوية لتتعثّر وتتحوّل من جديد الى أزمة، وهكذا دواليك..

إنّ خروج لبنان من مأزق أزماته التاريخية المستمرة إنما يكون بقيام الدولة الوطنية والخروج النهائي من صيغة الدولة المغانمية، والسلطة الريعية المتكلّسة في الحكم. ينبغي إعادة قوننة الدولة ومأسستها في الاتجاه الذي يستجيب لقيامة لبنان الوطن.. لبنان الجغرافية والهوية، لبنان الشعب الواحد والمصير الواحد.

من الأهمية بمكان تعزيز الدور الريادي لمؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات وروابط الخ ...) التي تبقى بمثابة صمّام الأمان للسلام الوطني اللبناني، وهو السلام الأقدر على إخراج لبنان من عنق أزماته الراهنة، والولوج الى رحاب الاستقرار الذي بات راهنا ومستقبلا حاجة وطنية للشعب اللبناني برمته.

إنّه التحدي الذي يواجهنا جميعا، فهل نحن قادرون على توليد استجابات من شأنها النهوض بالوطن اللبناني المرتكز الى قواعد التطور الديمقراطي من خلال عمل المؤسسات الديمقراطية، واعتماد مبدأ المواطنة كشرط معياري لقيام الجماعة الوطنية اللبنانية المتماثلة من حيث وحدة نسيجها الاجتماعي والثقافي، ووحدة مصالحها المشتركة ومصيرها المشترك الواحد؟

كهرباء لبنان راوح مكانك تفاءلنا خيراً ويا لخيبة الامل نبيل الزعبي

كأنه من جائحة الزمان على اللبنانيين ان يتأقلموا مع واحدة من أكثر ما مرّ عليهم من آفاتٍ وفساد فلا يدرون متى يُبصرون نور كهرباء لبنان لا في الحاضر ولا المستقبل كما في الماضي البعيد الذي بنى المعترضون على من تولوا وزارة الكهرباء بالأمس بعضاً من"شعبويتهم"

بفضحهم فساد هؤلاء وعجزهم عن تحقيق وعودهم تحت ذريعة "ما خلُّونا" فلا ندري اليوم من يمنعهم من ذر الرماد في عيون هؤلاء ولو بالخطوات الدنيا دون ان تتراكم علينا خيبات الامل منهما بالتساوي ونندم على كل جملةٍ مفيدة تفاءلنا بها يوم نالت هذه الحكومة ثقة المجلس النيابي بناءً على بيانها الوزاري وما حفظناه عن غيب من بنود القسم الرئاسي ليخرج علينا مؤخراً كبير " كهنة" المشرفين على الوزارة باعترافٍ صريح مفاده ان عقلية جماعة "ما خلُّونا "لم تزل تتحكم بكهرباء لبنان وكأنك يا" بو زيد ما غزيت ."

ما العمل، وهل سنبقى نراوح مكاننا، ولماذا تم اجهاض فرحة اللبنانيين بالتغيير خاصةً بعد سنين معاناة تشكيل الهيئة الناظمة للكهرباء وبموجب اية معطيات تشكلّت ومن وراء عجزها إذا سلّمنا جدلاً ان من سُمِّي رئيساً لها قدّم استقالته قبل ان يباشر عمله وان عضواً آخر اعتُبِرَ بمثابة المستقيل قانونياً وهما لم يمارسا مهامهما أصلاً لتلتف اسباب الأزمة حول نفسها ونعود معها إلى نقطة الصفر في المعالجات المطلوبة.

لذلك وليقيننا التام ان حكومتنا العتيدة التي لم نزل نحرص على ما اعلنته من نوايا نفترض انها طيبة وصادقة ، مطالبة بمصارحة اللبنانيين بكل شفافية حول كل ما يتعلق بمروحة الفساد المتشعبة والمتمثلة بالكهرباء حتى اشعار آخَر حيث لم يعد يجدي التوصيف نفعاً والبلد يغرق في العتمة مع كل حكومة وأخرى وصار من الواجب الوطني الخروج بخطة متكاملة لسياسة كهربائية جديدة تنقذ هذا القطاع بدل إغراقه بالمزيد من التفسُّخ والانهيار وتراكم نوايا "استجداء" الطاقة ، تارة من الأردن وأخرى من قبرص وآخرها من تركيا وكلها كالثوب المستعار الذي لا يدفئ صاحبه او يُشعره بالأمان او راحة الجيوب والأبدان.

من هذه المعطيات نشدّد على حكومة لبنان ان باستطاعتها ان تبدأ اليوم في الكهرباء مثلما فعلت في مطار رينيه معوّض بالأمس ونعني بذلك البدء في تطبيق الورقة التي أعلنت عنها مؤخراً كاطار للإصلاح الكهربائي وتطرقت اليها الهيئة الناظمة في مؤتمرها الصحافي الأخير في ٢٧/٧ /٢٠٢٦ علّها ، اي هذه الهيئة ، تفيق من سباتها وتعوّض عمّا فاتها من تقصير منذ وجودها غير الفاعل حتى اليوم بعد الوعد بتعزيز وضعها واعادة هيكلة القطاع خلال مدة زمنية لن تتجاوز السنوات الخمس كما جاء في المؤتمر الصحفي الأخير لأعضاء منها ، لُفِتَ فيه النظر لأمرين : -غياب رئيس الهيئة ، -وعدم الاهتمام الكافي من الإعلام بهكذا مؤتمرات التي لم تعد مصدر ثقة للمواطن لكثرة ما هو عليه من "تخمة" فائضة من وعود الإصلاح الكهربائي ، ومع ذلك ينبغي التوقف عند ابرز ما تناوله المؤتمر وما تتضمن من نقد ذاتي أقرّت به الحكومة في معرض الترويج لورقتها الإصلاحية معتبرةً ان "قطاع الكهرباء لا يفتقر إلى القوانين، بل من واقع أن

القوانين بقيت لسنوات من دون ترجمة عملية، وان »القانون 462 رسم منذ أكثر من عشرين عاماً الإطار الذي يجب أن يقوم عليه القطاع، إلا أن هذا الإطار لم يستكمل، وجاءت الورقة لتحدد بصورة واضحة الخطوات المطلوبة للانتقال من الواقع الحالي إلى النموذج الذي نص عليه القانون، مع مراعاة الإمكانات المالية والمؤسسية المتاحة اليوم* .«

ليصل التفاؤل بالهيئة إلى أن النتائج العملية ستظهر تباعاً ويتلمسها اللبنانيون وقد وضعت موعداً لمعالجة تامة لازمة الكهرباء خلال مدة لن تزيد عن الخمس سنوات وربما اقل من ذلك .

فهل تفعلها هذه الحكومة وتجرؤ على خوض غمار معركتها المقبلة في مواجهة مروحة الفساد الكهربائي وما يتشعب عنها من مافيات وعصابات وهل جماعة " حيث لا يجرؤ الآخرون"، يفعلونها كي لا يبقى شعارهم على الورق.

*الصحف اللبنانية ٢٨/٧/٢٠٢٦

لبنان ومعضلة المكبات العشوائية، متى الرسو على حلول جذرية!

نبيل الزعبي.

في إنجاز بيئي مذهل، أصبحت السويد زعيمًا عالميًا في إعادة التدوير فقد أدارت نفاياتها بكفاءة عالية لدرجة أنها لم تعد تملك قمامة كافية لتشغيل مصانعها الحديثة لإعادة التدوير فبدأت باستيراد النفايات من دول أخرى لتحويلها إلى: طاقة لتغذية المنازل، حرارة لتدفئة المدن، وموارد جديدة قابلة للاستخدام.

هذا النموذج الثوري يثبت أن الإدارة الذكية للنفايات يمكن أن تخدم البيئة والاقتصاد في آن واحد — تحويل القمامة إلى كنز حقيقي! (الوكالات العالمية)

روى لي قريبٌ يعيش وعائلته في فيينا منذ لا يقل عن خمسة عقود من السنين ، ان عاصمة النمسا تستفيد من ثلاثة محارق للنفايات ، بُنِيَت الاولى في ستينيات القرن الماضي لتلحق بها محرقة ثانية اكبر من الاولى تستفيد من حرق النفايات لتسخين المياه وتوفير التدفئة العامة والماء الساخن للبيوت في مدينة فيينا ، اما المحطة الثالثة فقد انشِأت في العام ١٩٨٨ وتحرق ٢٥٠ الف طن من النفايات سنوياً وتنتج ٦٥ كيكا واط في الساعة من الكهرباء لتأمين تزويد ٢٥٠ الف منزل من الطاقة ، و٤١٠ كيكا واط من الماء الساخن في الساعة لتأمين ٥٠ الف منزل بالمياه الساخنة والتدفئة المركزية التي تصل المنازل عبر انابيب خاصة في الشوارع .

اما في لبنان حيث تُستفحَل ازمة النفايات إلى درجة العجز الكلي عن معالجتها وكأن قدر اللبنانيين أن يتعايشوا مع القمامة التي لا يجدون من يعمل على تصريفها او الإفادة منها فتُرمى في الشوارع والساحات العامة او تُنقَل إلى احد المطامر العشوائية لتتحلّل تحت أشعة الشمس وتتسرّب سوائلها إلى التربة اللبنانية لتختلط بالمياه الجوفية الصالحة للشفّة فيما يتسلّل منها الكثير إلى البحر والانهار لتفرز كل سمومها بالتالي مما ينعكس حتماً على صحة الناس بما يشربونه من مياه شفة وما يتناولونه على المائدة من اسماكٍ ملوّثة .

المحطة الثالثة في فيينا إنشأت سنة 1988
تحرق 250 ألف طن من النفايات سنويا
وتنتج 65 كيكا واط في الساعة من الكهرباء
لتأمين 250 ألف منزل بالكهرباء.
و410 كيكا واط من الماء الساخن في الساعة
لتأمين 50 ألف منزل بالماء الساخن والتدفئة
المركزية التي تصل المنازل عبر أنابيب
في الشوارع

ليس ما تقدّم وليد اليوم بالتأكيد وانما يشكل حالة سُمِّية مستدامة يعيش معها كل قاطن وقاطنة على الارض اللبنانية ولم يتسنَّ للبلد حتى اليوم من الاختصاصيين الجديين من يتنكب لمعالجة هذه الأزمة في ظل تهرُّب الحكومات السابقة من مسؤوليتها وترك الناس يرزحون تحت وجهة نظر هذا الذي يسمي نفسه خبيراً بيئياً وذاك الذي يدّعي في جيولوجيا

التربة اللبنانية وغيرهم مما يذكّرنا هذه الايام بالكم الهائل من المحلّلين السياسيين الذين يصدعون رؤوسنا طوال الليل والنهار بوجهات نظر عقيمة لا تعبّر سوى عن مواقف مشغّليهم على هذا المقلب السياسي والآخر ليبحث المواطن عن الحقيقة ويجدها ضائعة تحت اقدام السياسيين ومصالحهم الخاصة التي يضعونها فوق كل اعتبار .

هؤلاء ،ممن يطلقون على انفسهم "خبراء بيئيين" يحتلون بدورهم الشاشات المحلية والفضائية ويدخلون كل بيتٍ لبناني دون استئذان وكأن امراً واحداً يجمعهم وهو تضليل اللبنانيين وإغراقهم في متاهات التحليلات ووجهات النظر المتضاربة حول معالجة اوضاع البيئة في لبنان وبشكلٍ خاص ما يُعتَبَر ومنذ اكثر من عشر سنوات على الاقل ازمة النفايات والسُبُل العلمية والعملية المطلوبة لمعالجتها قبل ان تستفحل ويتحول البلد بجغرافيته المتعددة إلى مكبّات عامة ومستديمة للنفايات من الكوستا برافا جنوباً إلى طرابلس وسرار شمالاً فلا تجد ما تنتجه "جعجعات" هذا الخبير وذاك سوى الامتار الزائدة يوماً إثر آخَر على جبال القُمامة والتحذيرات التي لم تنقطع مما تحويه من غازات سرطانية وقنابل موقوتة مهيأة للانفجار غداً لا محالة من ذلك .

من لا يتذكّر ازمة النفايات الكبرى عام ٢٠١٥ ومجموعات (طلعت ريحتكم) التي تشكلت على اثرها وتشعبت عنها مجموعات اخرى أفرخت ناشطين دخلوا على السياسة من باب البيئة فلا هم نجحوا في معالجة الأزمة التي هربوا منها إلى الاعتراض في الشارع ضد منظومة الفساد فركب معظمهم موجة الانتفاضة الشعبية في تشرين العام ٢٠١٩ ومع ذلك لم نسمع صوتاً جديّاً يعيد التذكير بالنفايات وأزماتها التي تكبر وتمتد يوماً بعد يوم على مدى اتساع واحجام الجبال الشاهقة التي تشكّلت والمطامر وابواب "الاسترزاق" منها التي باتت تدر الملايين من الدولارات على اصحابها لتدخل حكومتنا العلية مؤخراً وتفرض رسماً ضرائبياً جديداً تحت مسمى (الحفاظ على البيئة) فتسجل غياباً كارثياً عن كل ما يحدث في الدول المتقدمة من ابتكارات علمية حديثة غايتها الاستفادة من القمامة واعتمادها مصدراً مستداماً للنظافة والطاقة والنُمُو كما فعلت سنغافورة اخيراً ،

فهل عَدِمَ لبنان خبراءً واختصاصيين في معالجة ازمات النفايات المتراكمة، ولماذا لا تنكب وزارة البيئة إلى التواصل مع كل الدول التي وجدت حلولاً جذرية لقماماتها بينما " سويسرا الشرق" يتحول تدريجياً إلى أوسع مكبّ للنفايات في العالم وتلك هي المعضلة ويا حسرتاه!

في الضفة.. للأرض عُشّاقٌ يرضعون التاريخ!

بقلم: محمد سليمان غندور

"في الضفة.. لي أطفالٌ سبعة، أوسطُهم يرضع تاريخَه.."

بهذه الوصف العميق، وبهذا العشق الممتد عبر جيلٍ يسلّم الراية لجيل، تُكتب حكاية الضفة الغربية في فلسطين. حكايةٌ ليست مجرد أرقامٍ صماء في شريط الأخبار، ولا مجرد "تصعيد أمني" عابر كما يروق للبعض أن يسمّيه؛ بل هي قصيدة حُبٍّ وصمودٍ تُكتب بالدم والدمع. إنها معركة وجود صامتة تخوضها شعبنا الفلسطيني في القرى والبلدات في وجه هندسةٍ قاسية تروم اقتلاع الشجر والحجر، وإظلام الأمل في عيون الصغار.

كيف يُقنعون أمّاً تودّع شهيدها في أزقة القرية أن تتنازل عن حلمها وعن ارضها؟ وكيف يفسرون لطفلٍ يُهدم بيته فوق ذكرياته كيف تتسع السماء لكل هذا الحزن؟

إن أرواح الشهداء الجدد الذين يرتقون يومياً في قرى الضفة—على أعتاب بيوتهم وهم يذودون عن أراضيهم وأشجار زيتونهم ضد اقتحامات الجيش وهجمات المستوطنين المسلحين—هي الشهادة الأعظم على ثمن هذه المأساة. هؤلاء الشهداء ليسوا أرقاماً في تقارير إخبارية، بل هم آباءٌ وأبناءٌ وأطباءٌ ومزارعون استُبيحت دماؤهم تحت مظلة ما يصفه خبراء القانون بـ "التطهير العرقي الناعم".

إنهم يحاولون كسر روح القرية الفلسطينية؛ يقطعون شجر الزيتون الدهري لأنهم يعلمون أنه يحفظ أسرار الآباء، ويُسقطون الشهداء ليزرعوا الخوف، ويُقطّعون أوصال الأرض إلى "كانتونات" معزولة لكي يُصبح التواصل جُرماً. يُجبرون الإنسان على الاختيار بين العدم أو الرحيل، لكنهم ينسون أن الأرض التي ارتوت بدم الشهداء وعشق الأبناء لا يُقلع جذرُها بقرار..

وفي العتمة، ثمة حكاية أخرى للألم والكرامة. خلف القضبان، حيث يتمدد "الاعتقال الإداري" التعسفي بلا تهمة ولا محاكمة، يُحرم المئات من عناق أطفالهم. إن الاعتقالات الجماعية المتواصلة ليست تدبيراً أمنياً، بل هي محاولة صريحة لكسر الإرادة وتفكيك نسيج الروح الجمعية. لكنّ قلب الأسير، مثل أرضه، يرفض أن يُسجن؛ يظل ينبض بالحرية، ويهتف بالحب لأرضٍ تُقدّم شهداءها فداءً لكرامتها.

من هنا، ومن دولةٍ كالسويد—التي طالما نبض قلبها للعدالة وشكّلت ملاذاً للقانون الدولي وحقوق الإنسان—يتنزل الموقف كواجبٍ أخلاقي وإنساني قبل أن يكون خطة سياسية. إن واجبنا اليوم أمام المجتمع والرأي العام السويدي والأوروبي هو أن نروي الحكاية كما هي: باسم الشهداء، والأسرى، والبيوت المهدومة، بلا رتوش وبلا مواربة.

إن السويد، بحراكها المدني، ونقاباتها، وأحزابها، وقوة ضميرها الجمعي، مؤهلة لتكون المنارة التي تفضح زيف السرديات، وتكشف واقع نظام الفصل العنصري. إن التعاطف وحده لا يُداوي جرحاً، والدموع لا تُعيد شهيداً لبيته؛ إن الحب الصادق للعدالة يتطلب موقفاً

لقد علمنا التاريخ أن بيانات الشجب الباردة لم تحمِ يوماً طفلاً، ولم تمنع جرافة من تجريف طريق، ولم توقف رصاصة موجهة لسكان القرى. إن الاستمرار في منح حصانة الإفلات من العقاب هو ما يغذي هذه المأساة. ومن هنا تأتي المقاطعة الشاملة—سياسياً واقتصادياً وثقافياً—كلغة راقية وناجعة يفهمها العالم، وكسلاح سلمي نبلائي استُخدم سابقاً لهدم أسوار الفصل العنصري.

إن مقاطعة منتجات المستوطنات، وسحب الاستثمارات من منظومة الاستيطان، ووقف الشراكات الأكاديمية والعسكرية، والمطالبة بمحاكمة قتلة الشهداء ومحاسبتهم دولياً، هي الترجمة الحقيقية للعقل والأخلاق ولتضامن لا يتوقف عند حدود الكلمات.

إن ما يحدث في الضفة ليس نزاعاً عابراً، بل هو صراع بين خيار الحياة والكرامة، وبين آلةٍ تريد تجريد شعبٍ كامل من وجوده. ولن تتوقف هذه المأساة إلا عندما يتحول الخطاب الوجداني إلى فعلٍ مُقاوم ومُقاطع ومُحاسِب في كل المحافل، وعلى رأسها الساحة السويدية.

فالعدالة لا تُوهب كمنّة، بل يُنتزع حقها بالحب الصادق، والضغط السياسي الذي لا ينكسر، والوفاء لدماء الشهداء، والضمير الإنساني الذي يرفض أن ينام على صرخات الضحايا.

جبهة التحرير العربية
تنعى الشهيد المجاهد الوطني فتحي خازم ابو رعد

قال تعالى:
(مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً)
صدق الله العظيم

بمزيد من الحزن والألم تنعى جبهة التحرير العربية الشهيد المجاهد الوطني الكبير فتحي خازم (ابو رعد) والد الشهيدين المقاومين رعد وعبد الرحمن الذي ارتقى الى المجد شهيدا إثر عملية اغتيال جبانة من قبل الاحتلال الصهيوني فجر يوم الجمعة الموافق 21/8/2026 في مدينة جنين شمال الضفة الغربية. وتوجهت الجبهة وفي مقدمتها امينها العام ركاد سالم ابو محمود ونائبه الدكتور فيصل عرنكي بالتعزية والمواساة لأسرة الشهيد ولكافة ابناء شعبنا المرابط وامتنا العربية المجيدة.

وقال المهندس محمود الصيفي الناطق الرسمي باسم الجبهة ان حكومة الاحتلال المتطرفة ارتكبت اليوم جريمة جديدة بحق مناضلي شعبنا الامر الذي نؤكد فيه أنّ حكومة الاحتلال الفاشية لم تجد إلا الإرهاب والقتل وسيلةً ضد ابناء شعبنا.

واكدت جبهة التحرير العربية انه آن الأوان لهذه الجرائم أن تتوقف وأن يحاسب الاحتلال على جرائمه مطالبة مجلس الامن الدولي والامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية بفرض عقوبات دولية على دولة الاحتلال لانتهاكها الفاضح لكافة القوانين الانسانية.

وتؤكد جبهة التحرير العربية ان تعزيز الوحدة الوطنية هي الرد القوي على اغتيال المجاهد الوطني الكبير فتحي خازم (ابو رعد) وهي ايضا صمام الامان لمواجهة مخططات الدوائر الغربية المتعاونة مع الاحتلال الهادفة الى تهجير شعبنا لذلك فان تعزيز وحدتنا الوطنية ستفشل كل المؤامرات التي تحاك ضد شعبنا وقضيته العادلة.

جبهة التحرير العربية
مكتب الاعلام المركزي
21/8/2026

الاستيطان في الضفة الغربية:
استهداف الأرض والشعب والهوية

أحمد علوش

يسابق نتنياهو الوقت في محاولة لتحسين أوضاعه الانتخابية بعد تراجع في شعبيته وبالتالي أفول نجمه السياسي، وربما الذهاب إلى السجن، لذلك فملك الكيان كما يطلق عليه أنصاره يحصد الخيبة والفشل ويبحث عن خشبة خلاص من مأزق استراتيجي يضيق الخناق عليه بعد أن باع لسنوات أوهام نصر مزعوم ورفع شعارات رنانة عن سيطرة صهيونية وشرق أوسط جديد ترسم تل أبيب مساراته وتحدد سياسته ومقدراته.

وبعد حرب الإبادة والتهجير المستمرة في غزة إلى التغول الإجرامي والعنصري غير في المسبوق الضفة الغربية مطلقاً العنان لقواته وشذاذ الأفاق من المستوطنين لارتكاب أبشع الجرائم في تاريخ البشرية معززاً سجله الإجرامي الحافل بما يجعله يتفوق على كل مجرمي البشرية عبر العصور، ومحاولاً تصوير نفسه أنه القادر على تحقيق الأهداف الصهيونية الكبرى بحق فلسطين وشعبها وقضيتها لجهة تهويد الضفة الغربية وضمها متناسياً أنه سيواجه هزيمة مماثلة لتلك التي واجهها في غزة بفضل صمود الغزيين وتمسكهم بأرضهم رغم الحالة الإنسانية المأساوية التي تفضح الصهيونية على حقيقتها عدوانية وعنصرية ومجرمة.

ويعتبر نتنياهو ان الهجمة غير المسبوقة على الضفة الغربية بقدر ما قد تحسن فرصة الانتخابية، أنها خطوة مفصلية وحاسمة في تحقيق هدف كيانه في تهويد الضفة وضمها، كما أنها قد تخلق وقائع على الأرض تجعل من الصعب على من يخلفه في السلطة أن يتراجع عنها من ناحية وقد تفتح الطريق أمامه لاستكمال ما بدأه حيناً أخر، فلطالما كانت الضفة الغربية هدفاً صهيونياً استناداً إلى أوهام زائفة ومزاعم توراتية باعتبارها جزءاً من "أرض إسرائيل".

وإذا كان الاستيطان عصب المشروع الاغتصابي الصهيوني على أرض فلسطين فقد اعتمد العدو منذ احتلاله للضفة الغربية عام ٦٧ خطط متدرجة للاستيطان تخفت حيناً وتتصاعد أحياناً تبعاً للتطورات السياسية والأوضاع الدولية في كل مرحلة، وقد خطأ العدو خطوات كبيرة منذ العام 2025 ومتسارعة منذ مطلع العام الحالي وتقوم الهجمة الاستيطانية الحالية على:

- الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأرض وفصل التجمعات الفلسطينية وعزلها وتنفيذ خطة بن غفير الذي تحدث عن تجميع الفلسطينيين في ست مناطق معزولة ومحاصرة (غيتوات) بسبب تعذر تهجير الفلسطينيين إلى خارج الضفة لظروف واعتبارات عديدة.
- إنشاء تكتلات استيطانية كبيرة ومترابطة مما يعني تقطيع المناطق الفلسطينية.
- السيطرة على الأرض بما يقطع الطريق على الكيانية الفلسطينية وتقويض قيام دولة فلسطينية.
- خلق واقع ديمغرافي وجغرافي وقانوني تكون محصلته التهويد والضم.
- محاولة تجميع أكثرية من المستوطنين وشذاذ الأفاق في الضفة الغربية ورفع وتيرة الأعداد منهم فإذا كان عدد المستوطنين قد بلغ قرابة ٧٨٠ ألف (333.6 ألف في القدس) و (446.4 ألف في باقي الضفة وسيطرة على ٤٢ بالمئة من أراضي الضفة فهو يعمل الآن لتعديل هذه النسب بشكل سريع.

لذلك اتخذ العدو سلسلة من الخطوات هدم البيوت، تهجير من المخيمات، اقتحام القرى، إطلاق يد المستوطنين وحماية جرائمهم سواء في اتلاف المزروعات، أو سرقة المواشي أو احتلال البيوت إلى غير ذلك ومن الجرائم وتأمين الحماية والدعم اللازمين لهم من قبل قوات الجيش، وما زال أنموذج قصره وما يجري فيها خير دليل على مزيد من الجرائم وأعمال العنف التي طالت كل القرى والمدن الفلسطينية.

ولتأكيد المضي قدماً في إجراءات الضم هو البدء بمشروع استيطاني كبير (أي - 1) الذي يهدف إلى بناء أكثر من ثلاثة الاف وحدة سكنية على أراضي

الفلسطينيين يهدف في المرحلة الأولى إلى ربط مستعمره معاليه أدوميم بمدنية القدس ويمتد لاحقاً إلى غور الأردن ويؤدي إلى فصل جنوب الضفة عن شمالها بحيث يعتبر العدو أن مثل هذا الأمر سيؤدي حكماً إلى القضاء النهائي والتام على قيام دولة فلسطينية، وبذلك يعتبر العدو أنه أحكم مخطط تصفية القضية الفلسطينية أرضاً وشعباً وسياسة أي باختصار شطب القضية الفلسطينية من على الخارطة السياسية.

ولتعزيز مثل هذا الإجراء اتخذ وزير حرب العدو كاتس قراراً بالحاق الضفة الغربية بالإدارة المدنية ونقل صلاحيات الجيش إلى الشرطة، وفي نفس الوقت تشجيع البؤر لاستيطانية غير الشرعية وتأمين الحماية لها وتكفي خيمة لمستوطن في منطقة ما لتحظى بهذه الحماية لتتحول لاحقاً إلى مستوطنة يتم تشريعها كما تم تشريع عشرات المستوطنات السابقة وأسقطت عليها صفة الشرعية، كما يقوم الجيش بحماية المستوطنين لإقامة ما يسمى المستوطنات الرعوية بحيث يستولي مستوطن أو أكثر على مئات الدونمات لأغراض رعي المواشي حيث اقترب عدد مثل هذا المستوطنات من ٣٠٠ مستوطنة.

ويبدو أن نتنياهو وحكومته غير عابئين بما يترتب على ذلك من تداعيات رغم تحذير الأجهزة الأمنية في الكيان الاغتصابي من أن موجة الغضب الفلسطيني قد تؤدي إلى انتفاضة واسعة.

وإذا كان الصمود الشعبي الفلسطيني يشكل حائط الصد الأول لإجرام الاحتلال وأهدافه فإن على السلطة الفلسطينية والفصائل ومنظمات المجتمع المدني وضع استراتيجية واضحة على كل المستويات تبدأ بدعم الغضب الشعبي وتفعيله للتصدي لمخططات الاحتلال ونقطة البدء في هذا الاتجاه الوحدة الوطنية الفلسطينية إذ لم تعد مقبولة الأعذار والمبررات عندما يكون مصير الوطن او ما تبقى منه في الميزان، كما وضع خطة تحرك عملي وملموس على المستويات العربية والإسلامية والدولية لحشد الضغط المطلوب على العدو ومواجهة إجراءاته.

وكذلك على الصعيد العربي لا بد من تحرك عربي عاجل على مستوى الجامعة العربية والدول الأعضاء يبدأ من إعادة الدولة المطبعة (لإعادة النظر بعلاقاتها) مع هذا الكيان، وفي نفس الوقت حراك شعبي على مستوى الشارع من قبل الأحزاب والقوى الوطنية والقومية والإسلامية للضغط على حكوماتها في هذا الموضوع.

أما على الصعيد الدولي فإن بيانات الإدانة لم تعد كافية وهي لا تساوي الحبر الذي تكتب به بل اتخاذ إجراءات على صعيد العلاقات مع تل أبيب وعقوبات اقتصادية تشعر كيان العدو بالخسائر الموجعة التي قد تدفعه إلى إعادة النظر بسياساته أما الرهان على الموقف الأميركي فهو نوع من الوهم فالخلاف الناعم بين ترامب ونتنياهو فهو في غير محله والكل يدرك أن مواقف واشنطن تدعم وتغطي كل إجراءات الاحتلال وعدم موافقة وزارة الخارجية الأميركية على مشروع أي -1 الاستيطاني لم يصل إلى مستوى اللوم وليس أكثر من ذر للرماد في العيون وعلينا أن لا ننسى أنه مع الدعم الأميركي اللامحدود للكيان الصهيوني في كل إجراءاته وممارساته كان واضحاً على الدوام كما أن تهميش واشنطن للأمم المتحدة ومنظماتها ومؤسساتها وحتى مجلس الأمن وسع هامش المناورة والحركة لدى الكيان الاغتصابي الذي يعتبر ذلك باباً للهروب من المساءلة الدولية.

ويظل الرهان على صمود الشعب الفلسطيني وصبره وهو الذي يثق بقدرته على الانتصار مهما بلغت التحديات وعظمت التضحيات.

كيف تُهدّم الأوطان بتفخيخ عقول الطلبة الصغار؟

تتحرك المجتمعات بخطى متسارعة نحو الانهيار عندما تبدأ معاول الهدم في تحطيم هويتها الوطنية الجامعة ونخر أسسها الثقافية والتربوية، وتحديداً في مرحلة الطفولة المبكرة. فالهوية الوطنية هي الركيزة الأساسية لتعزيز الانتماء والولاء للوطن، وحماية النسيج المجتمعي وضمان وحدته، وتوثيق الروابط بين الأجيال من خلال القيم والذاكرة والثقافة المشتركة لضمان استقرار الأمم وتطورها. والهوية الوطنية هي بنًى عميقة تمتد جذورها في التاريخ، والقيم، والثقافات وترتبط ارتباطًا وثيقًا بماضي المجتمعات وحاضرها ومستقبلها؛ وهو ما يجعلها ركيزة أساسية في بناء المجتمعات القوية المتماسكة.

ففي مجال تعزيز التماسك الاجتماعي تقوم بتوحيد الصفوف اذ تجمع أفراد المجتمع على مبادئ وقيم مشتركة تتجاوز الخلافات الفردية. ولحماية الثقافة تحافظ على التراث، والعادات، واللغة العربية من الذوبان أمام الثقافات الوافدة. والهوية الوطنية تضمن الاستقرار والأمن لأنها تزيد من الشعور بالمسؤولية المشتركة تجاه حماية كل الوطن واستقراره. كما انها تعزز بناء الشخصية والوعي الفردي من خلال غرس الانتماء فتمنح الفرد شعوراً بالفخر والاعتزاز بانتمائه لكيان وطني هو العراق يحميه ويدعمه. اضافة الى دور الهوية الوطنية الجامعة في توجيه الطاقات وتشجع الأجيال الشابة على العطاء والعمل والبناء من أجل رفعة بلادهم. كما انها تعمل على تشجيع تحمل المسؤولية لديهم لأنها تربط الحقوق بالواجبات المدنية والأخلاقية تجاه المجتمع.

ومن المسلم به ان ممارسة الشعائر الدينية التي تعبّر عن الايمان الحقيقي الصادق والسليم، وفي إطار الوحدة المجتمعية هو حق طبيعي لكل الاديان والطوائف، على ان يتم في إطار يعزز التماسك والانسجام المجتمعي، بعيدا عن تزييف التاريخ او اشاعة الجهل او ان يكون مجالا لحرف الولاء عن الوطن وتوجيهه وجهة خارجية لخدمة الاجنبي أياً كان.

وفي عراق اليوم، تبرز ظاهرة شديدة الخطورة تتمثل في الزج بآلاف الأطفال وطلبة المدارس الصغار في ممارسات تتعارض مع الهوية الوطنية والذات المجتمعية الجامعة، عن طريق ممارسات تتقاطع مع هذه الاسس الوطنية التي تشكّل الوعاء الذي يتعزز فيه الانتماء للوطن الكل وهو العراق، والجذور التي ينبت منها حبه وحب شعبه بكل مكوناته. ومن هذه الممارسات بعض المظاهر والفعاليات المستوردة من الخارج والتي لا تمت للإيمان الحقيقي ولا الى التاريخ الصحيح بأية صلة، لتتحول براءة الاطفال إلى مادة خصبة لصناعة جيل مشوه فكرياً وسلوكياً. إنها صناعة للتخلف وتزييف للوعي عند دفع هؤلاء الصغار لتمثيل أدوار تاريخية مُحرّفة وممارسة طقوس تنحني فيها هاماتهم للأجنبي.

إن هذه ليست مجرد ممارسات عابرة، بل هي عملية ممنهجة لتعطيل العقول وسلبها القدرة على التفكير المنطقي الحر. هذه البيئة في التعبئة المشوّهة الضيقة تصنع طفلاً مسلوب الإرادة والكرامة، وتغرس في عقله الباطن ولاءات عمياء تتقدم على حب الوطن والانتماء له، والخطورة الحقيقية لهذه الممارسات تكمن في تلقي الطفل في مدرسته قيم التربية الوطنية، بينما يدفع خارجها لرفع

أعلام دول أخرى غير علم وطنه العراق، وممارسة سلوكيات طائفية تمسخ شخصيته وتعزل شعوره تماماً عن بيئته ومجتمعه الأصلي، مما ينتج في المستقبل مواطناً مشتت الولاء والانتماء.

ان هذه المشاهد المحزنة تُمثل خللاً بنيوياً ودليلاً على الفشل المجتمعي وفشل المنظومة التربوية في حماية جيل الغد وبناء سلوكه السوي في حب الوطن والانتماء له.

لمصلحة من يجري هدم الهوية الوطنية والانتماء الوطني لطلبة العراق؟!!

ومن منطلق المسؤولية الوطنية نطلق صرخة تحذير تستوجب استنفاراً شاملاً واستنهاضاً للمسؤوليات بين كافة الأطراف المعنية في المجتمع للتصدي لهذا الخلل البنيوي وفقا لدور كل طرف من أطراف المجتمع:

- **العائلة والمدرسة:** بصفتهما خط الدفاع الأول، وتبادل دور كل منهما عند ضعف دور أحدهما تربويا لاي سبب كان في العمل على بناء شخصية الطفل بناءً وطنيا رصيناً وتنمية تفكيره المستقل حماية له.
- **السلطة التشريعية والتنفيذية:** عبر اقرار تشريع قوانين صارمة تحمي الطفولة من الاستغلال الأيديولوجي حفاظاً على الشخصية والهوية الوطنية، والعمل على تطوير المناهج الدراسية والتربوية بما يحمي عقلية وشخصية الطلبة الصغار.
- **منظمات المجتمع والأحزاب والقوى الوطنية:** من خلال قيادة حملات تعبئة وتثقيف واسعة للتوعية بمخاطر هذه الظاهرة عبر جميع وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

إن استمرار الصمت والتهاون أمام اختطاف عقول الطلبة الصغار وصياغتها بنَفَس فئوي ضيق يعني المضي قدماً نحو تفكيك المجتمع واستمرار تخلفه، مما يهدد بانهيار الكيان الوطني كاملاً على الرؤوس في القريب العاجل.

قادسية صدام:
الملحمة التاريخية وانكسار المشروع التوسعي على أسوار العراق

أ.د. أحمد محمود افاه

شهد التاريخ المعاصر صراعات جيوسياسية كبرى غيرت مجرى الأحداث في الوطن العربي والعالم، وفي مقدمتها قادسية صدام المجيدة، أو ما عرفت بالحرب العراقية الإيرانية (1980–1988)، أو حرب الخليج الأولى.

لم تكن هذه الحرب صراعا عابرا على الحدود، بل مثلت منازلة وجودية وتاريخية، خاضها العراق لحماية أرضه وسيادته القومية، ودفع الخطر التوسعي لنظام "الملالي" الذي حاول عقب وصول خميني إلى السلطة 1979 تصدير أيديولوجيته، وفرض هيمنته الإقليمية. وعلى مدى ثماني سنوات قدم العراق ملحمة في الصمود والتضحية انتهت بتحقيق نصر عسكري حاسم.

بدأت شرارة الصراع عندما سعت حكام إيران الجدد إلى إرباك الاستقرار في العراق والمنطقة العربية عبر تقويض الاتفاقيات الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية الجزائر لعام 1975. وسبق الاندلاع الشامل للقتال في سبتمبر 1980 سلسلة من الانتهاكات الإيرانية، شملت قصف بلدة خانقين وزرباطية الحدودية، والاعتداء على الملاحة العراقية في شط العرب، والقيام بتفجيرات وعمليات إرهابية منها الهجوم بالقنابل على المجتمعين في القاعة الكبرى في الجامعة المستنصرية ببغداد، الذي سقط فيه شهداء وعدة جرحى منهم وزير الخارجية طارق عزيز، وبعده رمي القنابل من داخل السفارة الإيرانية على مشيعي شهداء المستنصرية...

وبعد رسائل وتبليغات عديدة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بالاعتداءات الإيرانية المتكررة، أدرك العراق أن هذه الاستفزازات لم تكن سوى واجهة لمشروع توسعي يستهدف البوابة الشرقية للوطن العربي، فكان الخيار العسكري ضرورة دفاعية لحماية الحدود والأمن القومي...

لقد أظهر الجيش والشعب العراقي طوال سنوات الحرب كفاءة قتالية عالية، وصمودا استثنائيا أمام إستراتيجية "موجات الهجوم البشرية" القاسية التي اعتمدتها الحكومة الإيرانية. وتجلت تضحيات العراقيين في مختلف القطاعات الجغرافية المعقدة، من جبال كردستان شمالا إلى صحارى الجبهة الوسطى، وصولا إلى أهوار الجنوب والمنافذ البحرية. ورغم الكلفة البشرية والاقتصادية الباهضة، نجحت الجبهة الداخلية العراقية في إسناد القوات المسلحة، مما أفشل كافة محاولات الاختراق الإيرانية، وعمّق الاستبسال الميداني.

وسجلت الحرب محطات عسكرية بارزة كشفت عن تطور القدرات القتالية للجيش العراقي، وكان من أهمها:

معركة البسيتين (1981) التي مثلت اختبارا مبكرا لقدرة القوات العراقية على الصمود وإدارة الدفاع في القطاع الجنوبي. ومعارك جزر مجنون (1984–1988) التي خاض فيها الجيش العراقي قتالا ضاريا في بيئة الأهوار المائية المعقدة لاستعادة التحكم بالجزر النفطية الاستراتيجية.

وفي عام 1988 سلسلة عمليات "وتوكلنا على الله" ومعارك "محمد رسول الله"، التي أدت كلها إلى كسر الإرادة القتالية للقوات الإيرانية وتدمير قدراتها الهجومية.

وتعد عملية "رمضان مبارك" لتحرير شبه جزيرة الفاو في إبريل 1988 المحطة الأبرز والمنعطف التاريخي الأهم في الحرب. فبعد احتلال الفاو عام 1986 خططت القيادة العراقية لعملية تحرير خاطفة اتسمت بالدقة العالية، والمباغتة الاستراتيجية، والتنسيق بين قوات الحرس الجمهوري والفيلق السابع في الجيش العراقي، مدعومة بالمدفعية والقوة الجوية، وبإشراف مباشر من الرئيس صدام حسين، ومشاركة ميدانية لولديه عدي وقصي. ونفذت العملية خلال 35 ساعة فقط، ليصبح تحرير الفاو أول معركة في التاريخ المعاصر تحرر فيها أرض عربية بالكامل عبر القوة العسكرية الشاملة.

سحقت هذه المعركة الوجود الإيراني في شبه الجزيرة ودمرت حشوده، مما شكل صدمة نفسية وعسكرية حاسمة للجانب الإيراني.

أمام الانكسارات المتتالية في الميدان وفقدان المبادرة العسكرية، لم تجد إيران بدا من الخضوع والاستسلام.

وفي 8 أغسطس 1988 أعلن خميني رسميا قبول قرار مجلس الأمن رقم 598 لوقف إطلاق النار، واصفا هذا القرار بـ "تجرع كأس السم"، في اعتراف واضح بالهزيمة وعدم القدرة على استمرار الحرب أو تحقيق الأهداف التوسعية.

انتهت الحرب بفرض واقع عسكري جديد حافظ فيه العراق على سيادته الوطنية وحقوقه في شط العرب، ليظل هذا الصراع شاهدا في التاريخ العسكري المعاصر على صمود الجيش العراقي وقدرته على حماية حدوده وإحباط المشاريع التوسعية.

العلاقات الأميركيّة - الإيرانيّة:
تَخَادُم المَصالِح وانعِكاساته على العِراق والوطنِ العَرَبِيّ

حسن خليل غريب

المحتويات

مقدمة
أولاً: العلاقات الأميركية - الإيرانية وتخادم المصالح
ثانياً: العراق بين واشنطن وطهران، من شراكة الاحتلال إلى انعكاسات التطورات على المشرق العربي
ثالثاً: من أسباب تطورات العلاقة الأميركية – الإيرانية الراهنة
رابعاً: الانعكاسات على لبنان وسورية في ظل نظام الاسد
خامساً: كيف تعمل أميركا لاستعادة العلاقات مع الأنظمة العربية الرسمية؟
سادساً: العراق في ظل الأزمة المركّبة، قراءة في انعكاسات العلاقات الأميركية – الإيرانية
سابعاً: إعلان مبادئ القوى العراقية الوطنية لتحرير العراق واستعادة سيادته واستقلاله
ثامناً: ثورة تشرين العراقية، من الحراك إلى المشروع الوطني
خاتمة

مقدمة

لم تكن العلاقات الأميركية - الإيرانية طوال عقودها المتأخرة علاقة خطية ثابتة، بل اتسمت بالتحول الجذري والمرونة البراغماتية ولكنها اشتركت على طول الخط وفي كافة المراحل على إضعاف العرب واشغالهم عن قضيتهم المركزية في فلسطين. وقد انتقلت خلالها من تحالف استراتيجي وثيق في عهد الشاه إلى ادعاء عداء أيديولوجي وزعم مواجهة مفتوحة عقب ما سمي بالثورة " الإسلامية " عام 1979. وبين هاتين المحطتين، شهدت هذه العلاقة محطات كثيرة من التخادم الضمني للمصالح – وتكاملاً للأدوار كما جرى في ترتيبات مرحلة ما بعد احتلال أفغانستان والعراق- ثم ما لبثت أن تذبذبت بين سياسات ادعاء الاحتواء، ثم تحقيق التفاهمات الكبرى كالاتفاق النووي لعام 2015، وتسهيل اندفاع المشروع الايراني لنظام الولي الفقيه لاحتلال أربعة عواصم عربية في العراق وسورية ولبنان واليمن في عهد اوباما.

يناقش هذا المقال محطات من التطور التاريخي لمراحل هذه العلاقة، واستراتيجيات إدارة العلاقات وتوزيع النفوذ وتكامل الادوار، مع التركيز على موقع العراق الحرج وسيادته المفقودة، والانعكاسات المباشرة لهذا الواقع على الأمن القومي العربي وآفاق التغيير الوطني.

أولاً: العلاقات الأميركية – الإيرانية وتخادم المصالح

العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران ليست ثابتة، بل مرت بتحولات جذرية منذ منتصف القرن العشرين. مرَّت تلك العلاقات بعدة مراحل تاريخية على الشكل التالي:

1-المرحلة الأولى: التحالف الاستراتيجي (1953- 1979)

بعد إسقاط حكومة محمد مصدق عام 1953 بدعم أميركي- بريطاني، أعيد الشاه إلى الحكم. وأصبحت إيران حليفًا رئيسيًا لواشنطن في مواجهة الاتحاد السوفياتي، وركيزة للدور الإقليمي. وإن العلاقات قامت على النفط والتسلح، حيث زودت أميركا إيران بأحدث الأسلحة مقابل ضمان تدفق الطاقة وقيام إيران بما عرف بدور شرطي الخليج.

2-المرحلة الثانية: ادعاء العداء المفتوح (1979 – 1990):

اطاحت ما تسمى الثورة "الإسلامية" بالشاه وادّعت اعلاميا قطيعة مع واشنطن. وكانت أزمة الرهائن في السفارة الأميركية بطهران (1979–1981) واجهة هذا العداء. وأما خلال الحرب الإيرانية – العراقية، فقد قامت واشنطن والكيان الصهيوني سرًا في حقيقة الامر

بالتواصل مع إيران ودعمها بالأسلحة والمعدات عبر فضيحة "إيران–كونترا."

3-المرحلة الثالثة: العقوبات والاحتواء المزعوم (1990 – 2000): فرضت واشنطن بعض العقوبات الاقتصادية على إيران، أما إدارة بيل كلينتون فقد تبنت سياسة "الاحتواء المزدوج" ضد إيران والعراق معًا. وصوَّر الخطاب الأميركي إيران كدولة راعية للإرهاب ومعادية للاستقرار الإقليمي ولكنه في الخفاء غض النظر عن اليات ضخمة لدعمها من قبل بعض الدول للتخفيف من آثار العقوبات المُفتَرَضة.

4-المرحلة الرابعة: ساعدت إيران أميركا على احتلال أفغانستان والعراق: وفي المقابل سمحت أميركا لإيران التسلل إلى العراق بعد احتلاله، وتأسيس ميليشيات موالية لها خارج إطار الدولة، كانت من أهم جرائمها ملاحقة المقاومين العراقيين وقتل المدنيين العزَّل الابرياء على الهوية، وتفجير الحرب الاهلية، وتهجير الملايين من العراقيين الى الخارج، واحداث التغيير الديموغرافي بجلب وتجنيس الملايين من الاجانب لتغيير الطبيعة العربية للعراق، ونهب موارد العراق، وتفكيك مؤسسات الدولة الوطنية. وبعد هزيمة القوات الأميركية في العام 2011، وانسحابها من العراق، سلَّمت إدارة أوباما العراق إلى إيران. وكان القرار الأميركي هدية بالغة الأهمية لإيران، التي استولت كلياً على العراق وقراره السياسي وسرقة ثرواته وتوظيفها لتمويل مشروعها الإمبراطوري الغيبي، وأعلنت رسميا احتلالها لأربع عواصم عربية (بغداد، ودمشق، ولبنان، واليمن).

5-المرحلة الخامسة: التفاهمات العلنية (2009 – 2015): فتحت إدارة باراك أوباما باب المفاوضات حول الملف النووي. ففي العام 2015، وُقع الاتفاق النووي (JCPOA)، الذي كان غطاءً لدعم الاقتصاد الايراني عن طريق "التزام" إيران!! بتقييد برنامجها النووي مقابل رفع العقوبات. وأثار هذا الاتفاق مخاوف الدول الاقليمية كافة ومنها الدول العربية التي رأت فيه تمهيدًا لتمكين إيران نووياً ضد العرب والدول الاخرى.

6-المرحلة السادسة: التصعيد (2018 – 2026):

انسحبت إدارة ترامب من الاتفاق النووي عام 2018 وأعادت فرض العقوبات. وقامت باغتيال قاسم سليماني في بغداد عام 2020 الذي شهد زمنه ذروة اندفاع المشروع التوسعي الايراني لنظام الولي الفقيه في الوطن العربي. وفي العام 2026، تصاعدت الأحداث مع بدء عمليات عسكرية اشتركت فيها أميركا وإيران والكيان الصهيوني، كان ظاهرها استهداف إيران، لكن الدول العربية هي أكثر من تعرض الى الهجوم الايراني بما فيها اقطار الخليج العربي وسورية والاردن، ما جعل العلاقة تدخل مرحلة جديدة جوهرها ادارة النفوذ والمصالح.

وفي الخلاصة، لم تعد العلاقات الأميركية - الإيرانية تسير على وتيرة واضحة ومستقرة. ان هذه العلاقة المتقلبة في ظاهرها، تحدد اليوم مستقبل العراق ولبنان واليمن، وتضع الدول العربية الاخرى أمام معادلة صعبة بين الاعتماد على واشنطن ومواجهة مشروع إيران الإقليمي التوسعي الاستعماري.

ثانياً: العراق بين واشنطن وطهران، من شراكة الاحتلال إلى انعكاسات التطورات على المشرق العربي

منذ العام 2003، شكّل العراق ساحة اختراق كبرى للأمن القومي العربي فقد تعاونت إيران مع الولايات المتحدة في إدارة مرحلة الاحتلال، ثم تسلّمت زمام النفوذ بعد انسحاب القوات الأميركية عام 2011. ومع توقيع الاتفاق النووي عام 2015، دخلت المنطقة مرحلة جديدة من الكوارث، حيث تمت استباحة الأمن القومي العربي على كافة الاصعدة. وكل ذلك انطلاقا من العراق بعد انهاء النظام الوطني فيه.

ثالثاً: من أسباب تطورات العلاقة الأميركية الإيرانية الراهنة

1-النفوذ الإقليمي :إيران تسعى لإدامة حضورها في العراق ولبنان واليمن وهيمنتها شبه التامة عليها.

2-الملف النووي :المشروع النووي الإيراني يمثّل محورًا دائمًا للتوتر، إذ انه يشكل خطرا استراتيجيا وجوديا على الامة العربية برمتها، كما ترى أميركا أنه يفتح الباب أمام سباق تسلّح إقليمي.

3-التحالفات الدولية :إيران ترتبط بعلاقات استراتيجية مع روسيا والصين، ما يجعلها ورقة ضغط في مواجهة النفوذ الأميركي.

2-سورية: منذ 2011، أصبحت سورية ساحة مواجهة مفتوحة، حيث دعمت إيران نظام الاسد عسكريًا واصبحت ساحة لاندفاع المشروع التوسعي الايراني في الوطن العربي.

رابعاً: الانعكاسات على لبنان وسورية في ظل نظام الأسد:

1-لبنان: تحول إلى ساحة نفوذ مباشر لإيران عبر حزب الله، ما جعله في وضع استباحة تامة من قبل الكيان الصهيوني وعرضة الى اعادة احتلال اراضيه دون القدرة على مواجهة تلك الاعتداءات. وتتفاقم الأزمات الاقتصادية والسياسية بفعل العقوبات الأميركية على إيران وحلفائها، ما يضعف قدرة الدولة اللبنانية على الاستقرار. وإن أي تفاهم أميركي–إيراني ينعكس فورًا على الداخل اللبناني، بين تهدئة أو تصعيد بعيداً عن المصلحة الوطنية اللبنانية.

خامساً: كيف تعمل أميركا لاستعادة العلاقات مع الأنظمة العربية الرسمية؟

1-إعادة التأكيد على التحالف الأمني :عبر صفقات السلاح وضمانات الحماية ضد التهديدات الإيرانية. وادعاء الضغط على إيران من خلال العقوبات والتنسيق السياسي بمحاولة إشراك بعض الدول العربية في أي مفاوضات تخص الملف النووي أو النفوذ الإقليمي.

2-استراتيجيات الدول العربية: ضمان أمن الخليج العربي من خلال التزام أميركي ودولي واضح بحماية دول الخليج العربي ومعالجة ملف الميليشيات وذيول إيران في المنطقة ووقف الاعتداءات الايرانية على الدول العربية ومطالبة واشنطن بموقف أكثر توازنًا في القضية الفلسطينية باتجاه دعم حق الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه المشروعة في فلسطين.

وفي الخلاصة فإن العراق، ولبنان، واليمن وسورية في ظل نظام الاسد ليست مجرد ساحات متفرقة، بل حلقات مترابطة في مشروع النفوذ الإيراني الاستعماري في الوطن العربي. ان مستقبل العلاقة بين أميركا والدول العربية يتوقف على مدى استعداد واشنطن لتقديم ضمانات أمنية وسياسية حقيقية، والاهم من كل ذلك على قدرة العرب أنفسهم على صياغة موقف موحّد يواجه مشروع إيران التوسعي المعادي للأمة العربية.

سادساً: العراق في ظل الأزمة المركبة، قراءة في انعكاسات العلاقات الأميركية – الإيرانية

منذ العام 2003، أصبح العراق ساحة مركزية للتكامل والتناغم بين الولايات المتحدة وإيران. ومع انسحاب القوات الأميركية عام 2011، تمدّد النفوذ الإيراني بشكل واسع واستحكم على كل مفاصل الحياة والدولة، فيما أصبح العراق قاعدة الانطلاق للمشروع التوسعي لنظام الولي الفقيه الاستعماري والتخريبي في الوطن العربي. وقد سادت في ظل ذلك السيطرة التامة للمليشيات الاجرامية المسلحة مع ضعف تام للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية للدولة، وتهديد المدن واضعاف البنى التحتية والسيطرة على إنتاج النفط وتهريبه الى إيران ونهب غير مسبوق في صفقات فساد لم يشهد لها نظير ولا مقابل في اي من دول العالم، حيث يجري تهريب موارد العراق وشعبه الى إيران مما ادى الى ارتفاع البطالة وشيوع معدلات الفقر بشكل غير مسبوق في العراق، وارتهان البلاد للنفوذ الايراني بالكامل.

كل ذلك أبقي العراق عرضة لأزمات بنيوية متراكمة وهشاشة أمنية مستمرة، وانتشار السلاح خارج مؤسسات الدولة. وتسيّد أزمات مالية وغذائية، وانهيار البنى التحتية، اضافة إلى انعزال العراق عن امته العربية وعن ممارسة اي دور اقليمي له نتيجة لانعدام السيادة فيه.

وفي الخلاصة، فان مستقبل العراق لا يمكن ان يتحقق دون الخروج من الهيمنة والاحتلال الايراني له والذي يطبق على كل مفاصل الحياة فيه، وان ذلك لا يتحقق إلا بثورة أبنائه النجباء المشهود لهم بالوعي والإباء على مر التاريخ القديم والمعاصر، ووحدة كافة قواه الوطنية باتجاه تحقيق هذا الهدف ليعود العراق وطناً حراً مستقلاً وجزءًا أساسياً من أمته العربية.

سابعاً: إعلان مبادئ القوى العراقية الوطنية لتحرير العراق واستعادة سيادته واستقلاله

انطلاقًا من حق شعبنا في العراق في تحقيق التحرر من النفوذ الايراني وإعادة السيادة الوطنية، وحرصًا على تعزيز دوره الطبيعي في محيطه العربي كجزء لا يتجزأ من أمته العربية، وإيمانًا بأن التكامل العربي - العراقي هو الضمانة الأساسية للاستقرار الإقليمي، فانه على القوى الوطنية العراقية العمل على بعض المحاور من بين اهمها ما يلي:

أ-السيادة الوطنية: النضال من اجل القضاء على الاحتلال الايراني للعراق وعلى كافة ادواته ومؤسساته التي تديرها إيران عبر تلك الادوات، وبناء جيش وطني

وقوات مسلحة نزيهة ومهنية وحصر السلاح بيد الدولة في ظل نظام وطني حر، والعمل على استقلال القرار السياسي والاقتصادي بعيدًا عن أي هيمنة أجنبية أو إقليمية.

ب-الهوية الوطنية الجامعة: ترسيخ الهوية الوطنية العراقية عبر اعلاء مفهوم المواطنة الشاملة، وتبني مبادئ الديموقراطية، وتجاوز الانقسامات الطائفية والإثنية التي تعمل إيران على زرعها في المجتمع خدمة للمشروع الصهيوني في تقسيم المقسَّم. والعمل على توحيد الجهود لإطلاق مشروع مجتمعي – تربوي – ثقافي يوحد المجتمع ويعزز الانتماء والولاء الوطني فيه.

جـ-الشفافية الاقتصادية: القضاء على الفساد المستشري وتفكيك كافة مؤسساته وليس فقط ملاحقة شخوصه. وإدارة الثروات النفطية والغازية عبر مؤسسات وطنية نزيهة وشفافة. وتنويع الاقتصاد لضمان استقلالية القرار الاقتصادي.

د – معالجة التغييرات الديموغرافية الخطيرة التي حصلت في العراق بعد احتلاله في 2003، واعادة المهجَّرين الى مناطقهم وديارهم واعادة كافة الخبرات والكفاءات الوطنية الى العراق كي تساهم في بناء بلدها وضمان قوته واستقراره.

ثامناً: ثورة تشرين العراقية، من الحِراك إلى المشروع الوطني

انطلاقًا من روح ثورة تشرين التي عبّرت عن إرادة الشعب العراقي في الحرية والسيادة، فإن تياراتها مدعوة للتأكيد على المبادئ التالية:

1-السيادة الوطنية :إنهاء الهيمنة الأجنبية والإقليمية على القرار العراقي وحصر السلاح بيد الدولة.

2-دولة المواطنة :تجاوز الطائفية والمحاصصة السياسية التي وضعها المحتل الامريكي وبناء مؤسسات حديثة قائمة على العدالة والمساواة.

3-محاربة الفساد :وترسيخ مبادئ ومؤسسات الشفافية والمحاسبة في إدارة الموارد العامة.

4-تمكين الشباب :إشراك الجيل الجديد في الحياة السياسية والإدارية باعتباره القوة الحقيقية للتغيير.

5-آليات العمل: تأسيس هيئة تنسيقية وطنية لتوحيد ثوار تشرين. وإطلاق خطاب إعلامي موحّد يعكس أهداف الثورة ويواجه حملات التشويه. وبناء تحالفات مع النقابات والجامعات ومنظمات المجتمع المدني.

وفي الخلاصة، على ثورة تشرين، ان تؤكد على أن مشروعها ليس مجرد احتجاج، بل ثورة وطنية لتحرير العراق من الهيمنة الايرانية ولإعادة بناء الدولة ومؤسساتها واستعادة مكانة العراق في محيطه العربي.

الخاتمة:

يُظهر التتبع التاريخي لمسار العلاقات الأميركية – الإيرانية أن هذه العلاقة، بكل تعقيداتها وتقلباتها، تُدار وفق منطق تكامل المصالح والنفوذ ومعادات العرب وإضعافهم في المقام الأول؛ حيث تلتقي في محطات معينة عبر تفاهمات وتخادم مستمر، وتتصادم ظاهرياً في شكل حروب بالوكالة وضغوط اقتصادية وعسكرية، تدفع شعوب المنطقة ثمنها الأكبر.

لقد تحوّل المشرق العربي، ولا سيما العراق ولبنان واليمن، وسورية سابقاً، إلى ميدان مفتوح لإضعاف العرب واشغالهم عن قضيتهم المركزية في فلسطين، وإعادة رسم توازنات القوى على حساب مفهوم الدولة والسيادة الوطنية.

إن الخروج من مأزق هذا التحدي الوجودي الذي تواجهه الأمة العربية وتحقيق الأمن القومي العربي لا يمكن أن يتحققا عبر الاكتفاء باحتواء التداعيات، أو انتظار ما تُسفر عنه التفاهمات بين واشنطن وطهران. بل يتطلب ذلك إحداث التغيير من الداخل: عبر امتلاك مقومات القوة، واستعادة سيادة الدولة الوطنية، وحصر السلاح بيد مؤسساتها الرسمية، وبناء دولة المواطنة التي توحد المجتمع والجبهة الداخلية وتتجاوز الانقسامات الطائفية وكل ما يتقاطع مع فكرة المواطنة، وتفعيل مشروع عربي موحد يضمن الامن القومي العربي ويعيد صياغة العلاقة مع القوى الدولية والإقليمية على أساس احترام السيادة والمصالح المشتركة.

وفي هذا السياق، تبقى القوى الوطنية العربية المناهضة لاي نفوذ أجنبي اقليمي او دولي، الرهان الوحيد القادر على نقل الاقطار العربية من واقع الساحات المستَباحة إلى فضاء الحرية والاستقلال والاستقرار والنهضة والكرامة الوطنية والقومية.

الرفيق عثمان الحاج عمر أمين سر قيادة قطر تونس
برقية للرفيق علي الريح السنهوري الأمين العام للحزب

الرفيق المناضل على الريح السنهوري الأمين العام للحزب المحترم

تحية رفاقية، تحية العروبة والنضال

نزف إليكم انتهاء أعمال المؤتمر القطري الثالث الذي انعقد في العاصمة التونسية تحت شعار "الإستنهاض، الثبات، الوفاء".

لقد استمرت أعمال المؤتمر ليومين متتالين في أجواء رفاقية وانضباط كبير، ونُوقِشت فيه مشاريع التقارير المرفوعة إليه بمسؤولية عالية وبمقاربة موضوعية للقضايا المرفقة في التقارير، والتي أُقرَّت مع التنصيص على تدعيمها بتوصيات الرفاق ومقترحاتهم التي عكست الحرص على تفعيل العمل النضالي وتعزيزه والارتقاء به إلى المستوى الذي تطمح إليه القاعدة الحزبية العريضة وجماهير شعبنا في تونس.

إن القيادة القطرية للحزب التي أولاها المؤتمر ثقته لتقود مسيرة الحزب النضالية في هذه المرحلة المصيرية التي تمر بها أمتنا، تقدّر للقيادة القومية اهتمامها بأوضاع الحزب في تونس ورعايتها للمؤتمر الذي انعقد بعد طول انتظار، وتعاهدكم على الثبات والتمسك بالعهد النضالي، عهد الالتزام بالمبادئ التي تربى عليها البعثيون، وعهد الدفاع عن الشرعية الحزبية باعتبارها مصدرا من مصادر قوة الحزب وحضوره قوميا وقطريا.

وإن هذه الشرعية التي تظلّل عمل الحزب في كل ساحات نضاله ومنها تونس، سنبقى نستمد منها شرعية وجودنا التنظيمي.

أيها الرفيق العزيز

لقد أثبت الحزب أنه قادر على تجاوز العراقيل والصعوبات التي تعترض مسيرته. وجاء مؤتمره الأخير ليؤكد هذه الحقيقة وليعطي شحنة دفع نضالي في ساحة عملنا الوطني، كما أثبت أن الحيوية النضالية التي يتميز بها وتشبثه بالضوابط التي حددها النظام الداخلي وتقاليده النضالية، إنما هي من السمات الأساسية التي تميزه عن غيره من الحركات السياسية وتجعله قادرا على تجديد حياته الداخلية وتطوير صيغ عمله دائما، ما يبوّئه ليكون رافعة نضالية على المستويين الوطني والقومي.

باسمي وباسم الرفاق في قيادة القطر وكل كوادر الحزب ومناضليه في تونس، نتقدم إليكم وإلى الرفاق في القيادة القومية بخالص التحيات الرفاقية بمناسبة انتهاء أعمال مؤتمرنا القطري الثالث ونعاهدكم

على الوفاء لقسمنا الحزبي بكل ما يحمله من دلالات ثورية ومنظومة قيمية وأن نسعى لإثراء المسيرة النضالية لحزب الرسالة الخالدة لتحقيق أهداف أمتنا في الوحدة والحرية والاشتراكية.

دمتم، وعاش حزبنا العظيم، حزب البعث العربي الاشتراكي.

عاشت تونس..

عاشت الأمة العربية..

الرفيق عثمان الحاج عمر
أمين سر قيادة قطر تونس
في 16 / 08 / 2026

مكتب الثقافة والإعلام القومي

برقية تهنئة إلى القيادة القطرية للحزب في تونس

الرفيق المناضل عثمان الحاج عمر-
عضو القيادة القومية - أمين سر قيادة قطر تونس المحترم.
الرفاق أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي المحترمين.
تحية العروبة والنضال

يتقدم مكتب الثقافة والإعلام القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي بأسمى آيات التهاني والتبريكات إليكم وإلى كافة الرفاق المناضلين في قطر تونس بمناسبة انعقاد المؤتمر القطري الثالث، والذي انعقد تحت شعار (الاستنهاض، الثبات، الوفاء)، ليشكل محطة نضالية وتنظيمية مهمة في مسيرة الحزب في تونس العروبة، ويؤكد حيوية التنظيم وحرص الرفاق على مواصلة مسيرة العمل والالتزام بالمبادئ والثوابت التي آمنوا بها وانطلقوا منها.

إن انعقاد المؤتمر بما تضمّنه من نقاشات ومداولات معمقة، وما رافقه من مراجعة للتجربة التنظيمية والنضالية، يعكس مستوى الشعور بالمسؤولية لدى الرفاق، وحرصهم على تطوير أداء الحزب النضالي، وتعزيز وحدته التنظيمية، والإرتقاء بوسائل العمل بما يتناسب مع طبيعة المرحلة والتحديات الكبيرة التي تواجه أمتنا العربية.

ان انعقاد مؤتمركم هذا هو محطة هامة على طريق الدور الذي تضطلع به تونس اليوم كواحدة من معاقل الفكر القومي، والذي تواصِل من خلاله دورها الحضاري المشهود لها في تاريخ امتنا المجيدة، حين صنعت إرثاً عريقاً جعلها ركيزة أساسية في بناء الحضارة العربية التي نناضل من اجل بعثها.

فلقد أنجب إرث تونس الفكري والثقافي المتجذِّر شخصيات عالمية ومؤسسات تنويرية كبرى أثرَت الفكر العربي والإنساني عبر التاريخ، وساهم بازدهار حركة الترجمة والتأليف في الوطن العربي، وأغنى المكتبة العربية بمدارس فكرية وتاريخية مميزة عبر العصور. فقد كانت مدينة القيروان منارة علمية كبرى كأول قاعدة انطلقت منها الحضارة العربية نحو إفريقيا، وبرز جامع الزيتونة كأحد أقدم الجامعات العربية التي نشرت الفكر والثقافة والعلوم، كما وأنجبت أرضها أعلاماً غيّروا مجرى الفكر والتاريخ العربي والانساني مثل ظهور علم الاجتماع الحديث على يد العلامة الخالد ابن خلدون وغيره، كل ذلك جعل لتونس العزيزة هوية قومية فريدة ما زالت تنبض بالحياة.

وكلنا ثقة في مكتب الثقافة والإعلام القومي من ان نجاح المؤتمر سيكون خطوة مهمة على طريق رفع تلك الراية القومية الرائدة، وتجديد الحياة التنظيمية، وترسيخ روح الالتزام والوفاء، واستنهاض الطاقات الرفاقية، بما يفتح آفاقاً أوسع أمام مواصلة العمل الوطني والقومي، والاضطلاع بالمسؤوليات التي تفرضها الظروف الراهنة.

كما نحيي الجهود التي بذلتها قيادة قطر تونس وجميع الرفاق والكوادر المناضلة التي أسهمت في الإعداد للمؤتمر وإنجاح أعماله، وبما يجعله إضافة حقيقية لمسيرة الحزب وتحقيق الأهداف والمبادئ التي نناضل من اجلها جميعاً خدمة لأمتنا العربية. وإذ نبارك لكم ولكل الرفاق في عموم ساحات الوطن العربي والمهاجر هذا الاستحقاق النضالي، فكلنا ثقة من ان نجاح المؤتمر سيشكل انطلاقة جديدة لمزيد من العمل والعطاء، وأن تسهم مخرجاته وتوصياته في تعزيز حضور الحزب ودوره على الساحتين الوطنية والقومية.

مع خالص تمنياتنا لقيادة قطر تونس المناضلة وكافة الرفاق بمزيد من النجاح والتقدم، والثبات على طريق النضال، والوفاء للمبادئ والقيم التي حملها الرفاق وناضلوا من أجلها.

مكتب الثقافة والإعلام القومي
2026-8-17

قيادة قطر لبنان لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي تهنئ بانعقاد المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث في تونس.

وجهت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، برقية تهنئة الى قيادة قطر تونس لمناسبة انتهاء اعمال المؤتمر القطري الثالث، وفي ما يلي نص البرقية:

الرفيق المناضل عثمان الحاج عمر امين سر قيادة قطر تونس المحترم.

الرفاق المناضلين اعضاء القيادة القطرية المحترمين.

تحية رفاقية، تحية العروبة والنضال

تلقينا ببالغ الارتياح اعلانكم عن انتهاء اعمال المؤتمر القطري الثالث وانتخاب قيادة جديدة ، والانطلاق الى رحاب العمل النضالي مزودين بالرعاية القومية لمؤتمركم ، وبالمخرجات السياسية والتنظيمية التي انبثقت عن اعمال المؤتمر والتي تشكل خارطة طريق لنضالكم الوطني والقومي، وهو ما يشكل اغناء لمسيرة الحزب النضالية على المستويين الوطني والقومي وتأكيد دور الحزب في مسيرة البناء الوطني الذي ترعاه دولة الرعاية لمواطنيها والحماية لأمنها الوطني، وهو ما بات مطلباً وطنياً شاملاً لإعادة البناء السياسي وعلى الاسس الوطنية مع تعزيز مساحة الممارسة الديموقراطية ، وهو ما يحكم خطاب الحزب السياسي البعيد عن المضمون العبثي في مقاربته للقضايا التي تهم الشعب بكل عناوينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانطلاقاً من الحرص على حماية مقومات الدولة الوطنية التونسية بوحدة ارضها وشعبها ومؤسساتها في مواجهة ما يتهددها من اخطار في سياق ما تتعرض له الامة العربية من مخاطر متعددة المصادر والمواقع.

ان القيادة القطرية للحزب في لبنان تتقدم منكم باسم كل كوادر الحزب ومناضليه ولمناسبة انعقاد وانتهاء اعمال مؤتمركم القطري الثالث باحر التحيات الرفاقية ، وترى في انجاز هذا الاستحقاق التنظيمي ، يتجاوز في اهميته بعده التنظيمي وهو الذي انعقد تحت رعاية وخيمة الشرعية القومية للحزب ، الى كونه يجسد استحقاقاً نضاليا ويوجه رسالة للقاصي والداني ، بان الحزب الذي يحتكم الى قواعد نظامه الداخلي وتقاليده النضالية ويستلهم من المسيرة النضالية كل معطى المنظومة القيمية التي انطوت عليها مسيرته المعمدة بدماء الشهداء وتضحيات المناضلين ، سوف يبقى يجدد حياته الداخلية من خلال مؤتمراته وسيبقى على عهده النضالي لتحقيق اهداف الامة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية .

دمتم للعقيدة والنضال ولرسالة امتنا الخلود.

القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

بيروت في ٢٠٢٦/٨/١٧

حزب البعث العربي الاشتراكي في الجزائر

تهنئة الى الرفيق عثمان بلحاج عمر

رفيقي العزيز عثمان امين سر القطر، و الرفاق الاعزاء اعضاء قيادة القطر في تونس

نيابة عن الرفاق في القيادة القطرية في الجزائر ، نهنئكم على انعقاد ونجاح المؤتمر القطري الثالث في تونس وبمخرجاته السياسية والتنظيمية، ونهنئكم على اعادة انتخابكم امينا عاما للحزب و نتمنى لكم التوفيق في نضالكم من اجل الحزب و تونس العزيزة والأمة العربية المجيدة لتكونوا رافعة قوية في صرح الحزب والأمة.

الرفيق احمد شوتري

عضو القيادة القومية ، وامين سر الحزب في الجزائر

المُؤتمَر القُطري الثَالِث في تونِس:
الإستِنهَاض والثَبَات والوَفاء.. بَعْثٌ يَتَجَدَّد ولا يَنكَسِر

الرفيق أبو شام - القطر السوري

بمشاعر الاعتزاز والمسؤولية القومية، يكتسب انعقاد المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث العربي الاشتراكي في تونس، تحت شعار "الاستنهاض.. الثبات.. الوفاء"، أهمية تتجاوز حدود الاستحقاق التنظيمي الدوري، ليؤكد أن الحزب، رغم ما واجهه ويواجهه من صعوبات وتحديات وحملات تشكيك ومحاولات تفتيت وإلغاء، ما زال يمتلك القدرة على النهوض وتجديد مؤسساته ومواصلة طريقه بثبات .

إن إنجاز أعمال المؤتمر وتجديد الثقة بالرفيق أمين سر القطر، وما رافق ذلك من انتظام للعمل التنظيمي، يمثل رسالة واضحة إلى كل من راهن على تراجع الحزب أو انحسار دوره أو انتهاء حضوره. إن حزب البعث العربي الاشتراكي الذي استطاع أن يحافظ على مؤسساته وتنظيماته، وأن يواصل عقد مؤتمرات أقطاره، وأن يعيد ترتيب صفوفه في ظروف بالغة التعقيد، يثبت مرة أخرى أن التنظيم الحي لا تقاس قوته عند هدوء الظروف من حوله، وإنما بقدرته على الصمود في وجه العواصف، ومراجعة تجربته، وتجديد أدواته، والاستمرار في أداء دوره الريادي العروبي .

ويأتي نجاح المؤتمر القطري الثالث في تونس في سياق سياسي وتنظيمي أكثر اتساعاً، ويؤكد أن إرادة الاستنهاض ليست شعاراً للاستهلاك، وإنما ممارسة تنظيمية حقيقية ومسؤولية نضالية تفرض الانتقال من مجرد مواجهة الأزمات إلى امتلاك المبادرة وصناعة الفعل واستعادة الحيوية في مختلف ساحات العمل النضالي .

لقد أثبت الرفاق في تونس أن البعث ليس حالة عابرة يمكن اختزالها بظرف سياسي أو مرحلة تاريخية، وأن مشروعه المرتبط بقضايا الأمة العربية وأهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية ليس ملكاً لمرحلة بعينها، بل مشروع نهضوي تتجدد ضرورته كلما ازدادت التحديات التي تواجه الأمة. ومن هنا، فإن محاولات النيل من الحزب أو التشكيك في قدرته على الاستمرار، لا يمكن أن تلغي حقيقة رسوخ الفكرة وتجذر التنظيم .

ولعل أحد أبرز الدروس التي يقدمها المؤتمر القطري الثالث في تونس هو أن وحدة الحزب ليست شعاراً يرفع عند المناسبات، ولا رابطة مؤقتة تجمع أفراداً في ظروف محددة، بل هي التزام تنظيمي ومبدئي ونضالي يقوم على وحدة الهدف، ووحدة التنظيم القومي، ووحدة القيادة، ووحدة الموقف والفعل، وعلى احترام ما تقرره المؤسسات الحزبية المسؤولة ومؤتمرات الحزب .

فالمواقف الحقيقية لا تُقاس بما يقال في أوقات الرخاء، وإنما بما يثبت عليه الإنسان عندما تشتد المحن وتصبح المبادئ أمام امتحان الواقع الحقيقي .إن قدرة البعث على تجاوز التحديات الواحدة تلو الاخرى تكمن في مؤسساته، وفي وعي أعضائه وكوادره، وفي التزامهم بالخط العام الذي ترسمه المؤتمرات والقيادات المسؤولة، وبما ينسجم مع مبادئ البعث وأهدافه .

ومن هنا، فإن الاستنهاض الحقيقي لا يعني العودة إلى الماضي كما هو، ولا يعني الجمود عند التجارب السابقة، وإنما يعني استعادة عناصر القوة في التجربة وتحويلها إلى طاقة فعل جديدة .فالثبات على المبادئ لا يعني الجمود، والوفاء للتاريخ لا يعني الارتهان له، وإنما يعني الاستفادة من دروسه والانطلاق منها لبناء المستقبل .

وتكتسب عبارة "الاستنهاض.. الثبات.. الوفاء" في المؤتمر القطري الثالث في تونس دلالتها الكاملة حين تُقرأ بوصفها برنامجاً للعمل :

استنهاض للطاقات والكوادر والتنظيمات وثبات على المبادئ في مواجهة الضغوط والانحرافات ووفاء لتضحيات المناضلين والشهداء وللقضايا التي حملها الحزب عبر مسيرته .

إن انتظام مؤسسات الحزب وانعقاد مؤتمرات أقطاره واستمرار التواصل التنظيمي بينها، يقدم رداً عملياً على كل من راهن على التفتيت أو الاجتثاث .

فالحزب الذي يعقد مؤتمراته، ويجدد قياداته، ويناقش واقعه، ويعيد تنظيم صفوفه، إنما يؤكد أنه يمتلك مقومات التجدد والاستمرار .

وما يميز المرحلة المقبلة هو أن التحدي لم يعد يقتصر على الحفاظ على الوجود التنظيمي، وإنما يتمثل في تحويل هذا الوجود إلى فعل نضالي وسياسي وثقافي مؤثر على الصعيدين القطري والقومي، واستعادة المبادرة، وتعزيز التواصل مع جماهير الأمة، وطرح خطاب قادر على قراءة التحولات والاستجابة لمتطلبات الحاضر دون التفريط بالثوابت .

إن ما تحقق في المؤتمر القطري الثالث في تونس يمثل رافداً جديداً لمسيرة التنظيم في كل الوطن العربي، ويعكس روح المبادرة والصمود التي يتحلى بها الرفاق في عموم اقطار الأمة وفي المهاجر، كما يؤكد أن طريق الحزب لن يتوقف أمام حملات التشكيك ولا أمام محاولات الإضعاف والاجتثاث، وأن البعثيين الذين اختاروا طريق الالتزام قادرون على مواصلة المسير مهما اشتدت الصعوبات .

وإذا كان تاريخ الحزب قد مر بمحطات قاسية واختبارات صعبة، فإن كل مرحلة من تلك المراحل قدمت درساً جديداً في معنى الصمود زاد البعث قوة وصلابة ومنعة. واليوم، تأتي مؤتمرات الأقطار لتؤكد أن التنظيم القومي قادر على النمو والتجدد والمواكبة، وأن وحدة الحزب تُبنى بالفعل والممارسة والانضباط، لا بالشعارات ولا بالمزايدات .

ومن تونس، تتجدد الرسالة بأن البعثيين حملة رسالة وأصحاب رسالة قومية، وأن الطريق، مهما طال، لا يمكن أن يكون طريق التراجع بل هو في انطلاقة دائمة نحو المستقبل. فالمستقبل لا يصنعه الذين يستسلمون أمام العواصف، وإنما الذين يمتلكون القدرة على الثبات، والمراجعة، والتقدم إلى الأمام .

وإذ نحيي قيادة قطر تونس وكافة الرفاق المناضلين بمناسبة نجاح مؤتمرهم القطري الثالث، فإننا نبارك لهم هذا الإنجاز النضالي الكبير، ونحيي فيهم روح المبادرة والصمود، ونجدد الثقة بقدرتهم على مواصلة العمل من أجل تعزيز حضور الحزب وخدمة قضايا الأمة .

إن البعث باقٍ بقاء قضيته، ومتجدد بتجدد نضاله، وقوي بوحدة تنظيمه، وماضٍ في أداء دوره التاريخي والقومي لنهضة الأمة العربية مهما اشتدت التحديات، ومهما حاول اعداؤها أن يضعوا العوائق أمام مسيرته العملاقة .

قيادة قطر سوريا
تهنئة إلى قيادة قطر تونس

الرفيق المناضل عثمان بلحاج عمر امين سر قيادة قطر تونس

الرفاق أعضاء قيادة قطر تونس

بالنيابة عن رفاقكم في القطر السوري نهنئكم على نجاح انعقاد مؤتمركم القطري الثالث ونهنئكم انتم والرفاق اعضاء القيادة المنتخبة على نيل ثقة رفاقنا في القطر التونسي الشقيق .

كما ونؤكد أن نجاح المؤتمر يعبر عن تمسك الرفاق بالصيغ الديمقراطية التي تعتبر من أهم الأسس الفكرية للحزب

دمتم للنضال والى امام

عاس البعث العظيم

الرفيق ابو مهند

أمين سر قيادة قطر سوريا

قيادة قطر السودان
برقية تهنئة وإشادة نضالية
بانعقاد مؤتمر القطر في تونس

إلى الرفيق المناضل عثمان الحاج عمر، عضو القيادة القومية – أمين سر قيادة قطر تونس المحترم

إلى الرفاق الأعضاء في قيادة قطر تونس، وكافة الرفاق المناضلين في تونس العزيزة المحترمين

تحية النضال والعروبة والثورة

بمشاعر الاعتزاز والمسؤولية القومية والنضالية، تنقل إليكم قيادة قطر السودان لحزب البعث العربي الاشتراكي، ومن خلالكم إلى كافة البعثيين والجماهير الحية في تونس الخضراء، أصدق التهاني وأحر التبريكات بمناسبة نجاح أعمال مؤتمركم القطري الثالث، وتجديد الثقة بإعادة انتخابكم أميناً لسر القطر.

لقد أثبتم عبر هذا المؤتمر أن البعث حركة حوارية متجددة، عصية على الاجتثاث والتزييف والاحتواء. لقد جاء نجاح مؤتمركم استكمالاً وتجسيداً عملياً لمقررات المؤتمر القومي الثالث عشر، ليعيد التلخيص والتعريف المبدئي لحقيقة راسخة: أن مشروع البعث الحضاري النهضوي القائم على ثلاثية أهدافه المتجددة والمترابطة عضوياً ليس حالة طارئة أو عابرة، بل رؤية نهضوية وإنسانية.

الرفيق المناضل والرفاق أعضاء قيادة القطر

إن انتظام مؤسسات الحزب وانعقاد مؤتمراته القطرية، وسط أعتى الظروف والتحديات التي تجتازها الأقطار، يؤكد جلياً أن وحدة التنظيم القومي ممارسة نضالية ديمقراطية متجذرة لا تتأثر بعابر الظروف.

إننا إذ نجدد لكم التهنئة بنجاح مؤتمركم وبإعادة التكليف القيادي، على ثقة في أن مخرجات مؤتمركم ستشكل رافعة ونقلة نوعية لنضال الحزب في تونس ولتطلعات الشعب التونسي، وتجنيب تونس مهددات الوحدة والسيادة والاستقلال.

وفقكم الله وسدد على النصر خطاكم.

ودمتم للنضال، ولرسالة أمتنا المجد والخلود.

قيادة قطر السودان لحزب البعث العربي الاشتراكي

قيادة قطر فلسطين
تهنئ قيادة قطر تونس
بنجاح مؤتمرها الثالث

الرفيق المناضل عثمان بلحاج عمر عضو القيادة القومية امين سر قيادة قطر تونس لحزب البعث العربي الاشتراكي

الرفاق اعضاء قيادة قطر تونس وكوادر وأنصار الحزب في القطر التونسي الشقيق

يسرنا في قيادة قطر فلسطين وفي المقدمة امين سر قيادة القطر وعضو القيادة القومية الرفيق ركاد سالم ابو محمود ونائبه الرفيق الدكتور فيصل عرنكي عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكوادر وأنصار الحزب في فلسطين والشتات أن نتقدم إليكم بالتهنئة والتبريكات بنجاح مؤتمركم الثالث والذي عقد تحت شعار (الاستنهاض. الثبات. الوفاء).

ان نجاح مؤتمركم الثالث يمثل محطة هامة في مسيرة النضال القومي وتأكيدا على استمرارية نضال حزبنا العظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في مواجهة الثالوث المعادي لامتنا العربية المتمثل بالإمبريالية والصهيونية والفارسية. مرة اخرى نبارك انعقاد ونجاح مؤتمركم الثالث.

دمتم للنضال ولرسالة امتنا المجد والخلود

عاشت امتنا العربية..

الرحمة للشهداء والحرية للأسرى.

قيادة قطر فلسطين

رام الله .18/8/2026

قيادة قطر العراق – تنظيمات خارج القطر – ساحة الفتح المبين

نجاح المؤتمر القطري الثالث في القطر العربي التونسي

دلالة على حيوية البعث قوميا

بمناسبة نجاح المؤتمر القطري الثالث في تونس العروبة يبارك الرفاق الامناء في ساحة الفتح المبين / تنظيمات خارج القطر/ قيادة قطر العراق لكافة الرفاق في تونس وللبعث العظيم بهذا الإنجاز الكبير كدالة على حيوية الحزب القومي الثوري حزب الجماهير العربية ..

إن انعقاد المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العربي التونسي ، يعطي دلالات كثيرة وصور رائعة تشكل لوثبة مبدئية شجاعة ، لنضال حزب قومي في جزء عزيز من أمتنا العربية وساحة نضالها الإنساني التحرري ، في ظروف استثنائية يمر بها الحزب ، مؤكداً وجوده كحركة طليعية مناضلة مكافحة ، تؤشر قدرته في ساحة النضال القومي ، مع اشتداد الصعاب وتآمر الاعداء علية من قوى داخلية وقوى خارجية، فمناضلو تونس أكدوا بأنهم فرسان مبادئ وقيم ملئت نفوسهم عزيمة وإصرار ثابت في جهادهم المقدس ، ولم يثنهم عائق مهما كان للاستمرار في مسيرتهم ، مجاهدين مخلصين لرسالتهم الخالدة ، ومن الحق والعرفان أن ترفع لهم أسمى آيات التبريك ، وكل من شارك في المؤتمر ، لإيمانه المبدئي الثابت بالعمل القومي للحزب ، وبرهان على ووجودهم وحيويتهم ، كضرورة لممارسة نضالية لها دور في الساحة السياسية العربية ، ودفع باتجاهات إيجابية سليمة ، ليس في القطر العربي التونسي وإنما في اقطار عربية أخرى .

إن نجاح انعقاد المؤتمر تأكيداً على أن إرادة الاستنهاض ليس شعار فقط ، وإنما الثبات والوفاء للبعث في صموده النضالي ، ودوره الفاعل في مسيرة البناء الوطني والقومي ، ورسالة في ميادين جهاده وتقاليده ومنظومته القيمية ، ومسؤوليته الحزبية وتمسكه بالمبادئ التي تربى عليها البعثيون في دفاعهم عن الشرعية التي ستظل في ضمير كل بعثي مؤمن مجاهد حقيقي متمسك بالنظام الداخلي وتقاليد الحزب بمسؤولية وموضوعية نضالية ، وتجديدهم عهد الالتزام بالمبادئ التي ميزته عن كثير من احزاب وحركات سياسية في الوطن العربي ، عند رفعه وتبنيه شعار النضال القومي التحرري الذي أكد فيه مؤتمر تونس على دلالات ثورية مخلصة في نضاله القومي ووفاءً لرسالته الخالدة، من اجل تحقيق اهدافنا في الوحدة والحرية والاشتراكية ولرسالة امتنا المجد والخلود .

عاش البعث وعاش الرفاق ودمتم للعقيدة والنضال ولرسالة امتنا المجد والخلود

رفاقكم في تنظيمات

ساحة الفتح المبين

ليست تعريبًا... إنها عودة إلى العروبة

بقلم: الدكتور أحمد شوتري

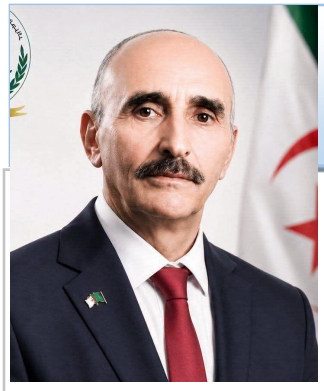

ليس أخطر على الأمم من أن تفقد القدرة على تعريف نفسها، ثم تستعير من خصومها الرواية التي تفسر بها تاريخها. ومن هنا تبدأ إحدى أخطر المغالطات في خطابنا المعاصر: تصوير العروبة في المغرب العربي وكأنها نتيجة »تعريب« مفروض على شعوب لا علاقة لها بها، وكأن العربية وافد طارئ على أرض صنعت تاريخها بمعزل عن الامتداد العربي... وهل يُعرَّب العربي؟

هذه ليست قراءة بريئة للتاريخ، بل اختزال لمسار حضاري طويل في مصطلح سياسي واحد. فالعروبة لا تبدأ بقرار إداري، ولا تختصر في حملة عسكرية، ولا تقوم على أسطورة »النقاء العرقي.« إنها انتماء تاريخي وحضاري تشكل عبر الزمن. ولا نحتاج إلى تزوير الماضي للدفاع عنها، فالفينيقيون ينتمون إلى المجال السامي القديم، وكذلك البربر، فكلهم أصحاب تاريخ في شمال أفريقيا، ثم جاء الفتح العربي الاسلامي كامتداد تاريخي وجغرافي طبيعي في القرن السابع ليبدأ مرحلة جديدة ربطت منطقتنا بالمشرق العربي والإسلامي، وتعمق حضور العروبة والعربية عبر الدين والثقافة والعلم والتجارة والهجرة والدولة، حتى أصبحت عنصرًا أساسيًا في الشخصية التاريخية للمنطقة.

ومن الخطأ التاريخي القول إن الفتح العربي الإسلامي جاء لطرد »الصليبيين«، فالحروب الصليبية جاءت بعد ذلك بقرون. والأدق أن الفتح أنهى الهيمنة البيزنطية على أجزاء واسعة من شمال أفريقيا، وفتح مسارًا تاريخيًا جديدًا أصبحت فيه المنطقة جزءًا من المجال الحضاري العربي الإسلامي.

ثم جاء الاستعمار الأوروبي، وفي الجزائر خصوصًا، ليواجه مجتمعًا له ذاكرة عربية إسلامية عميقة إلى جانب مكوناته البربرية الأصيلة. ولذلك لم تكن معركته مع الأرض وحدها، بل مع اللغة والذاكرة والوعي. فالاستعمار قد يخرج من الحدود، لكن أخطر آثاره أن يبقى داخل العقل، فيجعل الإنسان يشك في لغته، ويتنكر لتاريخه، ثم يسمي ذلك تحررًا.

ومن هنا فإن »العودة إلى العروبة« ليست عودة إلى الماضي، وليست إلغاءً للبربرية، وليست بحثًا عن »دم عربي نقي.« إنها استعادة للثقة بالذات، واستعادة للحق في قراءة التاريخ بأعيننا، لا بالمنظار الذي تركه المستعمر.

أما الذين يحولون الاعتزاز بالأمازيغية إلى مشروع لنفي العروبة، أو يحولون نقد سياسات التعريب إلى إنكار لتاريخ العربية، فإنهم يرتكبون خطأً أكبر من مجرد الاختلاف السياسي: إنهم يحولون التنوع الطبيعي إلى جبهة صراع، ويجعلون من أبناء الوطن الواحد خصومًا في معركة هوية لا تنتهي.

ونحن نقولها بلا تردد: ليس من الوطنية أن تحارب جزءًا من تاريخك كي تنتصر لجزء آخر منه.

إن من حق كل جزائري أن يعتز بأصوله وروافده الثقافية، ولكن ليس من حق أحد أن يحوّل هذا الاعتزاز إلى مشروع لنزع الجزائر من محيطها العربي أو تحويل العربية إلى متهم في وطنها. وفي الاتجاه الآخر، لا يجوز أن تتحول العروبة إلى ذريعة لإلغاء البربرية أو التقليل من شأنها. فالأمة الواثقة من نفسها لا تخاف من تنوعها، وإنما توظفه في بناء قوتها.

أما أولئك الذين يريدون لنا أن نختار بين »العروبة« و»الأمازيغية« وكأنهما عدوان تاريخيان، فنقول لهم: أنتم لا تدافعون عن التاريخ؛ أنتم تصنعون صراعًا جديدًا داخل التاريخ.

نحن لا نخشى التعدد، ولا نعادي اللغات، بل نريد أن نتعلم لغات العالم كلها، وأن نكون جزءًا من الحضارة الإنسانية، ولكن من موقع الإنسان الواثق بذاته، لا من موقع التابع الذي يعتقد أن التقدم يبدأ عندما يتخلى عن لغته.

والعروبة التي نريدها ليست عروبة الشعارات وحدها، بل عروبة العلم والصناعة والسيادة والعدالة والمستقبل. عروبة تجعل اللغة العربية لغة المعرفة والإنتاج، لا لغة الديباجات والمناسبات.

ولهذا فإن المعركة الحقيقية ليست بين عربي وبربري، ولا بين لغة ولغة، ولا بين الماضي والمستقبل. المعركة هي حول حق الإنسان في تعريف نفسه.

فإذا تركنا الآخرين يكتبون لنا تاريخنا، فلن يتوقفوا عند الماضي، سيكتبون لنا مستقبلنا أيضًا.

ولهذا نقولها بوضوح:

إن العربي لا يُعرَّب؛ فنحن لا نريد تعريبًا للآخر، وإنما نريد تحريرًا للذات.

ولا نريد محو أحد من تاريخنا، وإنما نرفض أن نمحو أنفسنا من تاريخنا.

فالعروبة ليست تهمة تحتاج إلى دفاع، وليست ضيفًا يحتاج إلى إذن، إنها جزء من تاريخ تشكل عبر قرون، ومشروع مستقبل لا يزال مفتوحًا أمام أمة تريد أن تستعيد إرادتها.

ومن يعرف من هو، لا يخاف من أن يعرفه الآخرون.

توضيح من قيادة القطر في الجزائر

طالعتنا وسائل التواصل الاجتماعي مؤخرا بصفحة جديدة تحمل اسم حزب البعث العربي الاشتراكي الجزائري لصاحبها النذير بن سالم، يدعي فيها عضويته للحزب. عليه تنبه وتوضح قيادة القطر في الجزائر ما يلي:

1- ان هذه الصفحة لا علاقة لها بالحزب ولا باي من مناضليه.

2- لا يوجد في الحزب عضو بهذا الاسم، ماضيا او حاضرا.

3- إذا كان هذا الشخص صادقا فيما يقول ويحرص على الحزب فان القيادة لا تمانع في ان يتصل بها مباشرة لطرح افكاره وآرائه.

4- تهيب القيادة بكل المناضلين بالقطر وخارجه التعامل بحذر مع كل ما ينشر في وسائل التواصل الاجتماعي خارج الصفحة الرسمية للحزب.

قيادة القطر

الجزائر في 1/8/2026

أمن تونس والجزائر: وحدة المصير في مواجهة الأخطار وصون السيادة الوطنية"

يتابع حزب البعث العربي الاشتراكي – تونس، ما أثير من نقاش حول التصريح الذي أدلى به فخامة رئيس الجمهورية الجزائرية السيد عبد المجيد تبون، خلال الحوار الذي أجراه مؤخرًا، والذي أكد فيه أن أمن تونس جزء من الأمن القومي الجزائري، وأن الجزائر لن تسمح بزعزعة استقرار تونس أو بإدخال الإرهاب إليها، كما أشار إلى أن تونس تتعرض لمؤامرة تستهدف أمنها واستقرارها.

وإذ يستغرب الحزب محاولات تأويل هذا التصريح على أنه مساس بالسيادة الوطنية أو تدخل في الشأن الداخلي التونسي، فإنه يؤكد أن هذا الموقف يندرج في سياق العلاقات التاريخية والأخوية التي تربط الشعبين الشقيقين، وفي إطار المصالح الأمنية والاستراتيجية المشتركة التي فرضها الجوار ووحدة المصير.

إن حزب البعث العربي الاشتراكي ينطلق من رؤية قومية تعتبر أن أمن الأقطار العربية كلٌ لا يتجزأ، وأن استقرار أي قطر عربي يمثل ركيزة لاستقرار محيطه العربي، وأن ما يهدد أمن تونس واستقرارها ينعكس بالضرورة على أمن الجزائر، كما أن ما يهدد أمن الجزائر واستقرارها ينعكس على أمن تونس. وهذه حقيقة تفرضها الجغرافيا والتاريخ والمصير المشترك، كما تفرضها التحديات المشتركة، وفي مقدمتها الإرهاب، والجريمة المنظمة، والتدخلات الأجنبية، وكل ما يستهدف سيادة دولنا ووحدة أوطاننا. 11 12

وإن العلاقات التونسية الجزائرية ليست مجرد علاقات حسن جوار، بل هي علاقات أخوة ونضال مشترك، تؤطرها روابط قومية راسخة بين الشعبين، وتنظمها اتفاقيات ثنائية، وفي إطار جامعة الدول العربية، واتحاد المغرب العربي، والاتحاد الإفريقي، بما يجعل التنسيق والتعاون بين البلدين ضرورة استراتيجية لا مجال للتشكيك فيها أو المزايدة عليها.

وإذ يعتبر الحزب أن مفهوم الأمن القومي يتجاوز الجوانب العسكرية ليشمل الأمن الاقتصادي والغذائي والاجتماعي والثقافي، باعتبارها جميعًا ركائز للاستقلال الوطني وللقدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. فإنه يؤكد أن الدفاع عن السيادة الوطنية لا يتناقض مع تعزيز التعاون العربي، بل إن السيادة تزداد قوة عندما تستند إلى منظومة من التضامن والتنسيق والتكامل بين الأقطار العربية، بعيدًا عن كل أشكال الهيمنة أو التدخل الخارجي.

ومن هذا المنطلق، يدعو حزب البعث العربي الاشتراكي-تونس، إلى الارتقاء بالعلاقات التونسية الجزائرية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، وتفعيل الاتفاقيات الأمنية والدفاعية القائمة، وفي مقدمتها اتفاقية الدفاع العربي المشترك، بما يسهم في بناء منظومة أمن قومي عربي قادرة على حماية استقلال الأقطار العربية، وصون سيادتها، والتصدي لكل الأخطار التي تستهدفها.

عاشت تونس وعاشت الجزائر، وعاش نضال الأمة العربية من أجل وحدتها وسيادتها واستقلال قرارها الوطني.

البعث... مشروع أمة لا ذاكرة حزب

بقلم: الدكتور أحمد شوتري

الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي في الجزائر

تمر الأمم في تاريخها بمحطات تتراجع فيها القوى، وتتبدل فيها الموازين، وتشتد فيها التحديات، لكن الأمم الحية لا تُقاس بما تتعرض له من أزمات، بل بما تمتلكه من قدرة على النهوض من جديد. ومن هذا المنطلق، فإن حزب البعث العربي الاشتراكي لم يكن يومًا حزبًا وُلد لمرحلة عابرة، بل مشروعًا حضاريًا يربط بين الهوية والحرية والعدالة، ويؤمن بأن الأمة العربية، مهما تعاظمت الصعاب، قادرة على استعادة دورها التاريخي إذا امتلكت الإرادة والتنظيم والرؤية.

إن الخطأ الأكبر هو الاعتقاد بأن البعث يرتبط بأسماء أو مراحل سياسية بعينها. فالأحزاب التي تموت برحيل رجالها ليست أحزابًا رسالية، أما الأحزاب التي تؤسس مشروعها على فكرة راسخة فإنها تتجدد مع كل جيل، لأنها تستمد قوتها من الأمة لا من الأفراد. ومن هنا فإن البعث ليس ماضيًا نرثيه، بل مستقبلًا نصنعه.

لقد تغيرت أدوات الصراع. ولم تعد معركة الأمة محصورة في حدود الجغرافيا أو ميادين القتال، بل امتدت إلى الاقتصاد، والمعرفة، والتكنولوجيا، والإعلام، والأمن الغذائي، والسيادة الرقمية. ومن لا يدرك هذه الحقيقة يبقى أسير معارك الأمس بينما تُرسم خرائط الغد من حوله.

ولهذا فإن البعثي في القرن الحادي والعشرين ليس مجرد حافظ للنصوص، بل صانع للأفكار، ومنظم للمجتمع، ومؤمن بأن النهضة تبدأ بإصلاح الإنسان قبل إصلاح المؤسسات، وببناء العقل قبل بناء الجدران، وبترسيخ ثقافة المسؤولية قبل المطالبة بالحقوق.

إن الانتماء الحقيقي لا يقاس بكثرة الشعارات، وإنما بصدق الالتزام. فكم من إنسان تحدث عن الأمة ولم يقدم لها شيئًا، وكم من مناضل صامت صنع أثرًا بقي بعده. ولذلك فإن البعثي لا يسأل: ماذا قدم الحزب لي؟ بل يسأل نفسه كل يوم: ماذا قدمت أنا للحزب؟ وماذا قدمت لأمتي؟

إننا نرفض أن تتحول الخلافات التنظيمية إلى سبب لتمزيق المشروع القومي، لأن الاختلاف في الرأي لا يبرر الانقسام في المصير. فالأمة التي تواجه تحديات مصيرية تحتاج إلى توحيد الطاقات، وإلى تغليب الحكمة على الانفعال، والمؤسسات على الأفراد، والحوار على الخصومة.

إن مسؤوليتنا اليوم ليست الدفاع عن تاريخ البعث فحسب، بل إثبات أن الفكر القومي لا يزال قادرًا على تقديم حلول واقعية لقضايا التنمية والسيادة والعدالة الاجتماعية، وأن الأمة العربية ليست أمة أزمات، بل أمة إمكانات تنتظر من يحسن توظيفها.

ولذلك فإن دعوتنا ليست إلى استعادة الماضي كما كان، وإنما إلى استلهام قيمه لبناء مستقبل أكثر قوة وعدلًا ووحدة. فالأمة التي تحترم تاريخها لا تتوقف عنده، بل تنطلق منه نحو آفاق جديدة.

إن البعث الذي نؤمن به هو بعث الإنسان قبل السلطة، وبعث الفكر قبل التنظيم، وبعث الدولة القوية القائمة على القانون والكفاءة، وبعث الأمة الواعية التي تصنع قرارها بإرادتها الحرة.

وسيظل شعارنا ثابتًا: وحدةٌ تحمي الأمة، وحريةٌ تصون كرامة الإنسان، وعدالةٌ تبني مجتمعًا متماسكًا. فهذه ليست شعارات للاستهلاك السياسي، وإنما مبادئ لا قيمة لها إلا إذا تحولت إلى سلوك ومؤسسات وإنجازات.

إن المستقبل لا يصنعه المترددون، ولا يكتبه المنتظرون، وإنما يصنعه أولئك الذين يؤمنون بأن الرسالة أكبر من الأشخاص، وأن الوطن أكبر من المصالح، وأن الأمة تستحق أن يعمل أبناؤها لها بعقولهم قبل عواطفهم.

حزب البعث العربي الاشتراكي في الجزائر
وقفة مع الحدث التاريخي
اليوم الوطني للمجاهد 20 اوت

يحتفل اليوم الشعب الجزائري باليوم الوطني للمجاهد الذي يصادف 20 اوت من كل عام احياءا لانتفاضة الشمال القسنطيني التي تمت في 20 اوت 1955 ضد الاحتلال الفرنسي، استجابة لنداء الثورة في الاوراس بعد محاصرتها من قبل الجيش الفرنسي، فكانت الاستجابة الفورية من ثوار شمال قسنطينة، بقيادة الشهيد البطل زيغود يوسف، وكانت في معظمها في وضح النهار، تكبد فيها العدو الفرنسي خسائر كبيرة في الارواح والعادن، وكانت مفاجئة لهم، بل صدمة لم يكن يتوقعها لأنها عبرت عن امتداد الثورة وقوتها وشجاعة ابطالها.

كانت هذه الانتفاضة رسالة من الثورة الجزائرية، بأن ثورتهم ثورة شعبية عامة، بدليل ان قادة الثورة في الاول من نوفمبر الخالد، قرروا القيام بثمانين عملية عبر كامل التراب الوطني. وبهذا العمل البطولي الذي قام به ثوار الشمال القسنطيني تيقنت فرنسا انها تواجه ثورة شعب بكامله.

ومن نتائج هذه الانتفاضة:

فك الحصار عن الاوراس، وتأكيد شمولية الثورة وشعبيتها وعزيمتها، ونقل الثورة من الريف الى المدن، وتدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ومشاركة وفد من الثورة في مؤتمر باندونج لدول عدم الانحياز وعليه فانتفاضة 20 اوت 1955 كانت محطة من محطات الثورة الجزائرية الكبرى، الى جانب مؤتمر الصومام الذي عقد في 20 اوت ايضا عام 1956، ولذلك يحتفل الجزائريون دوما في 20 اوت بالذكرى المزدوجة لهذين الحدثين العظيمين.

ثبت رسميا في الجزائر تحت اسم: اليوم الوطني للمجاهد، ليعبر عن تضحيات الشعب الجزائري كله منذ الاحتلال الى الاستقلال.

رحم الله شهدائنا جميعا ورموزهم الكبيرة وقيادات المحطات الكبرى للثورة واحرار الجزائر، ونعاهدهم بالحفاظ على الامانة، امانة الاستقلال والتطور والتقدم، وباسم حزبنا العظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في الجزائر نقول تحيا الجزائر.

الامين العام للحزب
الرفيق احمد شوتري
2026/08/20

قيادة قطر سورية لحزب البعث العربي الاشتراكي
تستنكر العدوان الصهيوني على مطار أبو الضهور

جرياً على عادته قام العدو الصهيوني بقصف مطار ابو الضهور في شمال سورية.

وهذا العدوان وما سبقه من اعمال عدوانية على القنيطرة وقرى الجنوب السوري يكشف وبما لا يقبل الشك ابعاد الاطماع الصهيونية في وقت ما تزال سورية منهمكة في اعادة بناء ذاتها وما خلفه النظام البائد من موات للحياة السياسية بإضعافه عناصر المناعة الوطنية مع استشراء للفساد وتمادٍ في ممارسة الاستبداد فضلاً عن توفيره ارضية للتغول الايراني الذي أحدث تخريباً بنيوياً وجعل سورية في حالة انكشاف في مواجهة التحديات الكبرى واولها تحدي مواجهة العدو الصهيوني واستمرار احتلاله لمساحات واسعة مع الارض السورية.

انا في قيادة قطر سورية نرى بأن الواجب الوطني يملي علينا الدعوة لحشد الجهد الوطني لأجل التصدي للعدوان المتمادي عبر اعطاء اولوية لتوسيع دائرة المشاركة السياسية وايلاء اهمية لإعادة بناء الجيش العربي السوري بناء وطنياً ليشكل طليعة وطنية في التصدي للعدوان كخطوة على طريق تحرير ارضنا المحتلة وان يكون قاعدة خلفية لدعم مقاومة شعبنا في فلسطين المحتلة. وليحافظ على وحدة سورية ارضاً وشعباً ومؤسسات.

ان العدوان الصهيوني على مطار ابو الضهور ليس الاول ولن يكون الاخير لأنه يأتي من ضمن مسار العدوانية الصهيونية على ارض وسماء ومدن سورية

وعليه فإن قيادة قطر سورية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ترى بأن ما قام به العدو من توسيع لرقعة احتلاله وتدمير المواقع العسكرية والمؤسسات والمرافق المدنية الحيوية، يجب ان تشكل حافزا لبناء القوى الرادعة لأي عدوان وهذا مقرون بدعوة الدول العربية والمجتمع الدولي والهيئات الدولية المختصة بإدانة العدوان وفرض العقوبات الرادعة على العدو الصهيوني ومقاضاته امام المحاكم الدولية لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية.

قيادة قطر سورية

23 / 8 / 2926

نَحوَ تَعميقِ البَحْثِ النَظَرِي فِي المَفاهِيمِ القَوميّة
ضِمن مشروعٍ فِكري عربي تحرري

حسن خليل غريب

في منهجية البحث

أولاً: تمهيد

شهد الفكر العربي المعاصر وجود حالات من التذبذب بين الانغلاق الديني المتعصب الذي يتعمد معاداة الفكر القومي او الوطني الموحِّد، وبعض التجارب القومية المتعثرة، حيث طغى الخطاب الفكري المتجمد على المنهج النقدي والتحليلي. في هذا السياق، برزت محاولات فكرية تسعى إلى تأسيس خطاب جديد يُعلي من قيمة العقل، ويحرر المفاهيم من التوظيف السلطوي المنغلق، مهما كانت خلفياته المتنوعة بما فيها الدينية أو السياسيَّة.

ثانياً: المسألة المركزية

كيف يمكن لمشروع فكري عربي أن يجمع بين نقد الايديولوجيات الدينية السياسية المتعصبة وبين تعزيز بناء الفكر القومي في إطار تحرري عقلاني؟ وهل يمكن لهذا المشروع أن يقدم نموذجًا معرفيًا يحقق المواكبة المطلوبة لتطورات العصر بعيدا عن الجمود؟

تتفرّع من هذه القضية عدة تساؤلات فرعية:

1-ما هو المنهج النقدي المستخدم في التحليل؟

2-كيف تم توظيف النضال السياسي في خدمة المشروع المعرفي؟

3-ما طبيعة العلاقة بين العروبة والإسلام في هذا التصور؟

4-هل استطاع المشروع تجاوز الفكر الطائفي؟

5-كيف تم التعامل مع الفكر الماركسي من منظور قومي عربي؟

ثالثاً: أهمية تناول هذه المسألة

تمثل هذه الإشكالية مدخلًا حيويًا لفهم بعض تحديات الفكر العربي الحديث، وتعزز أهمية الموازنة السليمة بين التراث والحداثة، بين المقدّس والعقلاني، وبين الهوية والانفتاح. وتحليل هذا النموذج الفكري يمنحنا فرصة للغوص في تجربة تسعى إلى تعزيز تموضع الثقافة العربية ضمن سياق نقدي معرفي تحرري يجعلها أكثر كفاءة في مواجهة التحديات الجسيمة التي تواجهها الامة العربية.

رابعاً: موقع هذه القضية ضمن الهيكل البحثي

تُعد هذه المسألة محورًا أساسيًا في البحث، حيث يتم من خلالها تحديد المنطلقات النظرية للبحث، وتعريف المفاهيم والمناهج، ثم تحليلها وتوسيعها عبر دراسة نماذج من الكتابات الفكرية وتحليل الرؤية النقدية في مختلف القضايا.

خامساً: ملامح النموذج المعرفي العربي

1-تجاوز التحيزات الأيديولوجية المتعصبة والمنغلقة السائدة من خلال نقد فكرها غير العلمي.

2- يطرح بديلاً عقلانياً تحررياً.

3- إعادة تعريف بعض المفاهيم التي تقصي الآخر: مثل مفهوم الردة، الذي يُعاد تأويله بوصفه خروجًا عن سلطة التأويل الأحادي، لا عن الدين نفسه.

4-رؤية قومية مدنية عقلانية: يدعو إلى بناء مجتمع قومي موحد يحترم الخصوصيات الاثنية دون أن يخضع لها، متجاوزًا الجمود الطائفي والمذهبي.

سادساً: أثر المشروع في الفكر العربي

1-يُعد من المحاولات القليلة التي تدمج بين الفكر والنضال السياسي، وتُعيد بناء المفاهيم على أسس عقلانية.

2-يفتح بابًا للحوار بين التيارات الفكرية دون الوقوع في فخ التوفيق السطحي بينها.

3-يقدم بدائل معرفية قابلة للتطبيق، خاصة في ظل الأزمات الفكرية والسياسية التي يعاني منها المجتمع العربي.

سابعاً: تعريف الفكر القومي نظريًا

يتأسس الفكر القومي على رؤية عقلانية مدنية تعتبر القومية إطارًا سياسيًا وثقافيًا جامعًا يتجاوز الانتماءات الدينية والعرقية، ويهدف إلى بناء مجتمع عربي موحد قائم على المواطنة والمصلحة العامة.

ثامناً: الركائز النظرية للفكر القومي

1-الفكر القومي ثابت جامع يعكس وحدة المجتمع في الامة العربية.

2-الفصل بين الدين والسياسة، مع اعتماد المواطنة المتساوية كأساس.

3-الثوابت القومية تشمل اللغة، الثقافة المشتركة، الأرض الواحدة، التاريخ المشترك والمصير المشترك.

4-رفض التفسير الأغلبي الذي يقود إلى الديكتاتوريات بكل اشكالها بما فيها الدينية أو العرقية.

5-المواطن يُقدَّر بحسب عمله في خدمة الأمة العربية، لا بحسب انتمائه الاثني او طائفته أو عرقه.

تاسعاً: المرجعية الفكرية والتاريخية

1-يستفيد المشروع من التجارب العالمية الناجحة في نشأة الفكر القومي، حيث تأسست الدولة القومية الحديثة على العدالة والمساواة بعيدًا عن الهيمنة الكنسية أو الطائفية.

2-يعمل على ارتقاء الحاضنة الثقافية الشعبية الى مستوى النظرية القومية ويرفض استخدامها كمعيق للمفهوم وللجهد القومي للامة العربية.

عاشراً: الهدف من الفكر القومي

1-بناء دولة قومية حديثة منفتحة على العصر تحترم التعددية السياسية وحقوق الانسان وتُعلي من شأن العقل والحرية.

2-تجاوز الانقسامات المجتمعية أياً كانت بما فيها الطائفية والاثنية، والتي يحاول أعداء الامة العربية خلقها وتعزيزها من اجل الامعان في تقسيم الامة، رغم ان وجود هذه الأقليات هو مسألة طبيعية تتشابه فيها الامة العربية مع اغلب أمم الأرض. ويكون هذا التجاوز لصالح ترسيخ الوحدة الوطنية والمجتمعية داخل كل قطر عربي والوحدة القومية القائمة على المصلحة القومية.

3-تأسيس ثقافة قومية تقدمية وإنسانية تُعزز من قيمة الفرد ضمن الجماعة دون تمييز.

ملامح الفكر القومي التحرري في السياق العربي

أولًا: التحرر من التبعية للأيديولوجيات الطائفية

يُطرح الفكر القومي كمشروع عقلاني تاريخي، يستند إلى وحدة اللغة والأرض والثقافة والمصير.

يُعلي من شأن العقل في بناء الدولة والمجتمع.

ينقض الافكار "الغريزية" التي تقوم على المشاعر والانفعالات، دون الاستناد الى أسس تحليلية أو واقعية.

ثانيًا: المواطنة

يرتكز هذا النموذج على أن المواطنة الفاعلة كونها أساس الانتماء القومي، لا الخلفية الطائفية أو الإثنية. فالمواطن يُقوَّم بحسب مساهمته في خدمة الأمة، لا بحسب اعتقاداته أو عِرقه.

1-يدعو إلى فصل الدين عن الدولة دون معاداة الدين.

2-يشدد على احترام التعدد الديني والثقافي ضمن إطار الوحدة القومية.

3-يسعى إلى تجاوز الانقسامات الطائفية التي مزّقت المجتمعات العربية. وهذا التصور يعكس فهمًا حقيقياً للدولة القومية بوصفها حاضنة كبرى لا تختزل شعبها في هويات ضيقة.

ثالثًا: من التراث الشعبي إلى النظرية

يُميّز هذا الطرح بين التراث الثقافي العربي وبين التراث الشعبي و بين النظرية القومية، معتبرًا أن التراث، لا يجب أن يكون معيارًا وحيداً في رسم ملامح الفكر القومي، بل هو احد المقومات التي تستند إليها الهوية الوطنية او القومية لأية امة إضافة الى المقومات الأساسية الاخرى، مع التأكيد على ان تتم غربلته نقديًا مما علق به من سلبيات او ممارسات لا تستند الى أية حقيقة او واقع، وإعادة توظيفه ضمن رؤية عقلانية قابلة للبناء. وبهذا يحقق ما يلي:

يكون الفكر القومي بمواكبته لروح العصر وتطوراته، ليس اجترارًا للماضي، بل مشروع تأسيسي للمستقبل.

2 يمثِّل دعوة إلى "تعريب العقل" وليس مجرد التوقف عند "تقديس التاريخ."

رابعًا: الهدف التحرري للفكر القومي

يرتبط الفكر القومي ارتباطًا وثيقًا بمشروع التحرر الوطني، ويُعد من أدواته الأساسية وكما يلي:

1-الوحدة القومية تُطرح كشرط للتحرر من الاحتلال والتبعية، وضمان لبناء دولة ديمقراطية.

2-يتم توظيف القومية كرافعة سياسية واجتماعية، لا كمجرد مفهوم ثقافي.

3-يُستخدم هذا التصور في نقد التجارب العربية التي أخفقت في بناء دول قومية حديثة.

خامساً: محاذير من الوقوع في أفخاخ الدعوات السياسية الأممية

1 -يدعو الى نقد للفكرة الإمبراطورية بوصفها مشروعًا قمعيًا زائلًا، ويدعو إلى تجاوزها نحو عصر قومي تحرري. وذلك لأنها تتجاوز السيادة الوطنية والقومية، وتلغي حق الشعوب في تقرير مصيرها ضمن إطار قومي.

2-الدعوة إلى قيام نظام مدني ديموقراطي لا يلغي أخلاقيات الأديان بل يحترمها. أي تأسيس نظام سياسي حديث يضمن العدالة والمساواة دون أي إقصاء ديني.

سادساً: التعدديات في الفكر القومي

تشكل التعدديات الدينية والعرقية واقعاً تشترك فيه الأمة العربية مع اغلب الأمم في الأرض. بل هي اقل في ذلك من الكثير من الأمم مثل الهند والولايات المتحدة الامريكية واندونيسيا وأستراليا وغيرها الكثير. فالهند على سبيل المثال تتصدر العالم بأكثر من 2,500 مجموعة إثنية وتنوع ديني. ولكي يشكِّل هذا التنوع عنصر قوة وحيوية واغناء للواقع العربي، ولكي لا يكون تحديًا أمام مشاريع الوحدة الوطنية

والتنمية السياسية العربية، لابد من ترسيخ تصور فكري يستند إلى ثوابت قومية، باعتبار ان المرجعية القومية قادرة على ان تشكل الخيمة الجامعة التي توحِّد الجميع وتستنهض دورهم الحيوي في نهضة الأمة دون أن تُفقد أي منها خصوصيته أو حقوقه.

سابعاً: أبرز المرتكزات رفض الهيمنة الطائفية والعرقية ورفض محاولات الهيمنة على القرار السياسي أو الثقافي، والدعوة إلى مواطنة متساوية.

ثامناً: مقومات الفكر القومي

-اللغة

-الثقافة المشتركة كأساس للهوية الجماعية

-وحدة الأرض

-التاريخ المشترك

-المصير المشترك الواحد باعتباره يجسد وحدة المصالح والمسؤوليات

حرية الاعتقاد دون تحويلها لأداة فرز او تقسيم او تشتيت أو هيمنة

المساواة القانونية المبنية على أساس الحقوق والواجبات

الفصل بين الدين والسياسية واعتماد الدولة المدنية

الانطلاق من القاعدة الشعبية، فالفكر القومي يجب أن ينبثق من حركة ثقافية تصاعدية، لا أن يُفصّل على مقاس الثقافة الشعبية الطائفية أو يُستغل من قبل النخب المسيطرة.

في هذا الإطار، يُطرح النموذج القومي كمظلة لكل أبناء الامة العربية.

وفي كل ذلك يبقى الأمل معقوداً على قدرة هذا التصور، ومن خلال مشروع نهضوي عربي، في رسم خريطة الهوية الوطنية والقومية بعيدًا عن الانقسامات التي يحاول أعداء الأمة جاهدين لزرعها وتأجيجها. وان تحقيق كل ذلك يتطلب اختبارًا عمليًا وميدانيًا..

خلاصة تحليلية

يمثل هذا النموذج القومي مقاربة عقلانية تحررية، تسعى لتخليص المفاهيم من التشوّهات الأيديولوجية المنغلقة الطائفية او غيرها. إنه فكر يُعيد الاعتبار للعقل والمواطنة في فهم الهوية، ويُقدّم بديلًا عن الطروحات الدينية المسيّسة أو الطائفية التي تسعى الى تكريس الانقسام. ويمكن اعتباره محاولة جادة لتعزيز الفكر العربي، وبناء ثقافة قومية تؤمن بالحرية والعدالة والمساواة.

البعد الإيماني في فكر البعث: قيمة إنسانية لا دينية

بقلم ح. غ.

المقدمة

يُخطئ كثيرون حين يخلطون بين الإيمان كقيمة إنسانية وبين الإيمان كمنظومة دينية مغلقة. فالفكر القومي البعثي لا يستمد شرعيته من النصوص المقدسة، بل من قدرته على توحيد المجتمع حول قيم الحرية والعدالة والمساواة. إن التمييز بين الدين الروحي الذي يفسر الكون والإنسان، وبين الدين السياسي الذي يسعى لفرض شرائع على الحياة الدنيوية، هو المدخل الأساس لفهم أن الإيمان في فكر البعث ليس دينياً بل بُعداً قيمياً يهدف إلى بناء مجتمع متماسك بعيداً عن الانقسامات المذهبية.

كثيراً ما نرى العلمانيين يُضفون على الإيمان أوصافاً دينية، فهم لن يستطيعوا الدفاع عن مواقفهم وأن يثبتوا عليها، والسبب أنهم لن يستطيعوا أن يكتسبوه بكفاءة المتدينين، ويُخشى من أنهم إذا أرادوا العودة إلى منهجهم العلماني من أن ينسوه، فيخسروا المنهجين معاً. فهم لن يُفلحوا في اكتساب الإيمان الديني بمهارة المتدينين، ولن يعمقوا أفكارهم الروحية على قاعدة علمانية توحِّد أبناء مجتمعهم بديلاً للتفرقة والتفتيت.

والأمر كذلك نرى من الضروري أن نميِّز بين الاتجاهين الدينيين: الديني ذو العمق الروحي الذي يفسر الكون والإنسان، والديني السياسي ذي العلاقة بتطبيق ما يحسب دعاته شرائع الله على حياة البشر الدنيوية.

من المعروف أن الفكر الديني المذهبي أصبح بديلاً للفكر الديني، وأخذ يشكل خطورة على مسيرة المجتمعات القومية. ولأن على أرض العرب وُلدت كل الأديان السماوية، وهي نعمة روحية بلا شك، إلاَّ أنها ليست خالية من نقمة أيضاً. فكثرة الأديان على الأرض العربية ولَّدت كثرة في المذاهب. فتميزت بتعددية في الأديان وتعددية أكثر في المذاهب.

ولأن الإبقاء على تلك التعددية أو تقليصها ليست متيسرة لأية قوة، فقلتها أو كثرتها ملك يمين رجال الدين وحدهم، ولأن في التراجع خوفاً من الاصطدام مع الجماهير تسجيل لأكثر من نقطة انتصار للحركات السياسية الإسلامية كان لا بُدَّ للفكر القومي من الوقوف بعقلانية أمام تلك المخاوف لنرى هل هي مخاوف مشروعة وحقيقية أم أنها مجرد هواجس وأوهام؟

إذا كنا قد اعتنقنا الفكر القومي بسبب من صلاحيته في تأمين وحدة المجتمعات، فلا شك بأننا قد استندنا إلى أسباب واضحة ومقنعة. وما كان اعتناقنا له إلاّ لأن الفكر السياسي الديني يفتقد عامل الإقناع. فلماذا نخشى، إذاً، أن نبرز عوامل الضعف فيه ونشدد على عوامل القوة في الفكر القومي؟

ومن بعض تلك الثغرات ما يلي:

-البديل للدولة الدينية دولة قومية علمانية. والسبب أن الدولة الدينية لا تشكل جامعاً مشتركاً بل مصدراً للتفتيت.

-البديل للتشريع الديني تشريع علماني. فالتشريع الديني مكبَّل بالمقدس، أما التشريع العلماني فهو عرضة للتجديد والإغناء آخذاً بالاعتبار مصلحة البشر في التطور. يرى الفقه الإسلامي أن ما جاء من نصوص في الكتاب والسنة هي نصوص تعبِّر عن الحقيقة المطلقة في كل زمان ومكان، وأنها صالحة لكل زمان ومكان. لهذا حرَّموا نسخ أي حكم من أحكامهما. يفعلون ذلك على الرغم من أن متغيرات العلاقات بين الدول، ومن خلال التشريعات الأممية قد فرضت النسخ على كثير من أحكام الفقه الإسلامي.

أما معتنقو الفكر القومي، فلا يعتقدون بثبات أحكام الشرائع الدينية، وإلا لو كان العكس هو الصحيح لكان عليهم أن يرفضوا أية تشريعات أخرى غير التشريعات الدينية. ولأن الفكر القومي، نسخ الكثير من أحكام الشرائع الدينية، ومنها الإسلامية، أصبح لزاماً عليهم أن يقابلوا مسألة نقد الفكر الديني بكل جرأة ثورية.

فليس من الواقعي أن تكون أحكام الإسلام هي أحكام نهائية ومطلقة، وليس من الصحيح أنه لا يمكن أن تقوم أية مرجعية دينية بنسخ واحد أو أكثر من الأحكام التي وضعتها الشريعة الإسلامية. فالمرور من بوابة رفض أحكام دينية شرعية إلى اعتناق أحكام قومية وضعية لا يمكن أن يتم من دون معالجة قواعد الناسخ والمنسوخ، المعمول به في الفقه الإسلامي، بنقد موضوعي. لأنه لو اعتقد القوميون بصلاحية تثبيتها لأصبح من غير الميسور لهم أن يتبنّوا شرائع أخرى غير الشرائع الإسلامية.

إنه بمقدورنا أن نستنبط من خلال النصوص والأحداث الإسلامية، التي واكبت حياة الرسول، أسباباً تدل على أن قواعد الناسخ والمنسوخ ليست ثابتة على الإطلاق، بل إنها تعني التجديد وليس التجميد.

كما أن ما يدفعنا إلى الاقتناع، ولو بشكل نظري، بأهمية تأسيس فكر قومي متميِّز عن الفكر الديني، هو أن الحركة الفكرية التجديدية إذا لم تتميَّز عن الحركة الفكرية السابقة، وإذا لم تقترن بجرأة وثورية في التبشير، أي إذا بقيت تدور في فلك الحركة السابقة، فلن تشهد التيارات القومية تقدماً يُذكَر وسوف تبقى أسيرة لرغبات الجماهير، فبدلاً من أن تقودها نحو آفاق فكرية جديدة، ستكون منقادة لثقافة الجماهير تحت حجة منع الاصطدام بها.

الخاتمة

إن تأسيس فكر قومي متمايز عن الفكر الديني ضرورة تاريخية لضمان وحدة المجتمعات العربية وتحريرها من قيود المذهبية. فالإيمان في مشروع البعث ليس طقساً دينياً، بل رؤية إنسانية تُعلي من قيمة الإنسان وتضع التشريع في خدمة تطوره. بهذا المعنى، يصبح البعد الإيماني ركيزة أخلاقية للفكر القومي، لا أداة للتفتيت أو الصراع.

قِراءة مُعاصِرَة لكِتابِ في سَبيلِ البَعث
المِثاليّة الواقِعيّة عِندَ القائِد المؤسِّس:
طارق عبد اللطيف أبو عكرمة / السودان

ليست أخطر الكلمات تلك التي نختلف حول معناها، وإنما تلك التي نتفق على استخدامها بينما نختلف في فهمها. ومن بين هذه الكلمات تأتي كلمة الواقعية، فهي من أكثر المفاهيم تداولاً في الفكر السياسي، لكنها أيضاً من أكثرها تعرضاً للتشويه. فكثيراً ما تُستخدم الواقعية لتبرير الاستسلام، ويُقدَّم التكيف مع الأمر الواقع على أنه حكمة، بينما يُتهم كل من يتمسك بالمبدأ بأنه مثالي، أو حالم، أو لا يفهم السياسة او رافض لمواكبة العصر .

وإذا كنا نقرأ هذا النص اليوم، بعد أكثر من ثمانين عاماً على كتابته في عام 1943، فإننا لا ننسى أن الأستاذ أحمد ميشيل عفلق كان يكتب في خضم مرحلة تأسيسية للحركة القومية العربية، في ظل هيمنة استعمارية واضحة، ووسط أوساط سياسية عربية كانت تعاني من التشرذم والتبعية. وهذا السياق التاريخي يفسر اللهجة النقدية الحادة، والإصرار على التمييز بين النضال الحقيقي والاستسلام المقنع، ودعوته الجيل الجديد إلى التشدد في المبادئ والابتعاد عن التساهل .

ومن هنا فان النظرة المستقبلية للقائد المؤسس في هذا الموضوع المكثف من في سبيل البعث، جعلته ينظر للبعيد متجاوزاً كل ذلك الواقع، فينسف هذا التقابل من جذوره، ويطرح رؤية فلسفية مغايرة مستقبلية بعيدة المدى، فالمثالي ليس نقيض الواقعي، بل إن الواقعي الحقيقي هو الذي يفهم الواقع لكي يغيّره، لا لكي يستسلم له. وهكذا يتحول النص من نقاش سياسي إلى سؤال فلسفي عميق يصنع المستقبل: هل الواقعية هي قبول ما هو قائم، أم الإيمان بما يمكن أن يكون؟

الواقعية ليست الاستسلام: يفتتح القائد المؤسس النص بعبارة تكاد تكون مفتاحاً لفهم مشروع البعث كله: (المثالي ليس نقيض الواقعي، لأن الواقعي ليس الذي يستسلم للواقع، بل الذي يفهمه، وقد يفهمه ليماشيه ويستغله، أو ليعلو عليه ويغيّره). هذه العبارة وحدها كافية لإعادة النظر في كثير من المفاهيم السياسية السائدة. فالواقع، في نظره، ليس قدراً نهائياً، وإنما مادة أولية للعمل الإنساني. ولهذا فإن الإنسان الواقعي لا ينحني أمام الواقع، بل يبدأ بفهم قوانينه حتى يستطيع أن يغيره. إنها رؤية تقترب من الفلسفة الجدلية، حيث لا يصبح الواقع شيئاً ثابتاً، بل عملية تاريخية قابلة للتحول. فالواقعية ليست عبادة الواقع، وإنما فهمه تمهيداً لتجاوزه .

المثالية التي تنزل إلى الأرض: لكن الأستاذ أحمد ميشيل عفلق لا يقع في الطرف الآخر. فهو لا يدعو إلى مثالية منفصلة عن الحياة. ولهذا يضيف مباشرة: (وفي عرفنا يجب أن يكون – المثالي واقعياً كي يقدر على تحقيق مُثُله في العمل). إنه لا يريد للمبدأ أن يبقى شعاراً. ولا يريد للحلم أن يتحول إلى أمنية. فالمثال الأعلى لا يكتمل إلا إذا امتلك أدوات تحقيقه. وهنا تصبح المثالية مسؤولية، لا ترفاً فكرياً. فالذي يؤمن بالحرية مطالب بأن يعرف كيف يبنيها. والذي يؤمن بالوحدة مطالب بأن يفهم تعقيدات الواقع العربي ليتجاوزها ويحقق الوحدة. والذي يؤمن بالنهضة مطالب بأن ينزل إلى المجتمع، لا أن يكتفي بالتأمل فيه .

الواقعية الزائفة، فلسفة المهزومين: بعد أن يعيد تعريف الواقعية، ينتقل القائد المؤسس إلى نقد ما يسميه الواقعية السائدة. ويكتب بوضوح: (ولكن الواقعية السائدة ليست سوى الاستسلام للواقع، أما بعامل الخوف والجبن، وإما بباعث النفعية والاستغلال، والأصح أن تسمى هذه الفئة بفئة المستسلمين والمنتفعين). وهنا يكمن قلب النص. فهو لا يناقش فكرة مجردة، وإنما يحاكم نمطاً من التفكير السياسي. إنه يرفض الواقعية التي تجعل الخوف حكمة. وتجعل الانتهازية سياسة. وتجعل قبول الظلم فهماً للواقع. إنها ليست واقعية، بل هزيمة عقلية. فالذي يبرر الفساد لأنه موجود، لا يصف الواقع، بل يشارك في استمراره .

لماذا يفشل السياسيون؟: يقدم القائد المؤسس بعد ذلك تفسيراً عميقاً ومستقبلياً لفشل كثير من العاملين

في الشأن العام. كما يقول دخلوا الحياة السياسية دون أن يتصوروا القضية القومية تصوراً كاملاً. فضاعوا في الجزئيات، وعجزوا عن خدمة القضية، ثم وجدوا لأنفسهم مبررات لهذا العجز. إنها ملاحظة تتجاوز زمنه. فكم من مشروع سياسي بدأ كبيراً، ثم ضاع لأنه انشغل بإدارة التفاصيل، ونسي الغاية التي من أجلها بدأ. فالذي يفقد الرؤية الكلية، يصبح أسيراً للوقائع اليومية .

الجيل الذي لم يصل بعد: ورغم هذا النقد، يجسِّد الأستاذ أحمد ميشيل عفلق إيمانه بالمستقبل. بل يسبق زمانه فيشير إلى جيل جديد. جيل أخطأ السياسيون في حقه. جيل لم يتسلم السلطة بعد. وجاءت عبارته ذات الدلالة التي تثبت نظرته المستقبلية: (وهذا الجيل لا يزال في دور النشوء والتهيؤ، لم يتسلم سلطة، ولم يصل بعد إلى مرحلة التحقيق). إنه لا يبحث عن بطل فرد. بل يؤمن بتكوين تاريخي جديد. فالنهضة ليست قراراً سياسياً، وإنما تربية جيل كامل على رؤية جديدة للعالم .

النضال ليس تشدداً، بل أمانة للمبدأ: ويصل النص إلى ذروته حين يعرف النضال. فيقول: (والنضال يسمح له، بل يشترط عليه أن يكون متشدداً في مطالبه، دقيقاً في المحافظة على مبادئه، مبتعداً عن كل تساهل تقضي به السياسة ويبرره استعجال النجاح). إنها واحدة من أكثر العبارات جرأة في الفكر السياسي العربي. فالنجاح، عند كثيرين، يبرر التنازل. أما عند القائد المؤسس، فإن النجاح الذي يقوم على التفريط بالمبدأ ليس نجاحاً. لأن السياسة ليست مجرد فن الوصول إلى السلطة. بل فن المحافظة على الرسالة أثناء الطريق إليها .

هل ما زلنا نخلط بين الواقعية والاستسلام؟:

بعد أكثر من ثمانين عاماً على كتابة هذا النص، تبدو أسئلته أكثر إلحاحاً. فالوطن العربي اليوم يعيش مفارقة مشابهة. كل دعوة للإصلاح تُتهم بالمثالية. وكل تمسك بالمبادئ والأسس الفكرية يوصف بعدم الواقعية ومناهضة التطوير. وفي المقابل، يُقدَّم الاستسلام للأزمات باعتباره حكمة سياسية. لكن القائد المؤسس يذكرنا بأن الواقعية التي تفقد قدرتها على الحلم تتحول إلى إدارة للأزمة، لا إلى صناعة للمستقبل. فالسياسي الذي لا يرى إلا الممكن، قد ينجح في إدارة يومه. أما رجل النهضة، فإنه يرى الممكن الذي لم يولد بعد، ثم يعمل على تحويله إلى واقع .

غير أن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم: هل ان تطبيق مفهوم المثالية الواقعية كما صاغه الأستاذ أحمد ميشيل عفلق لا يزال ممكناً لمواجهة تعقيدات العالم المعاصر؟ أم أن آلياته ووسائله تحتاج إلى تطوير وتجديد؟ فالعالم اليوم يختلف عن عالم 1943 في جوانب كثيرة: العولمة، الثورة الرقمية، الذكاء الاصطناعي، تغير طبيعة الدولة والسيادة، صعود الفاعلين من غير الدول الرسمية. وهذه التحولات تطرح تحديات جديدة على أي مشروع نهضوي، وتتطلب أدوات ووسائل جديدة لتعميق الفهم وتحقيق التغيير.

ومع ذلك، تبقى القيمة الجوهرية لمفهوم المثالية الواقعية في رفضه للثنائية المزيفة بين المبدأ والواقع، وفي تأكيده على أن الفهم العميق للواقع هو شرط لتغييره، وفي إصراره على أن النضال لا يبرر التفريط بالمبادئ. وهذه المبادئ، رغم تغير الزمان، تظل صالحة لكل زمان، لأنها، ومنذ ان صِيغَت تميزت بكونها ذات نظرة مستقبلية بعيدة المدى وسابقة لزمانها اولاً، كما وأنها تتعلق بجوهر العلاقة بين الإنسان والتاريخ، وبين الفكرة والفعل، وبين الحلم والواقع، ثانياً. المبادئ والأصول هي البوصلة، والواقع هو ميدان العمل:

خاتمة:

لا يدعو الرفيق المؤسس في هذا النص إلى المثالية المجردة، كما لا يدعو إلى الواقعية الانتهازية .إنه يدعو إلى تركيب جديد، يمكن تسميته المثالية الواقعية، حيث يصبح المبدأ هو البوصلة، ويصبح الواقع هو ميدان العمل. فالإنسان الذي يفقد مثله العليا يتحول إلى تابع للواقع. والإنسان الذي يعيش في المثال دون أن يلامس الحياة يتحول إلى حالم معزول.

أما النهضة، فلا يصنعها هذا ولا ذاك. إنما يصنعها الإنسان الذي يفهم الواقع بعمق، ويؤمن بالمبادئ والاصول الفكرية للبعث بإخلاص، ويملك الشجاعة ليجعل من الحلم مشروعاً، ومن الفكرة عملاً، ومن التاريخ مستقبلاً. ولعل هذه هي الرسالة الأعمق لهذا النص: إن التاريخ لم يتغير يوماً على أيدي الذين استسلموا للواقع، بل على أيدي أولئك الذين امتلكوا من الواقعية ما يكفي لفهمه، ومن المثالية ما يكفي لتغييره .لان الاستسلام للواقع ليس واقعية، بل هزيمة. وإن الإيمان بالممكن ليس حلماً، بل بداية طريق. فمن الوعي ما يرفض الطرق الجاهزة التي خطها الواقع، ويرى في قبولها استسلاماً وعجزاً. ومن الإرادة ما يشق طريقاً جديداً خاصاً، يكون تفاعلاً نضالياً وإبداعاً عملياً نوعياً، ممتداً من الفكرة إلى الفعل، ومن التأمل إلى التغيير .

ميشال عفلق والبعث
الحقيقة بين النص والرأي
د. عبده شحيتلي

نشرت منصة (ذي بيست ارابيك بودكاست) الواسعة الانتشار الأسابيع الماضية شهادات لمجموعة من الكتاب والصحافيين والسياسيين والمفكرين البعثيين أو الذين كانوا يوما على صلة بالبعث أو ربطتهم علاقة قربى بالأستاذ عفلق (د. برهان غليون، صقر أبو فخر، حسن العلوي، إياد علاوي، مؤيد عبد القادر، د.حسان قصار، عاصم قانصو ومعن بشور). الهدف من هذا الوثائقي المستند الى هذه الشهادات هو إلقاء الضوء على حياة الأستاذ وشخصيته، وحدود دوره القيادي، وموقعه في الفكر والسياسة العربية منذ أربعينات القرن العشرين.

استندت هذه الشهادات، عامة، على انطباعات تكونت لدى أصحابها، تحولت الى آراء ذات قيمة كبيرة لما لأصحابها من خبرة وتجربة عميقة واطلاع واسع على الفكر والسياسة العربية. لكن هذه الآراء التي أصابت الحقيقة أو اقتربت منها، حيناً، قادها الهوى والانطباع الشخصي للابتعاد بقدر معين عنها في حين آخر.

لا نهدف في مقالتنا هذه الى مناقشة ما جاء في هذه الشهادات عن الأستاذ عفلق وما حملته من أراء، بل الى الكشف عن بعض الحقائق من خلال النصوص التي كتبها والتي توضح للمهتمين حقيقة بعض مضامين الشهادات التي وردت في سياق الرد على الأسئلة التي طرحها الوثائقي.

نشرت النصوص التي توثق كتابات الأستاذ، ومحاضراته، ومحاوراته ومقابلاته على أنواعها، وخطاباته، بتواريخها الدقيقة، في مجموعة من خمسة أجزاء، بعنوان " في سبيل البعث" صدرت عن دار الحرية في بغداد في ثمانينات القرن الماضي. ولعل في الاستناد اليها ما يصوب بعض ما ورد في الشهادات، ويضيف ما يفيد فيما يتعلق ببعض الحقائق والوقائع التاريخية المتعلقة بتجربة الأستاذ عفلق وشخصيته، والحركة التاريخية التي أفنى عمره في قيادتها، ورعايتها، والحرص عليها كأثمن شيء في حياته العامرة بتجربته الفكرية والسياسية التي امتدت على مدى يزيد عن الستين عاما، منذ اكتمال دراسته الثانوية حتى وفاته عام 1989.

لا خلاف بين الباحثين في سيرة عفلق الشخصية وتجربته الفكرية والسياسية في المرحلة الأولى من حياته التي سبقت قرار تأسيس حركة سياسية تجسد الأفكار والتطلعات التي عمل مع رفيقه صلاح الدين البيطار على التبشير بها، بعد عودتهما من باريس واتخاذ التعليم مهنة لهما في مدرسة التجهيز الأولى في دمشق، وما رافق هذه التجربة من مبادرات التبشير الأولى بالفكرة العربية من خلال الحوارات، والمناقشات، والكتابة التي غلب عليها الطابع الأدبي التي بدأها عفلق مبكرا في عدة مجلات من بينها مجلة "الطليعة "التي صدرت بالاتفاق بين عفلق وبعض الشيوعيين والماركسيين السوريين قبل الخلاف معهم بعد توقيع المعاهدة السورية – الفرنسية عام 1936 التي رحب بها الشيوعيون بينما عارضها عفلق والبيطار اللذين شاركا في إضراب الخمسين يوما الشهير في سوريا **(البعث من المدارس الى الثكنات، ملحق النهار العدد 25 – 18 أذار 1969)**، قبل التحول كلياً الى الكتابات الفكرية والسياسية الهادفة الى خلق حركة فكرية – سياسة تسعى للدفع قدما بنهضة المجتمع العربي، ومحاربة القبلية والطائفية والفساد، ومختلف أشكال الرجعية المدعومة من الاستعمار.

ثلاثة نصوص هامة ينبغي للباحث في سيرة عفلق الفكرية الاستناد اليها لتأكيد حقائق لا يرقى إليها الشك فيما يتعلق بالأسس الفكرية التي قامت عليها الحركة السياسية التي أطلق عليها الاستاذان عفلق والبيطار تسمية " الإحياء العربي " قبل التحول الى تسمية " البعث العربي " في السنوات السابقة للمؤتمر التأسيسي للبعث الذي انعقد في بهو فندق الرشيد في دمشق في الفترة من 4 الى 6 نيسان من العام 1947.

هذه النصوص هي الآتية:

1- البيان الذي توجه به الاستاذ عفلق الى الشعب السوري بمناسبة الانتخابات النيابية التي تقرر إجراؤها بعد الاتفاق بين الانكليز والفرنسيين من جهة، والكتلة الوطنية من جهة أخرى. هذه الانتخابات التي مثلت في ذلك الحين حدثاً هاماً لأنها كانت محاولة لانتزاع السيادة والاستقلال والتحالف مع قيادات وطنية لاستلام ادوات الحكم باعتبارهم ممثلي الشعب.

في هذا النص يقول عفلق " نحن في دور النهضة القومية والبعث العربي وتفتح العقل العربي، نعرف أن العروبة لفظة على اللسان، ونريد أن ندخلها الى أعماق الوجدان " **(في سبيل البعث، ج4، ص 16)**، ويتناول فيه ضرورة بعث الإيمان الحار بقضية الأمة العربية، والتعليم القومي المناسب لمقاومة الغزو الفكري الذي يستهدف اختلاس ولاء العقل العربي، والطائفية التي أبعدت المواطنين عن " روح بلادهم "، ويهيب بالمنتخب أن يتذكر قبل أداء واجبه الانتخابي " الى أية أمة ينتسب. فالحرية جوهر العروبة، واستقلال الرأي من أبرز صفاتها، والقضية قضية الوطن ومستقبل الأجيال " **(م. ن، ص 17)**. ليصل الى القول إن العمل الذي بادرنا اليه في حركة " البعث العربي " هو " عمل نضالي طويل يستهدف المستقبل البعيد.... ونقيسه بمقياس فكرتنا الأساسية: أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة ".

يؤكد هذا النص ما يلي:

- في العام 1943 باتت تسمية " البعث العربي " هي المعتمدة للحركة السياسية التي عمل على تأسيسها الاستاذان عفلق والبيطار، وعدد من الكوادر الذين استجابوا لفكرة العروبة بمضمونها الجديد. والملاحظ في هذا الإطار ان معنى البعث يحيل الى نفس معنى الإحياء الذي يعني " النهضة القومية وتفتح العقل العربي".

ا- في هذا العام اعتمدت العبارة التي وردت في هذا البيان الانتخابي شعاراً للحزب: أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة للحزب. هذا الشعار لعله يمثل أبرز شعار حزبي عربي في القرن العشرين.

لذلك؛ لا مجال للشك بأن إحدى الشهادات التي جاءت في الوثائقي، ونسبت هذا الشعار للمفكر العربي زكي الأرسوزي ليس لها اي مسوغ موضوعي وتجانب الحقيقة تماماً. ولو توقفنا قليلاً عند قول الاستاذ عفلق أن هذه العبارة تمثل فكرة البعث الأساسية لتبين لنا الحد الفاصل بين ما يقصده عفلق وما ذهب اليه الأرسوزي.

لا شك بان الأرسوزي مفكر كبير وتستحق كتاباته التقدير والاحترام لقيمتها الفكرية والاكاديمية. لكن فلسفته " الرحمانية " وفهمه للعروبة يختلف الى حد بعيد عن افكار البعث ومفاهيمه التي أبدعها عفلق، وعمل على بلورتها بوضوح ومثابرة على التجديد المبني على ما يشكل ثوابت للفكرة العربية الجديدة.

تشكل " الرحمانية " نموذجاً للنتاج الفكري للأرسوزي الذي يعطي اللغة مدلولات ميتافيزيقية تقود، كما يذهب الى ذلك بعض الباحثين، الى "التعصب القومي"؛ فالرحمانية أصلها (ر ح م) الذي يجمع بين الرحم والرحمن في كل موحد. وإذا كان رحم المرأة هو مصدر حياة الفرد من بني البشر، فإن الرحمن هو مصدر الحياة كلها، والعلاقة بين الرحم والرحمن هي علاقة تشابه من جهة وتكامل من جهة أخرى. الرحمن هو رمز الاتصال بين الخالق والمخلوقات، والجنين في علاقته برحم امه هو رمز تلك العلاقة بين المخلوقات وبارئها. فإذا كان الجنين جزءاً من الأم، ومع ذلك هو مستقل عنها، فذلك هو حال المخلوقات جميعاً في علاقتها بالرحمن، إنها امتداد له إلا أنها مستقلة عنه؛ فهي منه إلا أنها ليست ذاته. **(زيادة، معن، الفلسفة الحديثة والمعاصرة، مجلة الفكر العربي العدد57، ص 7)**.

بناءً على هذه المنهجية في التفكير ارتكزت فكرة العروبة عند الأرسوزي الى اعتبار "عبقرية العرب في لغتهم"، وإلى إعطاء اللغة العربية أبعادا وجودية وميتافيزيقية لتغدو أهم رابط قومي، وليصبح العصر الجاهلي عصر العرب الذهبي.

هذه النظرية في اللغة لها ما لها وعليها ما عليها، ولا مكان هنا للاستفاضة في تناول مسألة اللغة في بعديها التوقيفي والاصطلاحي. ولكن هذا الفهم للعروبة كان بعيداً تماما عن افكار عفلق التي شكلت اساساً لنظريته القومية العربية المبنية على ما يعتقده الحقيقة التي انتهى اليها مسار التاريخ وهي أن "القومية حقيقة حية".

يصف جلال السيد تكوين الأرسوزي في كتابه حزب البعث العربي بأنه " قطعي" (ص8) ، ويقول الدكتور معن زيادة، استاذ الفكر العربي الحديث في محاضرة قيض لي متابعتها حين كنت

طالباً في الدراسات العليا في الفلسفة عام 1987 في كلية الآداب الفرع الأول، أنه حضر ندوة في احدى الجامعات الكندية موضوعها " عنصرية القومية العربية " كانت استشهادات المحاضر كلها من كتابات الأرسوزي.

لكن عفلق ذهب مذهباً أخر بنيت عليه مفاهيم البعث للعروبة والنظرية القومية المبنية عليها؛ فالقول بأن القومية حقيقة حية ينطبق بالتوازي والتساوي على كل المجتمعات البشرية. فالقومية بهذا المعنى تمثل المآل الذي انتهى اليه التاريخ البشري في مسار تطوره، والآمر ينطبق على العرب كما غيرهم من الشعوب.

انطلاقا من هذه القناعة تنبأ الاستاذ عفلق بانهيار الاتحاد السوفياتي في كلمته التي ألقاها أمام اللجنة الفكرية المنبثقة عن المؤتمر القومي العاشر الذي انعقد في بغداد عام 1970.

لقد تبنى عفلق فلسفة القومية الانسانية متأثراً بفكرة نهاية التاريخ، مستفيداً في ذلك، على ما يبدو، مما درسه عن هيغل اثناء تخصصه في التاريخ واهتمامه بالفلسفة التي درّسها مع التاريخ بعد عودته الى دمشق. ولا شك بأن تأثر عفلق بهيغل يبدو واضحا في حديثه المتكرر عن "روح الأمة "، وليس ذلك غريبا نظرا لأهمية فلسفة التاريخ عند هيغل في تاريخ الفلسفة والفكر بشكل عام. وفي هذا الإطار ابتعدت إحدى الشهادات في الوثائقي عن الحقيقة حين اعتبرت عفلق متأثراً بكيركارد الوجودي البعيد كل البعد عن هيغل. وربط عفلق بين القومية والانسانية هو ما يفسر الربط بين طرفي شعار الحزب: وحدة الأمة والرسالة الانسانية التي تحملها للبشرية، كما هي حال كل أمة تجد الطريق الى وحدتها والرسالة التي تحقق نهضتها وتخدم الانسانية بدلا من ان تكون عالة عليها. ولعل في النص الثاني الذي سنتناوله ما يفيد في التوسع بهذه الفكرة بقدر ما يتسع له المجال في هذا البحث.

يبقى أخيراً ان نشير الى أن شعار البعث اعتمد قبل المؤتمر التأسيسي الذي كان من بين الحاضرين فيه بعض المتأثرين بأفكار الأرسوزي والمتحدرين من لواء الإسكندرون، والدليل على ذلك هو ان المؤتمر التأسيسي للحزب افتتح حين انعقاده في "الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة في 4 نيسان 1947 بترديد شعار البعث: أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة " **(أنضال البعث ج4، ص16)**.

2- في العام نفسه الذي نشر فيه الاستاذ عفلق بيانه الانتخابي الذي ورد فيه شعار الحزب لأول مرة أي العام 1943، وقبل ثلاثة اشهر تقريباً، في إحدى مدرجات الجامعة السورية ألقى الأستاذ المحاضرة التي تمثل أشهر ما كتبه وهي " ذكرى الرسول العربي " التي وضع فيها لأول مرة أسس نظريته المتعلقة بالعروبة في بعدها الثقافي والحضاري، والتي كان يعود الى بعض ما جاء فيها مراراً في كتاباته اللاحقة، مؤكدا أنه وضع فيها خلاصة افكاره، حتى إنه عاد للاستشهاد بنص منها في خطابه الأخير الذي القاه في ذكرى تأسيس البعث قبل وفاته عام 1989 بشهرين تقريباً.

في هذا النص أرسى عفلق فكرة العروبة في بعدها الثقافي والحضاري لتصبح لولب النظرية القومية المبنية على اعتبار الفكر القومي تعبيراً أصيلاً عن الواقع الحي للأمة. مع هذا النص باتت الصلة واضحة بين الأساس الفلسفي الذي انطلق منه عفلق فيما يتعلق بفكرة القومية الإنسانية وترجمته على الصعيد القومي العربي بالنظرية القومية القائمة على ثلاثية الوحدة والحرية والاشتراكية، والهادفة الى تجسيد الأمة العربية في دولة كما هي حال كل المجتمعات البشرية التي حققت هذا التحول في العصور الحديثة. وذلك ما انصرف اليه مع رفاقه في إطار الإعداد للمؤتمر التأسيسي، ليظهر ذلك جليا في دستور الحزب الذي اقره المؤتمر وهو النص الثالث الذي أشرنا اليه.

3- في الجلسة الثانية من جلسات المؤتمر التأسيسي عرض الأستاذ عفلق " المراحل التي مر بها وضع دستور الحزب والأسس الفلسفية والقومية التي قام عليها هذا الدستور " **(أنضال البعث، ج4، ص 17)**. وقد تمت مناقشة مواده وإقرارها مادة مادة على مدى جلستين متتاليين.

بدأ الدستور في مبدئه الأساسي الأول بالتأكيد أن العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة، لينتقل في المبدأ الثاني الى التأكيد أن لهذه الأمة شخصية قابلة للتجدد والانبعاث في نهضات متتابعة عمادها حرية التعبير والاقتصاد والاجتماع والفن واعتبار هذه الحريات مقدسة لا يمكن لأية سلطة انتقاصها. أما المبدأ الثالث فقد تناول رسالة الأمة باعتبارها رسالة خالدة تظهر بأشكال

متجددة متكاملة في مراحل التاريخ، وترمي الى تجديد القيم الإنسانية وتحفيز التقدم البشري وتنمية الانسجام والتعاون بين الأمم.

وبعد تحديده الدقيق لمعاني الاستعمار والإنسانية ينتقل الدستور الى المبادئ العامة المتعلقة بطبيعة الحزب القومية، والربط بين القومية والاشتراكية باعتبارها ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية، ثم تحديد مختلف السمات الأخرى المميزة للبعث، قبل الانتقال الى سياسة الحزب الداخلية حيث يدعو الى نظام حكم نيابي دستوري قائم على الفصل بين السلطات، وسياسة الحزب الخارجية القائمة على المصلحة القومية، وسياسة الحزب الاقتصادية، والاجتماعية، وتلك المتعلقة بالتربية والتعليم. هذه المبادئ والسياسات الموزعة على ثمانية وأربعين مادة دستورية تمثل أساساً لدولة مدنية ديمقراطية مكتملة الأركان. ومن يطلع على مضمونها اليوم يتيقن أن هذه الطليعة من المناضلين كانت في تفكيرها وتطلعاتها سابقة لعصرها ولديها ما يكفي من المعرفة والعزم والإرادة لبناء المستقبل العربي.

كان انخراط هذه الثلة من المناضلين في الحياة السياسية سابقاً للمؤتمر، وبات أكثر مأسسة وفاعلية بعده وتمت ترجمة شعارات الحزب واتجاهه القومي، بالتطوع، بقيادة عميد الحزب، في جيش الانقاذ في مواجهة العصابات الصهيونية، ليبدأ تاريخ طويل من التفاعل بين القيادة والجماهير عماده الصدق ووضوح الرؤية وتجسيد الأقوال أفعالاً.

قيل الكثير في الوثائقي المذكور آنفاً عن مسألة قيادة الاستاذ عفلق للبعث في المرحلة التي سبقت الوحدة المصرية – السورية، وما رافق هذه الوحدة فيما يتعلق بحل الأحزاب ومنها حزب البعث في سوريا ومصر، وصولاً الى علاقة الحزب بالسلطة خاصة في مرحلة تقدم العسكر الى واجهة المشهد.

ما قيل في هذا الإطار لا يجافي الحقيقة إجمالاً، لكن من المفيد تسليط الضوء على بعض الحقائق التي تنصف الاستاذ وعلاقته بالسلطة، لأن اعتقاد البعض انه ما كان يمتلك شخصية قيادية، أو كان يهادن السلطة التي تسعى لجعل الحزب ملحقاً بها، ومبرراً لمثالبها بدلاً من أن تكون سلطة للحزب، هذا الاعتقاد يحتاج الى المراجعة والتدقيق.

يصف الدكتور عبد المجيد الرافعي الأستاذ عفلق بأنه "ناسك القومية العربية"، هذا الوصف الدقيق ينطبق على شخصية عفلق، ومنهجه في الحياة العائلية والاجتماعية، وكذلك في فهمه المثالي من الناحية الفلسفية والأخلاقية لمفهوم القيادة.

مبكراً، في العام 1935 كتب الأستاذ عفلق عهد البطولة، كان يومها شاباً في الخامسة والعشرين من عمره يدرّس التاريخ والفلسفة ويعمل دائباً على خلق حركة فكرية – سياسية تسعى الى طي " صفحة من تاريخ نهضتنا العربية " لتبدأ صفحة جدية، هي " صفحة الذين يجابهون المعضلات العامة ببرودة العقل ولهيب الإيمان، ويجاهرون بأفكارهم ولو وقف ضدهم أهل الأرض جميعاً، ويسيرون في الحياة عراة النفوس. هؤلاء يفتتحون عهد البطولة " **(في سبيل البعث، ج 1، ص 15)**.

كان عفلق القادم حديثاً من باريس بعد إكمال دراسته الجامعية مشبعاً بأفكار نيتشه وبرغسون المتعلقة بالبطولة بمعناها الإنساني العميق، والتي بالاستناد اليه يختلف مفهوم البطل عن مفهوم الزعيم؛ فالزعيم لا قيمة لوجوده ألا بوجود من يتزعمهم، لذلك هو يبحث عن كل الوسائل التي تجعل الجماهير تستجيب له حتى ولو كانت ميكيافيلية، وعلى حساب القيم الأخلاقية السامية، لأن الغاية تبرر الوسيلة.

القيادة هنا هي بحد ذاتها الهدف، والواقعية التي تستند اليها تعني فهم الواقع واستخدامه بالطريقة التي تحقق الزعامة بعيدة عن كل أشكال المثالية الأخلاقية. أما عهد البطولة الذي يقول عفلق إنه يكاد يسميه " عهد الطفولة " لأن له " صدق الأطفال وصراحتهم، فهو لا يفهم ما يسمونه سياسة، ولا يصدق أن الحق يحتاج الى براقع "، فيفتتحه دور البطل الذي لا يرضيه أن يسمع " أن ذلك الشخص وطني، إذا لم يكن في الوقت نفسه إنسانيا، عفيف النفس، كريم الخلق"، والذي يطلب الاستقلال" والحرية لأنهما حق وعدل قبل كل شيء، ولأنهما وسيلة لإطلاق مواهبنا العالية وقوانا المبدعة، كيما نحقق على هذه البقعة من الأرض التي هي بلادنا غايتنا وغاية كل إنسان – الإنسانية الكاملة" **(م. ن، ص16)**.

يسعى الزعيم الى السلطة التي تتطلب اكتساب رضى الجماهير وتأييدها او إخضاعها، بينما يتطلع

البطل الى الحق والعدل وما شابههما من قيم الإنسانية الكاملة، ووجوده يشكل نداء ودعوة للاقتداء لأنه يجتذب الناس اليه كما يجذب النور الفراشة.

كانت السلطة متاحة لعفلق في معظم مراحل حياته ولكنه لم يقبل عليها إلا مرة واحد في حكومة الحناوي عندما أصبح وزيرا للتربية لعدة أشهر. اتخذ هذا القرار بالابتعاد عن السلطة لأنه كان يرى نفسه في الموقع المتناسب مع فهمه للبطولة بمعناها الإنساني العميق.

في بداية سبعينات القرن الماضي، وبعد عودته من البرازيل، التي غادر اليها بعد رفضه للسلطة التي تنتحل اسم الحزب في سوريا مطلقاً قوله الشهير " ليس هذا البعث بعثي ولا هذا العسكر جيشي"، أقام الأستاذ في بيروت رغم أن الحزب كان يحكم في العراق. في هذه الفترة من الزمن أتى صدام حسين الذي كان نائباً للرئيس العراقي للقاء به في زيارة سرية لمعالجة الإشكالات الحزبية الناشئة عن تخلف الجيش العراقي عن دعم الفدائيين الفلسطينيين في الأردن في صراعهم مع السلطة الأردنية لأنها لم تسمح بالعمل الفدائي انطلاقاً من الاراضي الأردنية. وحين التقى به في المنزل الذي يقيم فيه فوجئ ببساطة مفروشاته التي لا تليق بمكانة الأستاذ، وحين عاتب نائب الرئيس السفير العراقي ظناً منه أنه لم يهتم بوضعه المالي قال السفير إنه ليس هناك من يجرؤ على الحديث بموضوع من هذا القبيل مع الأستاذ. وحين حاول هو نفسه اي صدام حسين مفاتحة الأستاذ بالموضوع، ضحك وعمل على تغيير الحديث **(جهاد كرم حديث الذكريات، ص 175)**. حتى بعد انتقاله الى بغداد، كما يروي الدكتور عبد المجيد الرافعي، أوائل العام 1975 كان يرفض كل مظاهر الترف. أما ما كان يطلبه في مكان إقامته سواء كان فندقاً أم بيت هو فقط أن يحوي غرفة كبيرة تتسع لاستقبال كل الوافدين إليه.

وقد حرص على أن تكون عائلته في كل سلوكياتها شبيهة به، فكان الأبناء عند حسن ظن الوالد، وقدموا نموذجاً يختلف عن سلوكيات بعض ابناء المسؤولين في السلطة الذين قدموا نموذجا بعيدا عن حس المسؤولية والأخلاقية التي ينبغي ان يتمتع بها من يدعي وصلاً بالبعث وسلطته.

اقام الأستاذ في بيروت بعد عودته من البرازيل منذ العام 1969 حتى اوائل العام 1975، رغم استعادته لموقعه الحزبي كأمين عام بعد المؤتمر القومي التاسع وترسخ قيادته للحزب بعد المؤتمر القومي العاشر الذي انعقد في بغداد عام 1970. لقد اراد الحفاظ على مسافة من السلطة في بغداد لكي يرى بموضوعية مدى انسجام سياستها مع توجهات الحزب على المستويين الوطني والقومي والإنساني. وما قرر الانتقال للإقامة في بغداد إلا بعد ثلاثة قرارات كبيرة اتخذتها سلطة الحزب في بغداد ونفذتها، وهي الحكم الذاتي للأكراد، وتأميم النفط، والمشاركة السريعة في حرب تشرين.

هذه الإقامة في بغداد بصفته أمينا عاما للقيادة القومية نشأت عنها علاقة خاصة مع رموز عديدة من السلطة، ولا سيما الرئيس صدام حسين الذي قال فيه ما أورده الوثائقي من خطابه في ذكرى تأسيس البعث عام 1986 حيث امتدح قيادة الرئيس صدام ووصفه بأنه "هدية البعث الى العراق وهدية العراق الى الأمة".

صدام والعراق في تلك المرحلة كانا صنوان بنظر عفلق. كان العراق بجامعاته ونظامه التعليمي وصناعته وإصلاحه الزراعي ونظامه الصحي وكل مظاهر النهضة في هذا البلد المحوري في مكانته الجيوستراتيجية وطاقات شعبه العظيمة التي استنهضها البعث محط الآمال الكبرى للأستاذ عفلق، اضيف الى ذلك الاقتدار العسكري الذي سمح للعراق ان يقف سدا منيعا أمام المخاطر التي تتهدده وتتهدد الوطن العربي من الشمال والشرق، وكان العراق حاضراً على مستويين: الأول هو النظام الرسمي العربي، ويكفي في هذا الإطار تذكر قول الملك الحسن الثاني عن مؤتمرات القمة العربية، حيث ينقل عنه غسان شربل قوله: كنا عندما يحضر صدام حسين هذه المؤتمرات كأن على رؤوسنا الطير. والثاني حضور العراق الوازن والمؤثر الى مدى بعيد في دعم الحركات الوطنية العربية في عدد كبير من اقطار الوطن العربي.

لكن المآخذ الكبيرة على علاقة الأستاذ بالسلطة كانت تتعلق بجانب آخر هو ما يتعلق بالديمقراطية التي لا تتناسب مع مفهوم "القائد الضرورة" وكذلك مسالة تداول السلطة، والحريات السياسية التي اعتبرها دستور البعث المذكور آنفا مقدسة.

ولكن لكي تكتمل الصورة، ويفهم على ضوئها موقف الأستاذ عفلق من هذه المسالة ينبغي الاطلاع على نصوصه التي كان يكتبها ويلقيها من إذاعة بغداد في ذكرى تأسيس الحزب في نيسان من كل عام، حيث كانت مسالة أطلاق الحريات السياسية حاضرة دائماً فيها. وكان الأستاذ عفلق يعتقد أن ظروف الحرب التي يخوضها العراق تبرر شيئاً من التسامح في هذه المسالة لأن الدول الإقليمية المحيطة بالعرب تميل الى التغول والعدوان عليهم في ضعفهم، ولا يمكن أن تكون صديقة لهم إلا عندما يصبحون أقوياء؛ لذلك واستناداً الى هذه المعادلة، وبعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية واطمئنان الأستاذ الى قوة العراق ومنعته جعل من مسألة الديمقراطية محوراً أساسيا في خطاب الوداع عام 1989 واعتبر انها باتت ترتقي الى مرتبة الضرورة التاريخية.

لكن ما كان يتوقعه ويستشرفه عفلق ظهرت بوادر جدية له في العامين اللاحقين للحرب قبل ان تتطور الأحداث في العام 1990 بالاتجاه الذي لا يتناسب مع هذا الاستشراف، ولا يرضي آمال وتطلعات الاستاذ وكل من يقتدي به من البعثيين. وهذا يقتضي بالتأكيد التدقيق والنقد والمراجعة لاستخلاص العبر والدفع قدما بالعمل الوطني الى الأمام تحت راية العروبة الديمقراطية.

الأقليّات في المنطقة العربية:
بين تحديات المواطنة واستغلال التدخلات الخارجية

نعمت بيان

تُعد المنطقة العربية واحدة من أكثر مناطق العالم تنوعا" من حيث التركيبة العرقية واللغوية والدينية والثقافية، إذ تضم إلى جانب الأغلبية السكانية التي تجمعها لغة واحدة ودين واحد، جماعات متعددة ذات عرقيات مختلفة، أسهمت عبر قرون طويلة، في بناء الحضارة العربية والإسلامية وإثراء نسيجها الاجتماعي والثقافي... وقد شكل هذا التنوع عنصرا" من عناصر القوة الحضارية عندما أُدير في إطار المواطنة وسيادة القانون. إلا أنه تحوّل في بعض المراحل التاريخية إلى مصدر للتوتر نتيجة عوامل داخلية مرتبطة بالأوضاع السياسية والاقتصادية، وأخرى خارجية ارتبطت بالمنافسة الإقليمية والدولية.

وفي ظل التحولات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة خلال العقود الأخيرة، برزت قضايا الأقليات بوصفها أحد الملفات التي تداخلت فيها الاعتبارات الإنسانية والقانونية مع المصالح السياسية والاستراتيجية. فمن جهة، تظل حماية الأقليات وضمان مشاركتها المتساوية في الحياة العامة التزاما" أصيلا" يقع على عاتق الدول وفق مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى، شهدت بعض الحالات توظيفا" سياسيا" لقضايا الأقليات من قِبل قوى خارجية، سواء تحت شعارات الحماية أو الدفاع عن الحقوق، أو في إطار السعي إلى توسيع النفوذ وتحقيق مصالح جيوسياسية، الأمر الذي أسهم في تعقيد عدد من الأزمات الإقليمية.

نستعرض في هذا المقال بمنهجية موضوعية واقع الأقليات في المنطقة العربية وتبيان التحديات التي تواجهها، وكيف تتحول بعض قضايا الأقليات إلى أدوات في الصراعات الإقليمية والدولية، مع التأكيد على أن الظاهرة لا تنطبق على جميع الأقليات ولا على جميع الدول، وإنما تختلف باختلاف السياقات التاريخية والسياسية لكل دولة، مع التأكيد على ترسيخ مبدأ المواطنة المتساوية وتعزيز المؤسسات الوطنية التي تمثل الركائز الأساسية لحماية التنوع المجتمعي والحد من فرص استغلاله في النزاعات السياسية.

أولا": الإطار النظري

مفهوم الأقلية: تعرّف الأقليّة على أنها مجموعة من البشر ينتمون إلى تكوين حضاري يختلف عما يسود داخل الدولة. وتختلف الأقليات عن الأغلبية في أحد العناصر الأساسية مثل، الدين واللغة والعرق والثقافة. ولكنها تُسمى جميعا" بالأقليّات الثقافية وفق نموذج اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، وتتمتع هذه الجماعات بحقوق تكفل الحفاظ على هويتها دون تمييز سواء في الدين، أو العرق أو اللغة.

ثانيا": واقع الأقليات في المنطقة العربية

تضم المنطقة العربية تنوعا" واسعا" من الأقليّات، من بينها: الأقليات الدينية، والعرقية، واللغوية. وتختلف أوضاع هذه الجماعات من دولة إلى أخرى تبعا" للتركيبة السكانية، والنظام السياسي والدستوري ومستوى الحماية القانونية. هذا وتواجه بعض الأقليات تحديات متعددة، مثل، التمييز في بعض المجالات، وضعف التمثيل السياسي، والنزاعات المسلحة، والهجرة والنزوح، مع صعوبة الحفاظ على الهوية الثقافية في بعض السياقات. وحسب التوزيع الجغرافي لهذه المجموعات، نرى ان جزء منها مندمج في داخل مكوّن الدولة، وجزء آخر يتمركز في منطقة محددة، مما يُعطي سببا" لهذا الأقليات للمطالبة بالانفصال عن الدولة (أكراد العراق).

ثالثا": حقوق الأقليات في القانون الدولي:

تستند حقوق الأقليّات في القانون الدولي إلى مجموعة من المواثيق والمعاهدات الأساسية التي تضمن حماية هويتهم ومنع التمييز ضدّهم، وأبرزها المادة (27) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليّات لغوية أو دينية أو إثنية، وأهم المرتكزات الأساسية في المواثيق الدولية:

-المادة (27): تحمي حق الأفراد في التمتع بالثقافة، والدين، واللغة ضمن جماعتهم.

-إعلان 1992: يلزم الدول بحماية وجود الهوية الخاصة للأقليّات وتعزيزها، كاستخدام اللغة، وممارسة الشعائر الدينية ونقل الثقافة.

-حظر التمييز: يضمن المساواة التامة أمام القانون دون تفرقة ومنع إي إقصاء او تعسف من الأغلبية.

-المشاركة العامة: الحق في المشاركة الفعالة بالحياة العامة والقرارات السياسية.

وفي المقابل، يؤكد القانون الدولي أيضا" على احترام

سيادة الدول ووحدة أراضيها، بما يجعل حماية الحقوق لا تعني التدخل في الشؤون الداخلية إلا وفق الأطر القانونية الدولية.

رابعا": إشكالية التوظيف الخارجي لقضايا الأقليّات

تُعد قضية الاستثمار والتوظيف الخارجي لقضايا الأقليات من أكثر الموضوعات إثارة وتعقيدا"، ففي بعض الحالات، استخدمت ومازالت دول وأطراف خارجية خطاب حماية الأقليات لتبرير الضغوط السياسية، ولفرض نفوذ سياسي، وتقويض الدولة الوطنية، والتأثير على التوازنات الداخلية بما يخدم أجندات القوى الخارجية. واهم هذه القوى التي استثمرت في دور الأقليات، الحركة الصهيونية والقوى الغربية (الولايات المتحدة الأميركية)، التي لم تكتف بدعم هذه الأقليّات سياسيا"، بل أمنّت لها التمويل المالي والدعم العسكري لتقويتها ضد السلطات المركزية، (الفصائل الكردية المسلحة في سوريا والعراق). كما اعتمدت القوى الخارجية على الترويج الإعلامي لمظلومية الأقليّات، واستخدمت خطاب حقوق الإنسان كغطاء قانوني واخلاقي لتبرير تدخلات خارجية تحت عنوان "الحماية"، مما أدى إلى تمكين تلك المجموعات سياسيا" وعسكريا". كما عملت القوى الخارجية على إقامة كيانات فيدرالية شبه مستقلة بهدف إضعاف وتفتيت الدول وتحويلها إلى دويلات أو مناطق نفوذ يصعب على السلطة المركزية السيطرة عليها، كما هو الحال في إقليم كردستان العراق. أيضا" إقامة تحالفات إقليمية، من خلال إنشاء شبكات تحالف مع دول إقليمية (تركيا وإيران)، للعب دور مزدوج في التوظيف الجيوسياسي للأقليات في إطار التنافس مع "إسرائيل والغرب.

خامسا": نماذج من المنطقة العربية

تضم المنطقة العربية أقليًات وقوميات متعددة، منها الدينية والعرقية والتي شكلت جزءا" أصيلا" من النسيج الوطني والاجتماعي للدول، وأخرى قومية تطالب بالانفصال عن الدولة المركزية. ولن ندخل في التسميات والتصنيفات لمنع أي التباس في التصنيف، كون التصنيفات والتسميات متداخلة. هذا ويُراعى في دراسة كل حالة خصوصيتها التاريخية والسياسية والاجتماعية، بعيدا" عن التعميم.

سادسا": التحديات والتداعيات لقضية الأقليّات:

لا يُمكن الإنكار ان بعض الأقليَات في المنطقة العربية تواجه بعض التحديات، منها غياب العدالة في توزيع الثروات والتهميش السياسي وضعف الاعتراف القانوني بالتنوع الثقافي والديني، وغياب المشاركة الحقيقة في صنع القرار، إضافة إلى التهميش الاجتماعي والاقتصادي، والخوف من طمس الهوية والذوبان الثقافي وضياع الخصوصية اللغوية والدينية، مما يولد شعور بالعزلة والانفصال عن محيطهم الوطني العام.

لكن من جانب آخر، تواجه الدول تحديات وتداعيات أكثر بكثير مما تواجهه الاقليّات، حيث أدى الاستثمار في الأقليات إلى تأجيج النزاعات الداخلية وتفجير الأزمات الوطنية، فتحولت بعض الأقليّات إلى أدوات صراع بين القوى الكبرى. وأكثر القوى التي عملت على استخدام قضية الأقليات هي دولة الإحلال "اسرائيل" التي تسعى دائما" لاختراق الأمن القومي العربي، من خلال خرق المجال الحيوي العربي عبر بوابة الأقليّات، لاستنزاف وتفتيت الأقطار العربية المعنية، لتحويل المنطقة العربية إلى كيانات دينية وطائفية ومذهبية وعرقية متنازعة لا يجمعها أي رابط وطني أو قومي أو ديني، لتكون لدولة الاحتلال الهيمنة والنفوذ بما يخدم مشروعها التوسعي في المنطقة العربية. (دور "اسرائيل" مؤخرا" في السويداء في سوريا خير دليل على ذلك).

تجدر الإشارة إلا أن العراق، كان البلد الوحيد الذي منح الأكراد حكما" ذاتيا" استنادا" إلى بيان 11 أذار 1970، وتمتعت باقي الأقليّات الأخرى (مسيحية ومندائية وغيرها) بكامل حقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية والدينية....

في الخلاصة، إن قضية "الأقليّات" تمثل أحد الملفات المهمة والشائكة في بناء الدولة الحديثة في المنطقة العربية، إذ إن احترام التنوع الثقافي والديني والعرقي يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والسلم المجتمعي. وفي الوقت ذاته، فإن توظيف بعض قضايا الأقليّات في الصراعات الدولية يفرض تحديًا إضافيًا على الدول، مما يستدعي إيجاد توازن بين حماية الحقوق المشروعة وصون السيادة الوطنية، والكف عن استخدام "معزوفة" مصطلح الأقليّات وتوظيف الخارج له كعامل مفتت لوحدة الدول وخرق لأمنها القومي، حيث أن جميع مكونات ما يُسمى بـ"الأقليّات"، ورغم الاختلافات الدينية واللغوية والعرقية، هي جزء أساسي وأصيل من مكوّن ونسيج المجتمع العربي، ويجب أن يبقى تحت سقف دولة المواطنة التي ترعى جميع مكوناتها دون تمييز. وإن الاعتراف بحقوق الأقليات وضمان خصوصيتها، دون المساس بوحدة الدولة، يشكل ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار المجتمعي. وتبقى المعالجة الأكثر استدامة لهذه القضية قائمة على ترسيخ دولة القانون، والمواطنة المتساوية، واحترام حقوق الإنسان، بما يقلل من فرص النزاعات الداخلية أو التدخلات الخارجية لحفظ وحدة الأقطار العربية وصون أمنها القومي.

التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثالث عشر

الإمبراطورية الأمريكية الجديدة:
منظومة الهيمنة على الأمة العربية وأدواتها الجديدة

سلسلة قراءات تحليلية في التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثالث عشر – ٢

إعداد: لجنة الدراسات الاستراتيجية

ليست الإمبراطورية الأمريكية الجديدة مجرد قوة عسكرية تسعى للسيطرة على الدول، وإنما هي منظومة هيمنة عالمية متكاملة، تجمع بين القوة العسكرية والاقتصاد والمال والتكنولوجيا والإعلام والشركات العابرة للقارات والمؤسسات المالية الدولية، بهدف إعادة تشكيل النظام الدولي بما يخدم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، ويكرس التفوق الصهيوني، ويمنع ظهور قوى دولية أو إقليمية قادرة على منافسة هذا النفوذ أو الحد من امتداده.

ويحتل الوطن العربي موقعاً مركزياً في حسابات هذه الإمبراطورية، لا بسبب ثرواته النفطية والغازية فحسب، بل كذلك بسبب موقعه الجغرافي الذي يربط قارات العالم وممراته البحرية، وبسبب وجود فلسطين في قلبه، وما يمثله المشروع الصهيوني من قاعدة متقدمة للهيمنة الغربية، فضلاً عما تختزنه الأمة العربية من إمكانات بشرية واقتصادية وحضارية يمكن، إذا توحدت إرادتها، أن تجعل منها قوة دولية كبرى.

ومن هنا لا يمكن النظر إلى الأزمات والحروب والانقسامات والمؤامرات التي تعصف بالوطن العربي باعتبارها أحداثاً منفصلة أو مجرد نتائج لممارسات الأنظمة العربية، على أهمية العامل الداخلي، بل ينبغي وضعها ضمن صراع أوسع يستهدف منع الأمة العربية من امتلاك مشروعها المستقل، وإبقاء أقطارها في حالة من التجزئة والتبعية والارتهان للخارج.

ويكشف التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثالث عشر أن الهيمنة الأمريكية لا تعمل بأداة واحدة، بل عبر منظومة مترابطة تستخدم القوة العسكرية، والشركات العملاقة، والنظام المالي والدولار، والتكنولوجيا والمعلومات، والإعلام والثقافة، بما يسمح لها بالسيطرة على القرار من دون الحاجة دائماً إلى احتلال الأرض مباشرة.

من احتلال الأرض إلى احتلال القرار

قامت الإمبراطوريات التقليدية على الغزو المباشر واحتلال الأراضي وتنصيب الحكام التابعين. أما الإمبراطورية الأمريكية الجديدة فقد طورت نموذجاً أكثر تعقيداً، يقوم على إخضاع الدولة من الداخل وإفراغ استقلالها من مضمونه، مع المحافظة على علمها وحدودها ومؤسساتها الشكلية.

فقد تكون الدولة مستقلة في القانون الدولي، لكنها لا تستطيع اتخاذ قرار أمني من دون موافقة أمريكية، ولا تنفيذ سياسة اقتصادية خارج شروط المؤسسات النقدية والمالية الدولية، ولا بناء منظومة دفاعية مستقلة، ولا امتلاك التكنولوجيا التي تدير بنيتها الأساسية، ولا حماية بيانات مواطنيها، ولا صياغة روايتها الإعلامية بعيداً عن المنصات التي تتحكم بها الشركات العملاقة.

وهكذا انتقلت الإمبريالية من احتلال الأرض إلى احتلال القرار، ومن السيطرة المباشرة إلى التحكم في مفاصل الاقتصاد والأمن والمعرفة والإعلام. ولم يعد الاستقلال مجرد إخراج الجيوش الأجنبية، بل أصبح يعني امتلاك الإرادة السياسية والقدرة الاقتصادية والسيادة التكنولوجية والثقافية.

وتكمن خطورة هذا النموذج في أنه يجعل التبعية تبدو أحياناً وكأنها خيار وطني، لأن النخب المحلية قد تصبح جزءاً من منظومة المصالح المرتبطة بالخارج، فتدافع عن السياسات التي تقيد استقلال بلادها بوصفها ضرورات اقتصادية أو أمنية أو شروطاً للاندماج في العالم كما يروج لها.

القوة العسكرية: حماية الهيمنة وإدارة التفتيت

تظل القوة العسكرية الأداة الأكثر وضوحاً في المشروع الأمريكي. فالقواعد العسكرية المنتشرة في مناطق متعددة من الوطن العربي، والأساطيل الموجودة في البحار والممرات المحيطة به، وصفقات السلاح، والتحالفات الأمنية، تمنح الولايات المتحدة قدرة مستمرة على التدخل والتأثير.

لكن الدور العسكري لا يقتصر على شن الحروب. فهو يستخدم أيضاً لإدارة موازين القوى الإقليمية، وفرض ترتيبات أمنية تجعل بعض الدول تعتمد على الحماية الخارجية، وتبني عقيدتها الدفاعية وفق أولويات لا تنطلق بالضرورة من مفهوم الأمن القومي العربي.

وقد أثبتت تجربة غزو العراق أن التدخل العسكري لا يؤدي فقط إلى إسقاط نظام سياسي، بل يؤدي إلى هدم كيان ومؤسسات الدولة، ويفكك الجيش، ويفجر الانقسامات المذهبية والإثنية، ويستبيح ثروات ومقدرات البلد، ويفتح المجال أمام قوى إقليمية طامعة، في مقدمتها إيران للهيمنة على مقدرات البلد. وبذلك يتحول القطر العربي من دولة مركزية إلى ساحة صراع، وتتحول ثرواته وحدوده وقراره إلى أوراق تتنازعها أطماع القوى الخارجية.

الشركات العملاقة: الذراع الاقتصادية للإمبراطورية

لا تقوم الإمبراطورية الأمريكية على الجيوش وحدها، بل على تحالف واسع بين السلطة السياسية ورأس المال المالي والصناعي والتكنولوجي والعسكري. فالشركات العملاقة ليست مؤسسات اقتصادية محايدة؛ إنها مراكز قوة تتحكم في الأسواق وسلاسل الإمداد والتكنولوجيا والطاقة والدواء والغذاء والاتصالات.

وتسهم هذه الشركات في صياغة السياسات الأمريكية من خلال نفوذها في المؤسسات السياسية ومراكز الفكر والتكنولوجيا والفضاء الإعلامي، بينما تستخدم الدولة قوتها الدبلوماسية والعسكرية لفتح الأسواق وحماية الاستثمارات وتأمين الموارد. ويظهر هذا الترابط بوضوح في المجمع الصناعي العسكري، حيث تتحول الحروب والتوترات إلى مصدر أرباح هائلة لشركات السلاح والأمن والتكنولوجيا.

أن اعتماد الدول العربية على شركات أجنبية في القطاعات الاستراتيجية يحد من استقلال القرار. فالدولة التي تعتمد على الخارج في تشغيل اتصالاتها أو منشآتها النفطية أو أنظمتها المالية أو خدماتها الرقمية تصبح معرضة للضغط كلما تعارض قرارها السياسي مع مصالح القوى التي تتحكم بهذه الشركات.

إن المطلوب ليس رفض الاستثمار أو الانغلاق، وإنما إقامة علاقات متوازنة ونقل حقيقي للتكنولوجيا، وبناء شركات عربية كبرى، وتوجيه رؤوس الأموال نحو إقامة قاعدة إنتاجية مشتركة تجعل الاقتصاد العربي قادراً على المنافسة، لا مجرد سوق لأرباح الآخرين.

الدولار والنظام المالي: تحويل المال إلى سلاح

يمثل الدولار أحد أهم ركائز القوة الأمريكية، لأنه لا يعمل كعملة وطنية فحسب، بل بوصفه العملة الأساسية في التجارة الدولية والاحتياطيات النقدية وتسعير النفط و.... وقد سمحت هذه المكانة للولايات المتحدة بتحويل النظام المالي إلى أداة ضغط سياسي.

فالعقوبات، وتجميد الأموال ومصادرتها، ومنع التحويلات المالية، وحرمان الدول من الوصول إلى الأسواق، لم تعد إجراءات اقتصادية عادية، بل أشكالاً من الحرب تؤدي إلى تعطيل اقتصادات كاملة وإفقار المجتمعات وإضعاف الدول من الداخل.

وتبدو المفارقة العربية واضحة: يمتلك الوطن العربي جزءاً مهماً من مصادر الطاقة العالمية، لكنه لا يتحكم بالعملة التي تسعر بها هذه الطاقة، ولا بالمؤسسات التي تمر عبرها عائداتها. كما يعاد توظيف جزء كبير من الفوائض العربية في الأسواق والسندات الغربية والأمريكية، في حين تحتاج المجتمعات العربية إلى استثمارات هائلة في الصناعة والعلم والغذاء والنقل والتكنولوجيا.

ويعني ذلك أن جزءاً من الثروة العربية يسهم في تمويل القوة الاقتصادية للدول التي تمارس الهيمنة على المنطقة، بدلاً من أن يتحول إلى قاعدة لبناء القوة العربية.

ولا تعني مواجهة هذه الهيمنة اتخاذ قرارات انفعالية، بل تنويع الاحتياطيات والاستثمارات نحو أسواق الدول الصديقة للقضايا العربية مثل الصين وروسيا، وزيادة استخدام العملات الوطنية في التجارة العربية، ووضع آلية عربية للتحويلات المالية، وتطوير مؤسسات تمويل وتنمية عربية، وربط الصناديق السيادية بمشروعات صناعية وتكنولوجية مشتركة.

فتحقيق الاستقلال السياسي يظل ناقصاً من دون استقلال اقتصادي ومالي نسبي، لأن من يستطيع تجميد أموال الأمة أو تعطيل تجارتها يستطيع التأثير في قرارها السياس، كما شهدنا في الحرب الجارية بشأن مضيق هرمز.

التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي: السيطرة على المستقبل

لم تعد التكنولوجيا مجرد قطاع اقتصادي، بل أصبحت مصدراً للسيادة والقوة. فالدول والشركات التي تسيطر على الرقائق الإلكترونية، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، والأقمار الصناعية، ومنصات التواصل، تمتلك قدرة واسعة على توجيه الاقتصاد والمعلومات والأمن عالمياً.

وتكمن خطورة التبعية التكنولوجية في أن الدول لم تعد تستورد الآلات فقط، بل تستورد البرمجيات والخوارزميات التي تدير مؤسساتها وأمنها الوطني، والمنصات التي تحفظ بياناتها، والأنظمة التي تتحكم في قطاعاتها الحيوية. وهكذا قد تصبح الدولة ظاهرياً مالكة لبنيتها الأساسية، بينما يبقى تشغيلها الفعلي معتمداً على معرفة وتقنيات أجنبية.

أما البيانات فقد تحولت إلى مورد استراتيجي. فالمنصات الكبرى تجمع معلومات واسعة عن الاقتصادات والمجتمعات وسلوك الأفراد، وتستخدمها لتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي وتوجيه الأسواق والرأي العام. ومن يفقد السيطرة على بياناته يفقد جزءاً من سيادته. والأخطر من ذلك إنه بات يرتبط بالأمن القومي، وقد لاحظنا الاختراقات التكنولوجية الخطيرة والقاتلة في حرب الكيان الصهيوني على لبنان خلال الفترة الماضية.

والتحدي أمام الأمة العربية ليس في استخدام الذكاء الاصطناعي، بل في ألا تتحول إلى مجرد مستهلك له. فإذا استمرت في شراء الحلول الجاهزة، فسوف تتسع الفجوة بينها وبين الدول المنتجة للمعرفة، وستظل القيمة المضافة والوظائف النوعية والقدرات الاستراتيجية في الخارج.

لذلك ينبغي التعامل مع التكنولوجيا باعتبارها قضية أمن قومي، وإطلاق مشروعات عربية مشتركة في الذكاء الاصطناعي والرقائق والحوسبة والأمن السيبراني، وربط الجامعات بالصناعة، وبناء قواعد بيانات عربية محمية، وتطوير محتوى وتقنيات تخدم اللغة العربية واحتياجات المجتمع العربي.

فالأمة التي لا تشارك في إنتاج تكنولوجيا المستقبل ستجد نفسها خاضعة للقواعد التي يضعها الآخرون، ومخترقة أمنياً واقتصادياً وسياسياً ومعرفياً.

الإعلام: احتلال الوعي وتزييف الصراع

يمثل الإعلام الأداة التي تمنح بقية أدوات الهيمنة غطاءها الفكري والأخلاقي. فالإمبراطورية لا تكتفي باستخدام القوة، بل تسعى إلى إقناع العالم بأن استخدامها مشروع، وأن مصالحها تمثل المصلحة الدولية، وأن خصومها يشكلون خطراً على الأمن والاستقرار.

ومن يسيطر على المؤسسات الإعلامية الكبرى والمنصات الرقمية وصناعة السينما ومراكز الأبحاث لا يحدد ما يعرفه الناس فقط، بل يؤثر في الطريقة التي يفهمون بها الأحداث. وهكذا يمكن تصوير العدوان على أنه دفاع عن النفس، والمقاومة على أنها إرهاب، والحصار على أنه عقوبات مشروعة، والتدخل في شؤون الدول على أنه حماية للديمقراطية.

وقد تعرضت القضية الفلسطينية بصورة خاصة لحملة مستمرة لإعادة تعريفها، بحيث يجري اختزالها أحياناً في نزاع أو إرهاب، بدلاً من تقديمها بوصفها قضية شعب تعرض للاستعمار الاستيطاني والاقتلاع والاحتلال. ويؤدي هذا التزييف إلى طمس المسؤولية التاريخية والسياسية للمشروع الصهيوني. كذلك شهدنا نفس التزييف الإعلامي في اختلاق امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل والتوصيفات الزائفة التي أطلقت على احتلال العراق وتفتيت سوريا وتمزيق ليبيا والسودان وغيرها.

والأخطر أن تتسرب الرواية الإمبريالية إلى الداخل العربي بهدف تيئيس الجماهير واحباطها، فتضعف الهوية القومية، وتتحول التجزئة إلى أمر طبيعي، وتركس الهويات الفرعية، ويصور مشروع الوحدة العربية على أنه حلم بعيد المنال، والأمة عاجزة تماما عن النهوض، بينما تقدم التبعية للغرب باعتبارها الطريق الوحيد إلى الحداثة.

إن احتلال الوعي قد يكون أخطر من احتلال الأرض، لأن الشعب الذي يفقد روايته وذاكرته وتعريفه لمصالحه قد يدافع عن السياسات التي تستهدفه. ولذلك فإن بناء إعلام عربي قومي تقدمي، وإنتاج محتوى ثقافي وفكري عربي قوي، ومخاطبة الرأي العام العالمي بلغاته، عناصر أساسية في معركة التحرر.

الخطر الاستراتيجي: منع قيام المشروع النهضوي العربي

على الرغم من تنوع أدوات الهيمنة، فإنها تلتقي عند هدف واحد: منع الأمة العربية من التحول من إمكان حضاري إلى قوة سياسية واقتصادية منظمة.

ولا يعني هذا إعفاء النظم والنخب العربية من مسؤولياتها. فالاستبداد والفساد وسوء الإدارة وغياب المشاركة الشعبية والتخلف العلمي كلها عوامل

داخلية أسهمت في إضعاف الأمة وفتحت أبوابها للتدخل الخارجي. لكن هذه الأزمات لا تنفصل عن منظومة دولية تستثمر فيها وتعمقها، وتدعم من خلالها استمرار الضعف العربي.

لا يمكن مواجهة منظومة متكاملة بشعارات عامة. إن الرد الحقيقي هو بناء قوة عربية شاملة، تبدأ بإعادة الاعتبار للمشروع القومي العربي بوصفه مشروعاً للتحرر والوحدة والديمقراطية والعدالة والتنمية.

وأولى المهام هي ترميم الدولة الوطنية العربية وحماية وحدتها ومؤسساتها، مع إصلاحها ديمقراطيا وتنمويا وتجفيف منابع تبعيتها للخارج، لأن الدولة المستبدة أو الفاشلة أو التابعة لا تستطيع مواجهة التدخل الخارجي، ولا المشاركة في مشروع مواجهة طويل الأجل، بل تتحول إلى مدخل لهذا التدخل.

وثانيها بناء مفهوم حقيقي للأمن القومي العربي، يقوم على اعتبار أمن كل قطر جزءاً من أمن الأمة، وعلى رفض الاعتماد على الحماية الأجنبية، وتطوير قدرة عربية مستقلة للدفاع عن الأرض والممرات والثروات.

وثالثها الانتقال من التعاون الاقتصادي المحدود إلى التكامل الاقتصادي القائم على الإنتاج، عبر إقامة مشروعات عربية مشتركة في الغذاء والطاقة والصناعة والدواء والنقل والتكنولوجيا، وتوجيه الفوائض المالية إلى بناء أصول حقيقية داخل الوطن العربي. مشاريع تصب في خدمة الجماهير وقضاياها المعيشية.

ورابعها إطلاق نهضة علمية وتكنولوجية وتربوية تجعل البحث العلمي والتعليم والذكاء الاصطناعي أولوية قومية، وتعمل على وقف هجرة الكفاءات واستعادة العلماء العرب وربط المعرفة بالإنتاج.

وخامسها بناء منظومة إعلامية وثقافية تستعيد الرواية العربية وتدافع عن قضية فلسطين وتواجه الطائفية والتجزئة، من دون التضحية بالمهنية وحرية الفكر.

أما فلسطين فيجب أن تبقى القضية المركزية للأمة، لا باعتبارها قضية تضامن أخلاقي فحسب، بل لأنها تمثل نقطة الاشتباك الرئيسية بين المشروع القومي العربي والمشروع الصهيوني المدعوم إمبريالياً. فالدفاع عن فلسطين دفاع عن مستقبل الأمة ووحدتها واستقلالها. طبعا بالتوازي مع مواجهة المشاريع التآمرية الأخرى، وخاصة المشروع التوسعي الإيراني في المنطقة.

كما ينبغي بناء جبهة عربية شعبية واسعة تضم الأحزاب والنقابات والمثقفين والشباب وكل القوى المؤمنة بالتحرر والوحدة، لأن المشروع القومي لا يمكن أن يبقى محصوراً في النخب، بل يجب أن يتحول إلى حركة جماهيرية ومجتمعية منظمة قادرة على التأثير وتراكم القوة.

ولهذا فإن المهمة التاريخية للأحزاب والقوى المناضلة في الأمة، وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي، ليست الاكتفاء بمقاومة أدوات الهيمنة كل واحدة على حدة، بل النضال من أجل بناء البديل العربي الشامل: دول عربية قوية وديمقراطية، واقتصاد منتج، وأمن قومي مشترك، وسيادة علمية وتكنولوجية، وإعلام يعبر عن وعي الأمة، ومشروع تحرري وحدوي يجعل فلسطين في قلبه.

في رحاب الوطن العربي

لبنان

ـ العدو الصهيوني يستبق الجولة السابعة للمفاوضات في روما بالقيام بأوسع تفجير أرضي في الجنوب، ويمارس المزيد من الضغط العسكري باتجاه مرتفعات علي الطاهر.

ـ لا معطيات جديدة أو تقدم ملحوظ بعد مفاوضات استمرت ثلاثة أيام، والجولة الثامنة إلى الأول من أيلول.

ـ رئيس الحكومة: هناك انتظار وترقب لصدور القرار الاتهامي في قضية تفجير مرفأ بيروت في غضون شهور قليلة.

ـ العدو الصهيوني يخرق اتفاق الإطار بدخوله إلى زوطر الغربية وإقامة حاجز ترابي فيها.

ـ القطاع العام يعلن الإضراب والتوقف عن العمل يوم 10/8 احتجاجاً على تقسيط المفعول الرجعي للزيادات والبدلات.

ـ القضاء اللبناني يصدر مذكرة وجاهية بحق حاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة.

ـ مجلس النواب يقر قوانين العفو العام والإعلام وإعادة هيكلة المصارف، ويُلغي عقوبة الإعدام.

ـ "طليعة لبنان": التشريع العشوائي يحكم أداء المجلس النيابي، والشعبوية تنتصر غلى المعايير القانونية.

ـ عائلات بأكملها من الشهداء والجرحى في قصف العدو الصهيوني على السكان الآمنين في أنصار ودير الزهراني والمنصوري وغيرها.

ـ رئيس الجمهورية يحط في روما لبحث المزيد من دعم الفاتيكان وإيطاليا للبنان في مواجهة الغطرسة الصهيونية، وتوفير البدائل لقوات "اليونيفيل"، لِتعقُب ذلك زيارة أخرى لقائد الجيش استكمالاً للبحث ولِما تم التوافق عليه في هذه الزيارة.

ـ في واحدة من العجائب اللبنانية مدير عام الأمن العام يُحَوِل إقامة السفير الإيراني غير المرغوب به من ديبلوماسي إلى مُقيم عادي لستة أشهر.

فلسطين

ـ الرئيس الأميركي يعلن التوصل إلى اتفاق لتنفيذ المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار في غزة تزامناً مع اجتماع الفصائل الفلسطينية في القاهرة واجتماع وفد "حماس" مع مبعوث الرئيس دونالد ترامب، جاريد كوشنير والمبعوث السامي ل "مجلس السلام" نيكولاي ملادينوف، و "حماس" تعلن أن تعاملها والفصائل مع جهود الوسطاء اتسم ب "المسؤولية الإيجابية"، و "حركة الجهاد الإسلامي" تتحفظ، ونتنياهو، بعد اجتماعه ب كوشنر يرفض، وارتفاع درجة الاعتداءات شبه اليومية في غزة أسفرت عن سقوط عشرات الشهداء والإصابات.

ـ تشييع 112 شهيداً في 3/8، و50 شهيداً في 20/8 وُجدت جثامينهم بعد ثلاث سنوات من حرب الإبادة في غزة.

ـ محافظة القدس: إصابة 51 فلسطينياً واعتقال واحتجاز أكثر من 70 بعملية عسكرية لقوات الاحتلال لمدة يومين في مخيم "قلنديا" شملت هدم منازل ومَحَال تجارية.

ـ قوات الاحتلال تهدم بيوتاً للفلسطينيين في الخليل ونابلس وجنين ورام الله، وشهيدين في الخليل وجنين، واعتداء في بيت لحم.

ـ اليونيسف: مقتل 174 طفلاً فلسطينياً في الضفة الغربية منذ ك 2 2024.

ـ مستوطنون يحاصرون بلدة "قصرة" في نابلس بتغطية من قوات الاحتلال والعمل على إقامة بؤرة استيطانية.

ـ أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش يحذر من تداعيات مشروع إي 1 (E1) الاستيطاني الهادف إلى فصل القدس عن الضفة الغربية، وشمال الضفة عن جنوبها، والخارجية البريطانية تستدعي القائم بالأعمال الإسرائيلي لديها وتبلغه رفضها الشديد للمشروع، وإدانات لفظية عربية ودولية.

ـ الرئيس محمود عباس يزور أنقرة ويلتقي الرئيس رجب طيب أردوغان، والمباحثات تناولت انتهاك "إسرائيل" وقف إطلاق النار في غزة، والاعتداءات في القدس والضفة الغربية، والعلاقات الفلسطينية ـ التركية.

سورية

ـ رئيس إقليم كردستان العراق يزور دمشق ولقاء مع الرئيس الشرع بحضور وزير الخارجية، والمباحثات ركزت على تعزيز الأمن والاستقرار والتعاون.

ـ وزارة الخارجية: دمشق وموسكو توصلتا إلى "مذكرة تفاهم" تحدد مستقبل القاعدتين الروسيتين في طرطوس وحميميم.

أكسيوس": الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستزيل مواداً نوويةً مخزنةً في موقع سري في سورية بعد توصل إدارة ترامب إلى تفاهمات مع سورية و "إسرائيل".

ـ "ـ محكمة الجنايات في دمشق: الحكم غيابياً بالإعدام بحق الرئيس السابق بشار الأسد وأخيه ماهر، وأحكام وجاهية بحق مسؤولين في النظام السابق بتهم تعذيب السجناء، وجرائم القتل العمد، وجرائم ضد الإنسانية، وحكم وجاهي بالسجن المؤبد لمفتي سورية السابق أحمد حسون.

ـ قائد "قوات سورية الديمقراطية (قسد)" مظلوم عبدي يصرح: استكمال عملية الدمج العسكري والأمني والإداري لـ"قسد" ضمن مؤسسات الدولة الوطنية، ويُعلن حل "قسد" والإدارة الذاتية".

ـ غارات صهيونية على مدرج مطار "أبو الظهور" العسكري في ريف إدلب الشرقي، وتوغلات وإقامة حواجز مؤقتة وتفتيش منازل واعتقال مواطنين في ريفي القنيطرة ودرعا، وقصف مدفعي يطال بعض القرى، ووزير الخارجية أسعد الشيباني يلتقي رئيس جهاز "الموساد" في الأردن لاحتواء التصعيد، وفق وكالة "فرانس برس".

العراق

ـ توازياً مع الإعلان عن انسحاب القوات الأميركية وتطبيق قرار حصرية السلاح بيد الدولة في 30 أيلول القادم، وتشديد العقوبات الإيرانية على إيران، قائد ما يسمى "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري الإيراني إسماعيل قاءاني في بغداد، يليه رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف، وعدد من الميليشيات العراقية الموالية لإيران ترفض تسليم السلاح للقوات الحكومية.

ـ إغلاق مطار أربيل مؤقتاً بعد استهداف قاعدة أميركية بالقرب منه بطائرات مسيرة، واستهداف مكتب رئيس حكومة إقليم كردستان ومديرية الأمن في المدينة بمسيرتين أُطلِقتا من الحدود الإيرانية.

الأردن

ـ الملك عبدالله يزور الصين ولقاء مع الرئيس شي جين بينغ بحضور وفدي البلدين، والتوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم.

السعودية

ـ الحوثيون يستهدفون مطار نجران والإعلان عن إصابة 11 مدنياً سعودياً ويمنياً ومصرياً وباكستانياً، ومصفاة أرامكو في جيزان أسفر عن حريق.

ـ وزير الخارجية ونظيره السوداني يوقعان وثيقة إنشاء "مجلس التنسيق السعودي ـ السوداني" في الرياض لتعزيز العلاقات الثنائية.

ـ ولي العهد يزور فرنسا ويلتقي الرئيس إيمانويل ماكرون، والمباحثات تتناول العلاقات الثنائية وملفات دولية.

اليمن

ـ تصاعد المواجهات بين القوات الحكومية وميلشيات الحوثيين تطال مواقع عسكرية ومدنية في محافظات مأرب وحضرموت وتعز وشبوة والضالع والجوف وحجة، وسقوط قتلى وجرحى وأضرار مادية، والحوثيون يستهدفون سفينة تجارية جنوب ميناء الحديدة وأخرى في باب المندب.

ـ مجلس الأمن الدولي يدين الهجمات التي شنها الحوثيون ضد السعودية والسفن التجارية، وهبوط طائرات غير مصَرَح لها من الحكومة اليمنية في مطاري صنعاء والحديدة، وأعرب عن "القلق إزاء تصاعد التوتر في اليمن".

السودان

ـ مسؤول حكومي: نزوح أكثر من 200 ألف شخص من ولاية النيل الأزرق بسبب المعارك بين الجيش و "قوات الدعم السريع".

ـ قوى "إعلان نيروبي" من بينها حزب البعث العربي الاشتراكي تعلن رفضها دعوة قائد الجيش عبد الفتاح البرهان لحوار داخل البلاد معللةً موقفَها بأن أي عملية سياسية تُدار من مناطق سيطرة أحد طرفي الحرب تسعى إلى إضفاء شرعية سياسية على الحكم العسكري، وتمكين عناصر النظام السابق، وتُعد خطوة لتقسيم البلاد بحكم الأمر الواقع.

ليبيا

ـ اغتيال اللواء فوزي المنصوري، مسؤول جهاز المخابرات في بنغازي، والحكم بالإعدام على 10 مدانين ب "جرائم إرهابية" وجرائم اغتيال طالت عسكريين ومدنيين شرق البلاد.

ـ انفجار واندلاع حريق في محطة الزاوية غرب البلاد ما أدى إلى انقطاع الكهرباء عن العاصمة طرابلس ومناطق مجاورة، وانفجار مخزن ذخيرة قرب مصراته.

الصومال

ـ الرئيس حسن شيخ محمود: إن الصومال يخوض معركة حازمة ضد الأطماع الإسرائيلية في أراضينا، وأن الحكومة ستتخذ كل الإجراءات الممكنة لمنع تطور العلاقات بين "إسرائيل" وإقليم "أرض الصومالي".

***

مقتطفات دولية

ـ عشرات آلاف الأشخاص معظمهم من المغرب يدخلون إلى سبته الواقعة في المغرب والخاضعة لسيطرة إسبانيا براً وبحراً، والإعلان عن سقوط أكثر من 100 قتيل، وإيطاليا تُعلق اتفاقية "شنغن" مع إسبانيا، وأحزاب اليمين في إسبانيا وعدة دول أوروبية تشن حملةً إعلاميةً ضد الحكومة الإسبانية، ومصدر رسمي مغربي يُعلن عن اتفاق مع إسبانيا لتعزيز التنسيق والعمل على إعادة المهاجرين الذين عاد بعضهم.

ـ وزير الطاقة التركي: تركيا والعراق يوقعان اتفاقاً مدته عام لاستخدام خط أنابيب النفط المؤدي إلى ميناء جيهان.

ـ اشتباكات بين القوات الإتحادية الأثيوبية ومتمردين من "جبهة تحرير شعب تيغراي" قرب الحدود مع السودان.

ـ أعلنت الرئاسة الأرمينية إعادة تعيين نيكول باشينيان رئيساً للحكومة بعد ساعات من تقديم الحكومة استقالتها عقب أول جلسة للبرلمان الجديد. هذا وقد حصل "حزب العقد الجديد" بزعامة باشينيان على 61 مقعداً من أصل 105 في الإنتخابات النيابية.

ـ رغم أن التوريث ليس موجوداً في النظام السياسي الأميركي تم تعيين دارلين غراهام في مجلس الشيوخ لشغل مقعد شقيقها الراحل اليميني المتطرف والداعم لجرائم الكيان الصهيوني في فلسطين، ليندسي غراهام.

ـ وزارة الخزانة الأميركية: ديون أميركا تتجاوز 40 تريليون دولار.

ـ الولايات المتحدة تفرض عقوبات على رئيسة المحكمة الجنائية الدولية اليابانية توموكو أكاني ونائب المدعي العام السنغالي عبدالله سيي، واليابان وهولندا تنددان.

ـ في مبادرة اعتبرها محللون تقرباً من كوريا الشمالية وإرضاءً لرئيسها كيم جون أون، الرئيس الأميركي يوجه بتقليص مدة المناورات العسكرية مع كوريا الجنوبية إلى ستة أيام بعدما كانت مقررة بين 17 و27 آب الحالي، وكوريا الشمالية تطلق 10 صواريخ باليستية قصيرة المدى.

ـ بابا الفاتيكان يوقع القانون الأساسي الجديد الذي يعتبر بمثابة دستور الدولة ليحل محل القانون الصادر عام 2023.

ـ أعاد رئيس وزراء بريطانيا أندي بيرنهام الدعوة التي أطلقها رئيس الوزراء العمالي السابق غوردن براون خلال ولايته بين 2007 و 2010، والتي تتضمن تبني "دستور جديد" للمملكة المتحدة التي على النقيض من غالبية دول العالم لا تملك قانوناً أساسياً أو دستوراً مكتوباً، بل تعتمد على التقاليد والأعراف الدستورية، كما دعا إلى تعزيز اللا مركزية.

ـ مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك يحذر من تسارع أحكام الإعدام في إيران، ويفيد أن ما لا يقل عن 56 شخصاً أُعدموا منذ آذار الماضي بتهم تهديد الأمن القومي والمشاركة في احتجاجات.

ـ تغييرات في مواقع قيادية في إيران شملت: أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، وقائد الحرس الثوري ونائبه، ومستشار المرشد، وقائد القوة البحرية، ورئيس الأركان، ورئيس "الباسيج".

ـ البرلمان التركي يقر قانوناً لدعم عملية السلام مع "حزب العمال الكردستاني" التركي المعارض.

ـ الرئيس الأميركي دونالد ترامب بعد قمة الناتو في أنقرة: "تم نقلي بين الطائرات في شاحنة طعام تحسباً لوجود تهديدات إيرانية باغتيالي".

ـ السعودية تعلن انضمام 13 دولة ل "التحالف البحري الدفاعي" الذي تأسس في 30 تموز الماضي والهادف إلى تأمين حرية الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، والإتفاق أن يكون مقر قيادة التحالف في جدة، وقائد التحالف في دورته الأولى من السعودية ونائبه من باكستان.

ـ السعودية وتركيا وباكستان توقع في مكة على "اتفاقية دفاع مشترك" بعد قمة جمعت ولي العهد السعودي والرئيس التركي ورئيس وزراء باكستان. تنص الإتفاقية على أن أي هجوم على إحدى الدول الثلاث يعتبر هجوماً عليها جميعاً.

ـ الرئيس الكولومبي اليميني المتطرف أبيلاردو دي لا إسبرييلا يعلن اعتراف بلاده بضم الجولان السوري المحتل إلى الكيان الصهيوني ونقل السفارة إلى القدس المحتلة.

ـ السفير الأميركي لدى اليابان يعلن اعتراف بلاده بسيادة اليابان على جزر الكوريل الواقعة بين بحر أخوتسك والمحيط الهادئ والتي تُدار من قبل روسيا، وهي متنازع عليها مع اليابان، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين يزور الجزر، والخارجية اليابانية تستدعي السفير الروسي لديها وتسلمه مذكرة احتجاج.

ـ في 17 آب انتهت مدة ال 60 يوماً في اتفاق إسلام أباد بين أميركا وإيران دون الوصول إلى تفاهمات موثَّقَة ومُعلنة، وانخفاض عدد السفن العابرة في مضيق هرمز وتعرض بعضها لاستهدافات إيرانية، وأميركا تطبق حصاراً بحرياً وتصعد العقوبات.

ـ تصاعد الإستهدافات بين روسيا وأوكرانيا لتطال محطات الطاقة وشبكات النقل وغيرها من البنى التحتية، ووزارة الدفاع الروسية تعلن تبادل 206 أسيراً (103 من كل طرف) بوساطة الإمارات العربية المتحدة.

ـ إيران تستولي على ناقلة نفط إماراتية في مضيق هرمز، والإمارات توقف التعاملات التجارية والمالية معها بعد استهدافها مؤخراً بصارخين باليستيين.

من المهد إلى اللحد... فلسطين وصية الرحيل.

في الذكرى السنوية الأولى

لرحيل (أم علي) زوجة الشهيد عبد الأمير حلاوي «فارس كفركلا

علي سكينة

عامٌ مضى على رحيلها، لكن بعض الغياب لا تطويه السنوات، لأن وراءه سيرة تختصر معنى الوفاء، ووصية تختزن حكاية عمر كامل.

إنها زوجة الشهيد عبد الأمير حلاوي امرأة جنوبية من كفركلا، البلدة المتاخمة لفلسطين، عاشت فلسطين في وجدانها، كما عاشتها إلى جانب زوجها الذي لم تكن فلسطين بالنسبة إليه شعارًا عابرًا، بل إيمانًا وموقفًا وكرامةً وقضية.

في الذكرى السنوية الأولى لرحيلها، تبقى وصيتها الأخيرة أكثر ما يستوقفني: «أن تُدفن معها خارطة فلسطين.»

لم تكن الوصية عابرة، بل كانت خلاصة وجدان امرأة حملت فلسطين حبًا وانتماءً طوال حياتها، وربطت بينها وبين سيرة زوجها الشهيد وذكراه.

أرادت أن تأخذ فلسطين معها إلى القبر، وكأنها تقول إن فلسطين التي عاشت في قلبها لن تتركها عند حدود الحياة، بل سترافقها إلى مثواها الأخير.

كانت امرأة من زمن الوفاء، صابرة وصلبة وعزيزة النفس، حملت وجعها بصمت، وعرفت أن وراء فقد الزوج مسؤولية بيت وأطفال وذاكرة رجل شهيد.

كانت أمًا قوية من أجل أطفالها، وزوجةً بقي قلبها وفيًا لرجل غاب جسدًا، لكنه ظل حاضرًا في حياتها.

ولأنها امرأة جنوبية من كفركلا، لم تكن فلسطين بالنسبة إليها أرضًا بعيدة أو فكرة تُروى من بعيد. كانت فلسطين أمام العين، خلف الحدود، وبينها وبين بلدتها مسافة تختصرها الجغرافيا ويعمّقها التاريخ والوجدان.

في كفركلا، حيث تتداخل حكاية الأرض مع حكاية فلسطين، كان القرب الجغرافي يتحول إلى قرب في الذاكرة والمشاعر، لذلك بقيت فلسطين حاضرة في بيتها، وفي حديثها، وفي وجدانها، حتى اللحظة الأخيرة.

ولهذا لم تستطع سنوات الفقد وقسوة الحياة أن تنتزع فلسطين من قلبها،

ولعل فهم وصيتها الأخيرة لا يكتمل من دون استعادة اللحظات الأخيرة من حياة زوجها الشهيد.

كان عبد الأمير حلاوي في كفركلا، وكانت زوجته وأولاده في المنزل، عندما علم أن القوات الإسرائيلية تهاجم المنزل وتستهدف محيطه، لاعتقادها أنه موجود فيه،

في تلك اللحظة، لم يكن همه الأول نفسه بل كانت أمامه عائلته، زوجته وأطفاله والأرض التي آمن بالدفاع عن ترابها، وحين أدرك أن الخطر يقترب من منزله وأسرته، توجه إلى مواجهة المحتل بالقرب من منزله، في محاولة لحماية عائلته وإبعاد الخطر عنها.

وقف في مواجهة العدو الإسرائيلي في محيط منزله، وبقي يقاوم حتى استشهد أمام منزله.

كان عبد الأمير قد أمضى سنوات في مواجهة المحتل في القرى الجنوبية المتاخمة لفلسطين، حيث كان يرى في مقاومة الاحتلال دفاعًا عن الأرض والكرامة والقضية.

لم تكن بطولته في لحظة استشهاده وحدها، بل كانت امتدادًا لإيمانٍ عميق بفلسطين، التي لم يرَ فيها قضيةً بعيدة عنه، بل قضيةً تسكن الوجدان، فاختار أن يجعل من مقاومة المحتل والدفاع عن أرض الجنوب جزءًا من موقفه وحياته.

ترك عبد الأمير وراءه أكثر من ذكرى شهيد ترك سيرة رجلٍ حين حانت لحظة المواجهة، اختار أن يقف في وجه المحتل، وأن يحمي عائلته وأرضه، فكان استشهاده امتدادًا لإيمانه بفلسطين والقضية التي حملها حتى النهاية.

ومنذ ذلك اليوم، بقيت تلك اللحظات محفورة في ذاكرة زوجته لحظة خرج فيها الزوج والأب لمواجهة الخطر، ثم عاد إلى البيت شهيدًا.

بعد استشهاده بقيت زوجته تحمل غيابه، لكن فلسطين التي كانت حاضرة في وجدان عبد الأمير حتى لحظة المواجهة، بقيت حاضرة في وجدانها طوال حياتها،

وكانت كفركلا بما تمثله من بلدة جنوبية متاخمة لفلسطين، جزءًا أساسيًا من هذه العلاقة.

ففلسطين بالنسبة إلى أبناء الجنوب لم تكن أرضًا بعيدة، بل كانت قريبة من العين والقلب، تُرى خلف الحدود وتلامسها الذاكرة حتى غدت جزءًا من وجدانهم وانتمائهم.

ومن هنا نفهم لماذا كانت وصيتها الأخيرة بهذه الدلالة،

حين أوصت أن تُدفن معها خارطة فلسطين، كانت تختصر تاريخًا طويلًا من الإيمان والوفاء، لم تكن تريد أن تحمل معها مجرد خارطة بل رمز القضية التي عاشت معها، وفلسطين التي أحبها زوجها الشهيد وبقيت حاضرة في ذاكرتها.

وكأنها أرادت أن تقول: »عبد الأمير حمل فلسطين في قلبه يوم واجه المحتل، وأنا حملتها في قلبي بعد رحيله، وحين جاء دوري للرحيل أردت أن أحمل خارطتها معي إلى القبر.«

هو واجه المحتل حتى آخر لحظة أمام منزله، وهي واجهت الغياب بالصبر والوفاء حتى آخر لحظة من حياتها.

هو ترك شهادة وبيتًا وأطفالًا وذاكرة، وهي تركت وصية تقول إن فلسطين لا تموت في قلوب من آمنوا بها.

وبين الشهادة والوفاء، بقيت فلسطين تجمعهما حتى بعد الموت.

في الذكرى السنوية الأولى لرحيلها، نستذكر امرأة جنوبية من كفركلا، لم تكن مجرد زوجة شهيد بل امرأة حملت في قلبها حكاية زوجها وذاكرة بلدتها، وقرب فلسطين التي رافقها في حياتها حتى الرحيل.

نستذكرها ونستذكر معها الشهيد عبد الأمير حلاوي، وكل الشهداء الذين فدوا أرواحهم في مواجهة المحتل، ومضوا وهم يحملون فلسطين في قلوبهم، والأرض في وجدانهم.

رحم الله زوجته الوفية الصابرة الحافظة للعهد والذاكرة.

ورحم الله الشهيد عبد الأمير حلاوي وجميع الشهداء

20/8/2026

موسى شعيب، شاعرٌ حمل همّ الأمة وقائد جعل من النضال قصيدة لا تنتهي

علي سكينة

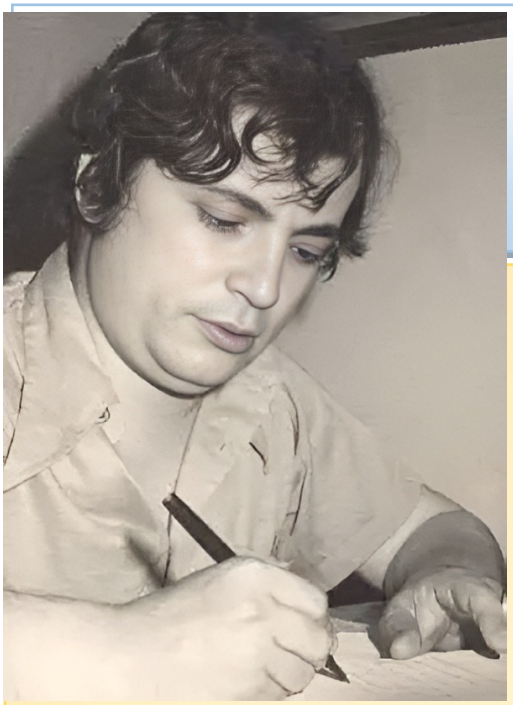

«باسم تاريخي المعذّب
باسم أحقادي القديمة
لن يقيموا بعد هذا اليوم من جرحي وليمة
فأنا آمنت أن الشعب أكبر من خفافيش الهزيمة
وأنا آمنت بالثورة أكثر» ...
موسى شعيب – من قصيدة «قيصر والهزيمة»

بهذه الكلمات لم يكن موسى شعيب يكتب قصيدة عابرة، بل كان يعلن إيمانًا راسخًا بالإنسان، وبالشعب، وبالأمة، وبأن الهزيمة ليست قدرًا محتومًا، وإنما حالة تتكسر أمام إرادة الأحرار. فقد كانت الكلمة عنده موقفًا، والشعر رسالة، والنضال التزامًا فكريًا وأخلاقيًا.

في الذكرى السادسة والأربعين لاستشهاد القائد موسى شعيب، نستعيد مسيرة رجلٍ جمع بين الفكر والأدب والسياسة، وبين صدق الكلمة ونبل الموقف، فكان شاعرًا حمل هموم وطنه وأمته، وقائدًا جعل من الالتزام طريقًا ومن التضحية نهجًا.

ولد موسى شعيب في بلدة الشرقية الجنوبية في لبنان، فكان الجنوب حاضن وجدانه الأول، ومنبع الكثير من صوره الشعرية والإنسانية. عرف منذ شبابه معنى الكفاح، وعاش ظروف الحياة الصعبة، لكنه تابع طريق العلم والثقافة حتى نال الإجازة في الأدب العربي ثم درجة الماجستير، مؤمنًا بأن الثقافة هي أساس بناء الإنسان وصناعة الوعي.

وانطلاقًا من إيمانه برسالة الأمة العربية، انخرط في مسيرة حزب البعث العربي الاشتراكي، لا بوصفه انتماءً تنظيميًا فحسب، بل باعتباره مشروعًا نهضويًا يقوم على الحرية والوحدة والعدالة، وعلى بناء الإنسان العربي القادر على حمل مسؤولية المستقبل.

ولم يكن موسى شعيب يرى في الثقافة ترفًا بعيدًا عن معركة الواقع، بل اعتبرها جزءًا من فعل المقاومة وبناء الوعي. فقد كان المثقف عنده مسؤولًا عن حمل قضايا شعبه وأمته، وكانت الكلمة بالنسبة إليه سلاحًا لا يقل أهمية عن أي وسيلة أخرى في مواجهة الظلم والتخلف والاحتلال.

في لبنان، كان موسى شعيب حاضرًا في المحطات الوطنية والقومية، مدافعًا عن عروبة لبنان ودوره في محيطه العربي، ومؤكدًا أن قوة لبنان لا تنفصل عن انتمائه العربي، وأن الدفاع عن الوطن مرتبط بالدفاع عن قضايا الأمة، وفي مقدمتها فلسطين.

ولم تكن فلسطين عند موسى شعيب مجرد قضية سياسية أو عنوانًا للتضامن، بل كانت جوهر المشروع القومي العربي، والقضية المركزية التي تتحدد على أساسها مواقف الأمة وخياراتها. فقد آمن بأن تحرير فلسطين لا يمكن أن يتحقق إلا بإرادة عربية موحدة، وبالمقاومة والكفاح المسلح في مواجهة الاحتلال، باعتبار ذلك حقًا مشروعًا للشعوب في الدفاع عن أرضها واستعادة حقوقها.

وكان يردد، قولًا وإيمانًا، ما أطلقه القائد المؤسس ميشال عفلق من رؤية قومية عميقة:

«فلسطين طريق الوحدة، والوحدة طريقنا إلى فلسطين.»

فقد رأى موسى شعيب أن معركة تحرير فلسطين ليست مسؤولية شعب بعينه، بل هي معركة الأمة العربية بأسرها، وأن الوحدة العربية ليست شعارًا سياسيًا، بل شرطًا تاريخيًا لتحقيق التحرير واستعادة الأمة لدورها الحضاري. كما حذر من مخاطر الانقسام العربي، مؤمنًا بأن التجزئة تضعف الأمة وتفتح الطريق أمام المشاريع المعادية لها.

لكن موسى شعيب لم يكن قائدًا سياسيًا فقط، بل كان شاعرًا كبيرًا جمع بين النضال والإنسان. فقد كان شعره نضاليًا حين كتب عن الوطن والعروبة وفلسطين والحرية، وإنسانيًا حين عبّر عن الأم والأب والجنوب والفقراء والألم والحب والكرامة. لذلك لم يكن شعره شعر شعارات، بل شعر حياة نابضًا بصدق التجربة وعمق الإحساس.

في قصيدة »الجنوبي الجديد «نراه يعبّر عن ارتباطه بالأرض والإنسان:

«جنوبي أنا...
لم يبق غير الأرض لي أحد
وغير المعول الهدّام لي سند
به سأحطم الأصنام...
به أبني غدي الدامي.«
ثم يعلن انتصار الإنسان على القهر:
«طلقت ماضي الذي كان...
وعدت اليوم إنسانًا.»

أما في قصيدته »هنا باقون « فتتحول القصيدة إلى عهد بالصمود والتشبث بالأرض

هُنا باقونَ كالأزَلِ نشدّ جذورَنا
لجذورِنا الأُولِ
نقبّل شوكَ هذي الأرض بالمقلِ
اما خُلقتْ سوى الأفواهُ للقُبلِ؟ هُنا
باقون مثل الصخر لن نبرحْ
وإن يُهدم لنا بيتٌ وإنْ نُشنقْ وإنْ
نُذبحْ

وقبل يومين من استشهاده، وفي بغداد، ألقى موسى شعيب قصيدته التي بدت وكأنها تختصر مسيرته الفكرية والنضالية؛ قصيدة جمعت بين وجع بيروت، وذاكرة بغداد، وحلم الأمة، وقضية فلسطين، فكان يخاطب التاريخ والحاضر والمستقبل معًا.

وكأن موسى شعيب كان يودّع الأمة بصوته الشعري، تاركًا في كلماته الأخيرة خلاصة إيمانه ومسيرته. وفيها يقول:

«أتيت أسأل يا بغداد عن حلمي
عن أمةٍ لزمان الفتح تنتسب
وعن سيوفٍ وأبطالٍ وألويةٍ
في القادسية ما تنفك تنتصب».

ويقول:

«أرى فلسطين عذراء تسيجها
أيدي الرجال، وتُلوى دونها النوب» .
ثم يختم بنداء الوحدة والانتماء:
«جرح العروبة يا بغداد وحّدَنا
كما توحّد في أعراقنا النسب».

إن هذه القصيدة تختصر رؤية موسى شعيب للأمة؛ فهي ليست مجرد حنين إلى ماضٍ مجيد، بل دعوة إلى استعادة الإرادة العربية، وإلى التمسك بالوحدة، وإلى جعل فلسطين عنوانًا للكرامة والنضال. لقد رأى أن آلام الأمة، من بيروت إلى فلسطين إلى كل أقطار الوطن العربي، هي جرح واحد، وأن وحدتها هي الطريق إلى نهوضها.

وبعد عودته من بغداد، حيث كان قد ألقى قصيدته التي حملت هموم الأمة وأحلامها، وصل موسى شعيب إلى بيروت، وهناك امتدت إليه يد الغدر، فاغتيل في الثامن والعشرين من تموز عام 1980 على أيدي الظلمة المرتبطين بقوى خارجية معادية للأمة العربية ومشاريعها التحررية.

لكن اغتياله لم يكن قادرًا على اغتيال الفكرة التي آمن بها، ولا إسكات الصوت الذي حمل قضايا شعبه وأمته؛ فقد بقي موسى شعيب حاضرًا بشعره ومواقفه ونضاله، شاهدًا على أن أصحاب المبادئ قد يرحلون جسدًا، لكن رسالتهم تبقى حيّة في وجدان الأجيال.

لقد جمع موسى شعيب بين حرارة الموقف السياسي ورهافة الإحساس الإنساني، فلم يفصل بين الدفاع عن الوطن والدفاع عن الإنسان، ولا بين الثورة والقيم، ولا بين النضال والجمال.

وعرفه رفاقه إنسانًا متواضعًا، قريبًا من الناس، صادقًا في علاقاته، يرى في القيادة مسؤولية قبل أن تكون موقعًا، وفي الالتزام عهدًا لا يتبدل. ولذلك بقي أثره أكبر من حدود الزمن والمكان.

إن الوفاء لموسى شعيب لا يكون باستعادة ذكراه فقط، بل بالتمسك بالقيم التي عاش من أجلها: الحرية، والوحدة، والعدالة، والكرامة، والإيمان بالإنسان العربي وبقدرته على صناعة المستقبل.

ومهما قلنا أو كتبنا عن القائد الشهيد موسى شعيب، فلن نوفيه حقه، لأن الرجال الكبار لا تختصرهم الكلمات، ولا تحيط بعطائهم المقالات. فقد عاش وفيًا لفكره، صادقًا في التزامه، مؤمنًا بأمته، وحمل قضاياه حتى اللحظة الأخيرة من حياته. وسيبقى اسمه حاضرًا في ذاكرة المناضلين، وشعره منارةً للأحرار، وسيرته نموذجًا للأجيال التي تؤمن بأن الكلمة الصادقة والموقف الشريف يصنعان التاريخ.

سيبقى موسى شعيب حاضرًا كلما قرأنا قصيدة تحمل هم الوطن، وكلما وقف مناضل دفاعًا عن الحق، وكلما آمن إنسان بأن الكلمة الصادقة تستطيع أن تصنع وعيًا، وأن الوعي هو بداية كل نهضة.

فالرجال الذين يحملون قضايا كبرى لا يغيبون برحيلهم، بل يتحولون إلى ذاكرة حيّة وإلى منارة تهتدي بها الأجيال.

رحم الله القائد موسى شعيب، الذي جعل من الشعر رسالة، ومن الفكر التزامًا، ومن النضال طريقًا، فبقي حاضرًا في ذاكرة لبنان، وفي وجدان الأمة العربية.

الرحمة لشهداء الأمة من المحيط إلى الخليج.

حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي
في الذكرى السابعة والأربعين لاستشهاد المناضل الرفيق الأستاذ علي حديفة،

يستحضر حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، إلى جانب عائلته الكريمة ورفاقه، سيرة مناضلٍ جسّد في حياته أسمى معاني الالتزام القومي والوطني، وترك بصمةً خالدة في ميادين النضال والعمل التربوي والاجتماعي.

لقد آمن الشهيد بأن بناء الإنسان لا يقل أهمية عن الدفاع عن الأرض والهوية، فكان المربي والمناضل، وساهم في تأسيس مدرسة عين قنيا المتوسطة الرسمية، مؤمناً بأن العلم والمقاومة جناحان لمستقبل الأمة. كما بقي ثابتاً على مبادئه، مدافعاً عن قضايا أمته ووطنه حتى ارتقى شهيداً في سبيل ما آمن به.

بناؤك محفوظ، وطيفك ماثل، وصوتك مسموع، لأن الرجال العظام لا يغيبون برحيلهم، بل تبقى آثارهم شاهدة على عطائهم.

وتجديداً للعهد والوفاء لذكراه، قام الرفاق في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، بمشاركة عائلته الكريمة، بزيارة ضريحه ووضع إكليل من الزهور على نصبه التذكاري، تأكيداً أن الشهداء لا يغيبون عن الذاكرة، وأن تضحياتهم تبقى نبراساً يضيء درب الأجيال ويحفظ مسيرة النضال.

إن إحياء هذه الذكرى ليس استذكاراً للماضي فحسب، بل هو تأكيد على التمسك بالمبادئ التي عاش الشهيد من أجلها، وتجديدٌ للعهد بمواصلة النضال دفاعاً عن كرامة الأمة وحقوقها، وفاءً لدماء الشهداء الذين صنعوا ببطولاتهم صفحاتٍ مشرقة من تاريخنا.

رحم الله الشهيد الرفيق الأستاذ علي حديفة، ورحم جميع الشهداء، وستبقى ذكراهم خالدة في وجدان الأحرار، ومنارةً تهدي الأجيال إلى قيم التضحية والوفاء والثبات.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، ولرسالة أمتنا المجد والخلود.

فرع الشهيد موسى شعيب